جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة دروس بيداغوجية

مقياس

النظم الانتخابية والحزبية

موجهة إلى طلبة سنة: ثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية

السداسي الرابع

إعداد:

د. عبد الفتاح حلواجي

مقدمة

تعد دراسة النظم الانتخابية والحزبية من الموضوعات الأساسية في حقل العلوم السياسية، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بفهم آليات تنظيم السلطة، وتمثيل الإرادة الشعبية، وضبط المنافسة السياسية داخل الأنظمة المعاصرة. فالحياة السياسية لا تقوم فقط على وجود مؤسسات دستورية أو نصوص قانونية، بل تتوقف كذلك على الكيفية التي يشارك بها المواطنون في اختيار ممثليهم، وعلى القواعد التي تنظم العملية الانتخابية، وعلى طبيعة الأحزاب السياسية والنظم الحزبية التي تؤطر التنافس وتمنحه شكله العملي.

ومن هذا المنطلق، تكتسي النظم الانتخابية والحزبية أهمية خاصة في تكوين طالب العلوم السياسية، لأنها تسمح له بفهم العلاقة المتداخلة بين الانتخابات، والأحزاب السياسية، والنظام السياسي. فالانتخابات تمثل الآلية التي تترجم من خلالها الإرادة الشعبية إلى مؤسسات تمثيلية، والنظام الانتخابي يحدد طريقة تحويل الأصوات إلى مقاعد، أما الأحزاب السياسية فتعد الأداة الأساسية لتنظيم المشاركة السياسية، وتجميع المصالح، وصياغة البرامج، وتقديم المرشحين، والمساهمة في تشكيل الإرادة السياسية داخل المجتمع. ولذلك لا يمكن فهم العملية الديمقراطية أو تحليل أداء النظم السياسية دون دراسة العلاقة بين النظم الانتخابية والنظم الحزبية.

تندرج هذه المطبوعة البيداغوجية ضمن مقياس **النظم الانتخابية والحزبية**، وهي موجهة إلى طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، في إطار التكوين القاعدي الذي يهدف إلى تمكين الطالب من اكتساب المعارف الأساسية المرتبطة بتنظيم الحياة السياسية ومؤسساتها وآلياتها. وتأتي هذه المطبوعة منسجمة مع البرنامج الوزاري الوطني المعتمد لهذا المقياس، سواء من حيث طبيعة الموضوعات التي تتناولها، أو من حيث ترتيب محاورها، أو من حيث الأهداف التعليمية المنتظرة من تدريسها في هذا المستوى من التكوين الجامعي.

تفترض هذه المطبوعة أن الطالب قد تلقى معارف قبلية في بعض المقاييس القاعدية، مثل مدخل إلى علم السياسة والنظم السياسية المقارنة، والفكر السياسي والمؤسسات السياسية، وهي معارف تساعده على استيعاب

موضوعات المقياس ضمن سياقها النظري والمؤسساتي. فقد سبق للطالب أن تعرف على مفاهيم الدولة، والسلطة، والشرعية، والديمقراطية، والتمثيل السياسي، والمؤسسات السياسية، وهي كلها مفاهيم تشكل أرضية ضرورية لفهم النظم الانتخابية والحزبية وتحليل آثارها في الحياة السياسية.

لا تقتصر هذه المطبوعة على عرض المفاهيم بصورة وصفية، بل تسعى إلى تقديم مادة علمية منظمة تساعد الطالب على الانتقال من الفهم العام للظاهرة السياسية إلى تحليل أكثر تخصصًا للقواعد والمؤسسات التي تنظم المنافسة السياسية. فهي تربط بين الجانب المفاهيمي والجانب التحليلي، من خلال بيان كيفية تأثير القواعد الانتخابية في التمثيل السياسي، وكيفية تأثير الأحزاب والنظم الحزبية في تنظيم المشاركة السياسية والاستقرار المؤسساتي.

اعتمدنا في إعداد هذه المادة العلمية على مجموعة من المراجع المتخصصة في النظم الانتخابية والحزبية، بما يسمح بتقديم المادة العلمية بصورة تجمع بين التأصيل النظري والتحليل المقارن. وتكمن أهمية هذه المراجع في أنها تساعد على ضبط المفاهيم الأساسية، وتفسير العلاقة بين القواعد الانتخابية والتمثيل السياسي، وبيان أثر النظم الانتخابية في بنية الأحزاب والنظم الحزبية. كما تسمح هذه المراجع بربط الطالب بأدبيات علمية متنوعة، عربية وأجنبية، تعالج موضوع الانتخابات والأحزاب والهندسة الانتخابية من زوايا مختلفة، بما يعزز قدرته على الفهم والتحليل والمقارنة.

وتهدف هذه المطبوعة، من الناحية البيداغوجية، إلى تمكين الطالب من ضبط المفاهيم الأساسية المرتبطة بالانتخابات، والنظام الانتخابي، والهندسة الانتخابية، والحزب السياسي، والعمل الحزبي، والنظام الحزبي. كما تهدف إلى تعريفه بالوظائف السياسية للانتخابات، خاصة من حيث تنظيم المشاركة الشعبية، وإضفاء الشرعية على السلطة، وتجديد النخب، وتفعيل مبدأ المساءلة. وتسعى كذلك إلى تمكينه من فهم طبيعة النظام الانتخابي ودوره في تحويل الأصوات إلى مقاعد، وما يترتب عن ذلك من آثار على التمثيل السياسي وطبيعة المؤسسات المنتخبة.

كما تهدف إلى تعريف الطالب بأهم عائلات النظم الانتخابية، ولا سيما نظم الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة، مع بيان مزايا كل نظام وحدوده وآثاره السياسية. ومن أهدافها كذلك توضيح أهمية الهندسة الانتخابية في تصميم القواعد الانتخابية والمؤسساتية، بما يراعي مبادئ المساواة، والتمثيل العادل، والمشاركة السياسية، وتمثيل الفئات والأقليات، وضمان مساءلة الحكام. كما تسعى إلى إبراز دور الأحزاب السياسية في تنظيم الحياة السياسية، وتأطير المواطنين، وتجميع المصالح، وتكوين النخب، وتقديم البرامج والمرشحين.

وتولي المطبوعة أهمية خاصة لدراسة النظم الحزبية، باعتبارها لا تعبر فقط عن عدد الأحزاب الموجودة داخل الدولة، بل عن نمط العلاقات والتفاعلات القائمة بينها، وعن حجمها النسبي، وقوتها الانتخابية والبرلمانية، ومدى قدرتها على التنافس أو التحالف أو المشاركة في الحكم. ومن ثم، فإن دراسة النظم الحزبية تساعد الطالب على فهم طبيعة الحياة السياسية داخل الدولة، والتمييز بين التعددية الحزبية الفعلية والتعددية الشكلية، وبين النظم التنافسية وغير التنافسية.

تتوزع هذه المحاضرات على مجموعة من المحاور المترابطة. يتناول المحور الأول **الانتخابات، النظام الانتخابي والهندسة الانتخابية**، من خلال التعريف بماهية الانتخابات ووظائفها السياسية، ثم تحديد مفهوم النظام الانتخابي وأهميته، وصولًا إلى دراسة هندسة النظام الانتخابي والمعايير التي ينبغي مراعاتها عند تصميمه، مثل المساواة أمام النظام الانتخابي، والتحفيز على المشاركة، والتقسيم الموضوعي للدوائر الانتخابية، وتمثيل مختلف الفئات والأقليات، وضمان مساءلة الحكام.

أما المحور الثاني فيخصص لدراسة **النظم الانتخابية الرئيسية**، من خلال التمييز بين نظم الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة. ويهدف هذا المحور إلى تمكين الطالب من فهم كيفية عمل كل نظام، وطريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد، والآثار السياسية التي يمكن أن تترتب على اختيار نظام انتخابي دون آخر، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل، والاستقرار، والمشاركة، وعدد الأحزاب الفاعلة.

يتناول المحور الثالث **الأحزاب السياسية والعمل الحزبي**، من خلال دراسة مفهوم الحزب السياسي، ونشأته، وخصائصه، ووظائفه الأساسية داخل النظام السياسي. كما يبرز هذا المحور أهمية الأحزاب في تأطير المواطنين، وتجميع المصالح، وتنظيم المشاركة، واختيار المرشحين، وخوض الحملات الانتخابية، والمساهمة في تكوين الإرادة السياسية داخل المجتمع.

أما المحور الأخير فيتناول **النظم الحزبية**، من خلال تحديد مفهوم النظام الحزبي، وبيان المتغيرات والعوامل التي تتحكم في طبيعته، ثم عرض أهم تصنيفاته. ويركز هذا المحور على أن النظام الحزبي لا يفهم من خلال عدد الأحزاب فقط، بل من خلال طبيعة العلاقات القائمة بينها، وحجمها النسبي، وقوتها الانتخابية والبرلمانية، ومدى قدرتها على التنافس أو التحالف أو المشاركة في السلطة. كما يبين أثر النظام الانتخابي، والإطار القانوني، والهندسة الانتخابية والحزبية في تشكيل النظم الحزبية وتوجيه طبيعتها.

وعليه، فإن هذه المطبوعة تسعى إلى تقديم مدخل بيداغوجي متكامل يساعد الطالب على فهم العلاقة بين الانتخابات والأحزاب والنظام السياسي، ويمنحه الأدوات المفاهيمية والتحليلية اللازمة لدراسة التجارب السياسية المقارنة. كما تبرز أن بناء حياة سياسية ديمقراطية لا يتوقف على وجود انتخابات وأحزاب من الناحية الشكلية فقط، بل يتطلب قواعد انتخابية عادلة، وأحزابًا حرة وفعالة، ونظامًا حزبيًا قادرًا على تنظيم التنافس، وتمثيل المجتمع، وضمان المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي.

اعتمدت هذه المطبوعة على مجموعة من المراجع المتخصصة في النظم الانتخابية والحزبية، بما يسمح بتقديم المادة العلمية بصورة تجمع بين التأصيل النظري والتحليل المقارن. وتكمن أهمية هذه المراجع في أنها تساعد على ضبط المفاهيم الأساسية، وتفسير العلاقة بين القواعد الانتخابية والتمثيل السياسي، وبيان أثر النظم الانتخابية في بنية الأحزاب والنظم الحزبية. كما تسمح هذه المراجع بربط الطالب بأدبيات علمية متنوعة، عربية وأجنبية، تعالج موضوع الانتخابات والأحزاب والهندسة الانتخابية من زوايا مختلفة، بما يعزز قدرته على الفهم والتحليل والمقارنة.

بطاقة المقياس: النظم الانتخابية والأحزاب السياسية .

عنوان الليسانس: ليسانس علوم سياسية. " السنة الثانية جذع مشترك "

السداسي: الرابع.

وحدة التعليم : الاستكشافية

اسم المادة :الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية .

الرصيد: 02.

المعامل :.02.

نمط التعليم :حضوري

أهداف التعليم

يهدف هذا المقياس إلى تمكين الطالب من:

- اكتساب المعارف الأساسية المتعلقة بالأحزاب السياسية والنظم الحزبية والانتخابية.
- فهم دور الأحزاب السياسية في التنظيم السياسي والتعبئة والمشاركة السياسية.
- التمييز بين مختلف النظم الحزبية وتحليل آثارها على الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي.
- فهم مفهوم التداول السلمي على السلطة وشروطه وآلياته.
- التعرف على أهم النظم الانتخابية المعتمدة في العالم وتحليل آثارها السياسية.
- استيعاب العلاقة بين النظم الانتخابية والنظم الحزبية.
- فهم مفهوم الهندسة الانتخابية وأدواتها وأهدافها.
- تحليل تطور النظام الحزبي والنظام الانتخابي في الجزائر.
- تنمية القدرة على المقارنة بين التجارب الحزبية والانتخابية في الدول المتقدمة والنامية.

المعارف المسبقة المطلوبة

- مدخل إلى العلوم السياسية.
- النظم السياسية المقارنة.
- القانون الدستوري.
- النظام السياسي الجزائري.
- مفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.
- النخب السياسية والمجتمع المدني.
- التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

محتوى المادة

مقدمة عامة

المحور الأول: الانتخابات، النظام الانتخابي والهندسة الانتخابية

أولًا: ماهية الانتخابات

ثانيًا: النظام الانتخابي

ثالثًا: هندسة النظام الانتخابي

المحور الثاني: النظم الانتخابية الرئيسية

أولًا: مجموعة نظم الأغلبية

ثانيًا: عائلة نظام التمثيل النسبي

ثالثًا: النظم الانتخابية المختلطة

المحور الثالث: الأحزاب السياسية والعمل الحزبي

أولًا: الأحزاب السياسية

ثانيًا: نشأة الأحزاب السياسية

ثالثًا: تصنيفات الأحزاب السياسية

رابعًا: وظائف الأحزاب السياسية

المحور الرابع: النظم الحزبية: المفهوم، المتغيرات والتصنيفات

أولًا: مفهوم النظام الحزبي

ثانيًا: المتغيرات التي تحكم النظام الحزبي

ثالثًا: تصنيفات النظم الحزبية

رابعًا: النظم الحزبية كمحصلة للقواعد الانتخابية والهندسة القانونية.

المحورالأول: الانتخابات، النظام الانتخابي والهندسة الانتخابية .

تمهيد:

تُعد الانتخابات إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، باعتبارها الآلية التي يتم من خلالها إشراك المواطنين في إدارة الشأن العام واختيار ممثليهم داخل مختلف المؤسسات السياسية. وقد ارتبط تطور الفكر الديمقراطي بتطور النظم الانتخابية التي لم تعد تقتصر على تنظيم عملية الاقتراع فحسب، بل أصبحت تؤدي دورًا محوريًا في تحديد طبيعة التمثيل السياسي ومدى تعبيره عن الإرادة الشعبية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة مفهوم الانتخابات ووظائفها السياسية، وكذا الوقوف عند مفهوم النظام الانتخابي وأثره في تشكيل المؤسسات المنتخبة. كما تقتضي هذه الدراسة التطرق إلى محددات هندسة النظام الانتخابي باعتبارها مجموعة من المعايير والضوابط التي تسهم في تحقيق التمثيل العادل وتعزيز المشاركة السياسية وضمان فعالية العملية الديمقراطية. وعليه، سيتم تناول ماهية الانتخابات، ثم مفهوم النظام الانتخابي، وأخيرًا أهم الشروط والمعايير المرتبطة بهندسة النظم الانتخابية.

أولا : ماهية الانتخابات:

أ- الدلالة اللغوية والاصطلاحية:

يُعدّ الانتخاب في معناه اللغوي من الألفاظ المرتبطة بفكرة الاختيار والانتقاء، وقد أورد ابن منظور في لسان العرب أن أصل الكلمة يعود إلى الفعل "نخب"، فيُقال: "انتخب الشيء أي اختاره من بين غيره"[1]. كما أن النخبة تُطلق على ما يقع عليه الاختيار لتميزه وفضله، ويُقصد بنخبة القوم خيارهم وصفوتهم. ومن هذا المنطلق، يتضح أن الانتخاب في دلالته اللغوية لا يقتصر على مجرد الاختيار، بل يتضمن معنى التفضيل والمفاضلة بين عدة بدائل بقصد الوصول إلى الأفضل أو الأنسب.

[1] - ابن منظور ، **لسان العرب** ، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي وَ مجدي فتحي السيد، الجزء 13، القاهرة: دار التوفيقية للطباعة ، 2009، ج 14، ص 85.

ويكشف هذا المعنى اللغوي عن ارتباط مفهوم الانتخاب بفكرة التمييز بين الأفراد أو الأشياء وفق صفات أو معايير معينة تجعل المختار أحق بالاختيار من غيره، وهو ما يشكل الأساس الذي تطور عنه مفهوم الانتخاب في الاصطلاحات السياسية والقانونية الحديثة.

أمّا الانتخاب في الاصطلاح، فيُقصد به العملية التي يمارس من خلالها المواطنون- بصفتهم ناخبين- حقهم في اختيار أشخاص من بينهم لتولي مهام ومسؤوليات عامة، وذلك على أساس ما يُفترض توافره فيهم من كفاءة وقدرة على إدارة وتسيير الشؤون السياسية والإدارية. ويتم هذا الاختيار من خلال عملية التصويت التي تُمكّن الناخبين من التعبير عن إرادتهم بصورة مباشرة[2] ، بما يضمن مشاركة أفراد المجتمع في تحديد من يتولى تمثيلهم أو إدارة مؤسساتهم العامة. وبهذا المعنى، يُعدّ الانتخاب إحدى أهم الآليات التي تُترجم مبدأ المشاركة الشعبية في إدارة الشأن العام.

ومن الناحية الاصطلاحية كذلك، ترتبط كلمة الانتخاب بعدد من المصطلحات المتقاربة في الدلالة، من أبرزها مصطلحا «الاقتراع» و«التصويت». ويُقصد بالتصويت إبداء الرأي أو التعبير عن الإرادة بشأن مسألة أو قضية معروضة للحسم، وذلك من خلال منح الصوت لصالح خيار معين أو ضده[3]. كما يُستخدم هذا المصطلح في المجال الانتخابي للدلالة على العملية التي يقوم بها الناخب عند الإدلاء بصوته لاختيار مرشح أو قائمة انتخابية. وغالباً ما يترتب على عملية التصويت ضرورة حصول أحد الخيارات أو المرشحين على عدد محدد من الأصوات وفقاً للقواعد القانونية المنظمة للعملية الانتخابية، حتى يُعتدّ بالنتيجة ويُتخذ القرار المطلوب بشأنها.

يُنظر إلى الانتخاب على أنه الوسيلة الأكثر عقلانية وموضوعية لإسناد السلطة إلى الحكام والممثلين السياسيين[4]، وذلك لأنه يتيح للأفراد المشاركة في اختيار من يتولون إدارة الشأن العام وفق إرادتهم الحرة. ومن هذا

[2] - ابتسام القرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري** ، البليدة (الجزائر) قصر الكتاب ،1998، ص 276.

[3]- Marie-anne cohendet , **droit constitionnel** , paris (France) , edition montchrestien , 2000, p 117.

[4] - Marie-anne cohendet , **droit constitionnel** , paris (France) , edition montchrestien , 2000, p 117

المنطلق، يذهب عدد من فقهاء القانون والعلوم السياسية إلى وجود ارتباط وثيق بين الانتخاب والديمقراطية،" فلا قيام للديمقراطية ما لم يكن الانتخاب وسيلة اختيار الحكام "[5]، باعتبار أنَّ الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بصورة فعلية ما لم يكن اختيار الحكام قائماً على الإرادة الشعبية المعبَّر عنها من خلال الانتخابات. فكلما اتسع نطاق المشاركة الانتخابية وتعززت نزاهة العملية الانتخابية، ازدادت شرعية السلطة السياسية وتجسدت المبادئ الديمقراطية بصورة أوضح.

وقد أدى انتشار مبدأ التمثيل النيابي باعتباره إحدى الركائز الأساسية لأنظمة الحكم الحديثة إلى تكريس الانتخابات كآلية رئيسية لاختيار الحكام والممثلين على مختلف المستويات، سواء على الصعيد الوطني أو المحلي. فأصبحت الانتخابات الوسيلة المعتمدة لتمكين المواطنين من اختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة ومختلف المؤسسات السياسية[6]، لما تتميز به من بساطة في التطبيق وقدرة على التعبير عن الإرادة العامة بصورة منظمة وسلمية.

وتُعدّ الانتخابات من أكثر الوسائل فعالية في ترجمة إرادة الشعب إلى واقع مؤسساتي وقانوني، إذ تسمح بتجديد النخب السياسية وتداول السلطة وفق قواعد محددة مسبقاً. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الانتخاب بأنه مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية المنظمة التي تهدف، في المقام الأول، إلى تمكين أفراد الشعب من اختيار الحكام أو ممثليهم، ومن ثم إضفاء الشرعية على ممارسة السلطة العامة استناداً إلى إرادة المواطنين واختيارهم الحر.

ب- الوظيفة السياسية للانتخابات:

إذا كانت الانتخابات تمثل الوسيلة المشروعة والعقلانية للوصول إلى مواقع التمثيل السياسي وممارسة السلطة، فإن أهميتها لا تقتصر على مجرد اختيار الحكام أو الممثلين، بل تمتد إلى أداء وظيفتين أساسيتين في

[5] - سعاد الشرقأوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة (مصر)، دار النهضة العربية ، 2007، ص 144.
[6] - عصام نعمة اسماعيل، **النظم الإنتخابية** ، الطبعة الثانية، صيدا: منشورات زين الحقوقية ،2009.، ص25

النظام السياسي. تتمثل الأولى في إضفاء الشرعية على السلطة ومنح القائمين عليها سنداً قانونياً وسياسياً مستمداً من إرادة الشعب، أما الثانية فتتمثل في تعزيز شعور المواطنين بالانتماء إلى الجماعة السياسية من خلال مشاركتهم في ممارسة حق مشترك يتيح لهم الإسهام في إدارة الشأن العام[7]. ومن ثم، فإن الانتخابات لا تُعد مجرد إجراء قانوني دوري، وإنما تمثل آلية لدمج الأفراد في الحياة السياسية وترسيخ العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس الرضا والمشاركة.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل رهيناً بتوافر مجموعة من الشروط والضمانات التي تكفل نزاهة العملية الانتخابية وصدقيتها، وفي مقدمتها التعددية السياسية وَ وُجود منافسة حقيقية بين المترشحين، فضلاً عن احترام القيم والمبادئ الديمقراطية من قبل المرشحين والهيئات المنتخبة بعد توليها المسؤولية. فكلما اتسع نطاق المنافسة السياسية وتعددت الخيارات المعروضة أمام الناخبين، ازدادت قدرة الانتخابات على التعبير الحقيقي عن الإرادة الشعبية. وفي المقابل، شهدت العديد من الأنظمة الاستبدادية تنظيم انتخابات شكلية تقوم على مبدأ المرشح الوحيد أو المنافسة الصورية[8]، بهدف إضفاء مظهر من الشرعية على مؤسساتها السياسية دون أن تعكس تلك الانتخابات إرادة شعبية حقيقية أو تسمح بتداول فعلي للسلطة.

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين نمطين رئيسيين من الانتخابات. يتمثل النمط الأول في الانتخابات التنافسية، وهي التي تقوم على حرية الاختيار بين عدة مترشحين أو قوائم انتخابية تتنافس فيما بينها على كسب ثقة الناخبين من خلال برامج وتوجهات سياسية مختلفة. ويعرّفها بعض فقهاء القانون الفرنسي بأنها حق الاختيار في إطار تتنافس فيه الإرادات المؤهلة لممارسة السلطة[9]. وتتميز هذه الانتخابات بتوفير بدائل متعددة أمام الناخب، بما يسمح له بالمفاضلة بين المرشحين واختيار من يراه أكثر قدرة على تمثيل مصالحه وتحقيق تطلعاته.

---

[7] - فليب برو، **علم الإجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ،2006، ص 305.

[8] - المرجع نفسه ، ص 306.

[9] - jean paul charnay , **le suffrage politique en France**, France , mouton de gruyter , n.d ,p24

أما النمط الثاني فيتمثل في الانتخابات غير التنافسية أو الشكلية، حيث يقتصر دور الناخبين على المصادقة على نتائج محددة سلفاً أو على اختيار وحيد لا يتيح لهم ممارسة حقهم في المفاضلة الحقيقية. وقد ارتبط هذا النوع من الانتخابات غالباً بالأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد أو بالأنظمة التي لم تترسخ فيها الممارسات الديمقراطية بصورة فعلية، حتى وإن بدت من الناحية الشكلية وكأنها تسمح بالتنافس السياسي. وفي مثل هذه الحالات، تتحول الانتخابات من وسيلة للتعبير عن الإرادة الشعبية إلى أداة تستخدمها السلطة لتأكيد شرعيتها وإضفاء طابع ديمقراطي شكلي على مؤسسات الحكم.

ثانيا : النظام الانتخابي:

يعرَّف النظام الانتخابي بأنه الآلية أو الطريقة التي يتم بموجبها احتساب الأصوات المعبر عنها خلال الانتخابات العامة من أجل تحديد الفائزين بالمقاعد محل التنافس. وتكتسي هذه الآلية أهمية بالغة، لأنها لا تقتصر على الجانب الإجرائي فحسب، بل تؤثر بصورة مباشرة في شكل التمثيل السياسي وطبيعة المؤسسات المنتخبة ومدى تعبيرها عن الإرادة الشعبية. ولهذا السبب تختلف الأنظمة الانتخابية من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظام السياسي والأهداف المراد تحقيقها من العملية الانتخابية.

وتجري العملية الانتخابية في إطار قانوني متكامل يُعرف بقانون الانتخابات، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مختلف جوانب العملية الانتخابية وتحدد شروط ممارستها[10]. ويُحدد قانون الانتخابات مختلف القواعد المتعلقة بالعملية الانتخابية، إذ يبين شروط اكتساب صفة الناخب وممارسة الحق في الانتخاب، كما يحدد الشروط القانونية الواجب توافرها في المترشح لشغل المناصب الانتخابية. ولا يقتصر دوره على ذلك فحسب، بل يمتد إلى تنظيم مدة الولاية الانتخابية، وتحديد عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، وضبط كيفية تقسيم الدوائر وتوزيع التمثيل بينها. كما يتولى بيان الطرق المعتمدة في احتساب الأصوات وفرزها، والمعايير

[10] - عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق ، ص 25.

التي يتم على أساسها إعلان فوز المترشحين أو القوائم الانتخابية[11]. ومن ثمّ، فإن قانون الانتخابات لا يقتصر على وضع قواعد إجرائية مجردة، بل يشكل الإطار القانوني الذي يضمن سير العملية الانتخابية وفق ضوابط واضحة ومحددة، بما يكفل تحقيق العدالة الانتخابية واحترام الإرادة الحقيقية للناخبين عند اختيار ممثليهم.

وعلى الرغم من أن النظام الانتخابي يضطلع أساسًا بمهمة تنظيم مختلف مراحل وإجراءات العملية الانتخابية، فإن هذه الإجراءات لا تكون موحدة في جميع الدول، وإنما تختلف باختلاف البيئات السياسية والاجتماعية والتاريخية لكل دولة. لذلك، فإن اختيار نظام انتخابي معين لا يُعد مسألة تقنية بحتة، بل يرتبط بجملة من الاعتبارات والظروف التي تحكم طبيعة النظام السياسي وأهدافه. كما يعكس النظام الانتخابي درجة تمثيل المجالس المنتخبة للإرادة الشعبية ومدى قدرتها على التعبير عن مختلف التوجهات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع.

ويُعد اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات التي تتخذها الأنظمة السياسية، بالنظر إلى ما يترتب عليه من آثار بعيدة المدى على مستقبل الحياة السياسية واستقرارها. فطبيعة النظام الانتخابي المعتمد تؤثر بصورة مباشرة في شكل المنافسة السياسية، وحجم تمثيل القوى والأحزاب المختلفة، ومدى مصداقية المؤسسات المنتخبة في نظر المواطنين[12]. ولهذا السبب، غالبًا ما يكون موضوع النظام الانتخابي محل نقاش واسع بين مختلف الفاعلين السياسيين، لما له من انعكاسات على توزيع السلطة وموازين القوى داخل الدولة.

كما أن صدقية التمثيل السياسي ترتبط إلى حد كبير بطبيعة النظام الانتخابي المعتمد، باعتباره الإطار الذي يحدد من يملك حق الانتخاب وشروط ممارسته، ومن يحق له الترشح للمناصب الانتخابية، وكيفية توزيع المقاعد بين المتنافسين، فضلاً عن الآليات المعتمدة لتحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد داخل المؤسسات

[11] - فليب برو ، مرجع سابق ، ص 307.

[12] -Reynolds Andrew **.Electoral System Design**: The New International IDEA Handbook, International IDEA, Stockholm, 2007.p 15.

المنتخبة. ومن ثمّ، فإن أي تعديل في قواعد النظام الانتخابي قد يؤدي إلى نتائج سياسية مختلفة، وهو ما يفسر الأهمية الكبيرة التي تحظى بها مسألة اختيار النظام الانتخابي داخل مختلف الأنظمة السياسية.

غير أن هذا الاختيار لا يتم دائماً على أسس موضوعية أو محايدة، بل قد يتأثر باعتبارات سياسية واستراتيجية تفرضها موازين القوى السائدة داخل المجتمع. فقد تلجأ بعض الأنظمة إلى تبني نظام انتخابي معين بهدف تعزيز فرص تيار سياسي محدد أو المحافظة على أوضاع سياسية قائمة، كما قد يكون اختيار نظام معين نتيجة لعوامل تاريخية أو استجابة لتجارب سابقة راسخة في الدولة. وفي حالات أخرى، قد يتأثر هذا الاختيار بعوامل خارجية، كضغوط القوى الاستعمارية السابقة، أو تأثير الدول الكبرى في القرار السياسي الداخلي، أو حتى اعتبارات مرتبطة بالعلاقات الإقليمية والدول المجاورة[13].

وإلى جانب دوره في توزيع المقاعد وتحديد الفائزين في الانتخابات، يؤدي النظام الانتخابي وظيفة سياسية واجتماعية بالغة الأهمية تتمثل في تنظيم التنافس السياسي وإدارة الخلافات داخل الأطر والمؤسسات القانونية. فبدلاً من انتقال الصراعات السياسية إلى الشارع أو تحولها إلى مواجهات مفتوحة بين القوى المتنافسة، يتيح النظام الانتخابي نقل هذه الخلافات إلى المؤسسات التمثيلية المنتخبة، حيث تتم معالجتها وفق قواعد ديمقراطية وآليات سلمية. ولهذا تُعد النظم الانتخابية إحدى الأدوات الأساسية لإدارة التعددية السياسية وتنظيم المنافسة بين مختلف الفاعلين السياسيين، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وترسيخ ثقافة الاحتكام إلى المؤسسات والقانون.

ويتضح من التجارب السياسية المقارنة أن النظم الانتخابية ليست مجرد آليات تقنية لتنظيم الانتخابات، بل هي أدوات مؤثرة في طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع. فاختيار نظام انتخابي معين قد يسهم في تخفيف حدة التوترات السياسية والاجتماعية من خلال ضمان تمثيل مختلف الفئات والتيارات داخل المؤسسات المنتخبة، كما قد يؤدي، في المقابل، إلى تعميق الانقسامات القائمة وإثارة مزيد من الصراعات إذا ترتب

[13] - عصام نعمة اسماعيل، مرجع سابق ، ص 18.

عليه إقصاء بعض المكونات أو حرمانها من التمثيل المناسب[14]. ومن ثمّ، فإن أثر النظام الانتخابي يتجاوز مجرد تحديد الفائزين بالمقاعد ليشمل دوره في تعزيز الاستقرار السياسي أو الإسهام في تفاقم النزاعات داخل المجتمع.

وبناءً على ذلك، لا يمكن اعتبار النظام الانتخابي محايدًا بصورة مطلقة في جميع الأحوال، لأن عملية اختياره غالبًا ما تتأثر بجملة من الاعتبارات السياسية والعملية. فقد يرجع تبني بعض الأنظمة الانتخابية إلى محدودية المعرفة لدى صناع القرار، أو ما يصطلح عليه تجاوزا بجهل الحكام بمختلف النماذج الانتخابية وآثارها المتباينة، أو إلى عدم القدرة على تحديد الآليات الأكثر ملاءمة للواقع السياسي والاجتماعي للدولة[15]. كما قد يكون اختيار نظام انتخابي معين مدفوعًا باعتبارات سياسية تتعلق بمصالح القوى الحاكمة أو الأحزاب المهيمنة، التي تسعى إلى تبني الصيغ الانتخابية التي تعزز من فرصها في المحافظة على مواقعها داخل مؤسسات السلطة أو توسيع نفوذها السياسي.

ومن ثمّ، فإن تحقيق تمثيل سياسي حقيقي وعادل يقتضي اعتماد نظام انتخابي يراعي الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، ويضمن مشاركة مختلف مكوناته وفئاته في الحياة السياسية دون تمييز أو إقصاء. فكلما كان النظام الانتخابي أكثر قدرة على استيعاب التنوع المجتمعي وتمثيله داخل المؤسسات المنتخبة، ازدادت شرعية هذه المؤسسات وتعززت ثقة المواطنين فيها. وفي المقابل، قد يؤدي الاختيار غير المدروس أو غير الملائم للنظام الانتخابي إلى نتائج سلبية خطيرة، من أبرزها تعميق الانقسامات الاجتماعية وإضعاف التماسك الوطني، خاصة في المجتمعات التي تعاني أصلًا من تعدد الانتماءات والهويات أو من وجود انقسامات سياسية واجتماعية حادة. ولذلك، فإن حسن اختيار النظام الانتخابي يُعدّ أحد الشروط الأساسية لضمان الاستقرار السياسي وترسيخ التمثيل الديمقراطي العادل داخل الدولة.

[14]-Reynolds Andrew. Op cit. p20.

[15]-Reynolds Andrew. Op cit.p 21.

ثالثا :هندسة النظام الانتخابي

يُقصد بهندسة النظام الانتخابي مجموعة الشروط والاعتبارات والآليات التي ينبغي مراعاتها عند تصميم أو اختيار نظام انتخابي معين، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من العملية الانتخابية. فالنظام الانتخابي لا يمثل مجرد مجموعة من القواعد الإجرائية المنظمة للاقتراع، بل هو بناء قانوني ومؤسساتي يُراد من خلاله الوصول إلى نتائج تعكس الإرادة الحقيقية للناخبين وتضمن تمثيل مختلف مكونات المجتمع داخل المؤسسات المنتخبة. ولذلك، فإن الغاية الأساسية من حسن تصميم النظام الانتخابي تتمثل في جعل الانتخابات تعبيرًا صادقًا عن إرادة المواطنين[16]، وصورة مصغرة عن المجتمع بمختلف فئاته وتوجهاته السياسية والاجتماعية.

غير أن هذه الغاية لا تتحقق دائمًا في الواقع العملي، إذ تكشف العديد من التجارب المقارنة أن بعض الأنظمة الانتخابية تُصمم أو تُعدل لخدمة أهداف سياسية محددة، بما يسمح بتكريس هيمنة السلطة القائمة أو تعزيز فرص قوى سياسية معينة على حساب غيرها. ولهذا السبب، تجمع أغلب الأدبيات المتخصصة في النظم الانتخابية على أن النظام الانتخابي يُعد من أكثر الأدوات السياسية قابلية للتأثير والتوجيه والتلاعب، نظرًا لما يترتب على قواعده من نتائج مباشرة في توزيع السلطة والتمثيل السياسي.

وتقوم هندسة النظام الانتخابي على مجموعة من المحددات والمعايير التي يتعين مراعاتها لضمان عدالة العملية الانتخابية وفعاليتها، ومن أبرز هذه المحددات مبدأ المساواة أمام النظام الانتخابي.

أ. المساواة أمام النظام الانتخابي:

تُعد المساواة من القيم الأساسية التي تقوم عليها الممارسة السياسية الحديثة والنظم الديمقراطية المعاصرة، فهي ليست مجرد مبدأ قانوني مجرد، بل تشكل قاعدة فلسفية وسياسية تهدف إلى ضمان تمتع جميع الأفراد بالحقوق والحريات ذاتها دون تمييز. ولذلك حرصت الدساتير الحديثة على تكريس مبدأ المساواة أمام

[16] - عصام نعمة إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 260.

القانون باعتباره أحد الأسس الجوهرية للمواطنة، بحيث يتمتع جميع المواطنين بالحقوق نفسها ويتحملون الواجبات ذاتها بصرف النظر عن الجنس أو الأصل أو اللغة أو الانتماء الاجتماعي أو الاقتصادي أو المهني أو غير ذلك من الاعتبارات.

وانطلاقًا من التكريس الدستوري لمبدأ المساواة باعتباره أحد الأسس الجوهرية للدولة الديمقراطية، فإن هذا المبدأ لا يقتصر أثره على النصوص الدستورية وحدها، بل يمتد إلى مختلف التشريعات المنبثقة عنها، وفي مقدمتها التشريع الانتخابي. فالمساواة السياسية تقتضي تمتع جميع المواطنين بالحقوق نفسها في مجال المشاركة السياسية، لذلك يخول النظام الانتخابي لكل المواطنين، متى استوفوا الشروط القانونية المقررة، حق المشاركة في التصويت والترشح للمناصب الانتخابية على المستويين المحلي والوطني، فضلًا عن حق ممارسة النشاط السياسي والانتماء إلى الأحزاب السياسية المعتمدة قانونًا[17].

كما تتجسد المساواة أمام النظام الانتخابي في تمكين المواطنين من الاستفادة على قدم المساواة من مختلف الضمانات والإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية، ابتداءً من إيداع ملفات الترشح والحملات والدعاية الانتخابية، مرورًا بعمليات الاقتراع وفرز الأصوات، وصولًا إلى إعلان النتائج النهائية. وبذلك، فإن المساواة الانتخابية تشمل جميع الفاعلين في العملية الانتخابية، سواء تعلق الأمر بالناخبين أو بالمترشحين، بما يضمن تكافؤ الفرص ويعزز شرعية التمثيل السياسي.

غير أن مبدأ المساواة في المجال الانتخابي لا يُعد مبدأً مطلقًا، إذ ترد عليه بعض القيود والاستثناءات التي تبررها اعتبارات قانونية ومؤسساتية لا تتعارض في الأصل مع متطلبات الديمقراطية. فمعظم التشريعات الانتخابية في العالم تستبعد بعض الفئات من ممارسة الحقوق السياسية بسبب وجود موانع قانونية تحول دون ذلك، سواء تعلق الأمر بالحرمان أو التوقيف أو الإعفاء من ممارسة هذه الحقوق. ومن بين الفئات التي تشملها

[17] - عيسى تولمرت، " **النظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية في الجزائر** "، (مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية ، جامعة الجزائر،2002) ص 28.

هذه الاستثناءات المحكوم عليهم في بعض الجرائم الجنائية، أو الأشخاص الخاضعون لبعض صور الحجر القانوني أو غيرها من الحالات التي يحددها القانون[18]. كما تفرض القوانين الانتخابية شروطًا معينة تتعلق بالسن القانونية للناخب، وبالتسجيل المسبق في الدائرة الانتخابية التي يمارس فيها حق التصويت، وهي شروط يُنظر إليها باعتبارها تنظيمًا لممارسة الحق الانتخابي أكثر من كونها إخلالًا بمبدأ المساواة.

وإذا كان مبدأ المساواة يمثل إحدى الدعائم الأساسية للديمقراطية والتمثيل السياسي السليم، فإن تطبيقه بصورة مجردة ومن دون ضوابط قد يثير إشكالات تتعلق بنوعية النخب التي تفرزها العملية الانتخابية. ففتح المجال أمام الترشح دون مراعاة الحد الأدنى من الكفاءة أو الخبرة قد يؤدي إلى وصول أفراد يفتقرون إلى المؤهلات الضرورية لممارسة الوظيفة التمثيلية بكفاءة وفعالية. والحقيقة أن أغلب النصوص القانونية المنظمة للانتخابات تركز على الشروط الشكلية والموضوعية المتعلقة بالناخب والمترشح، كالجنسية والسن والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، في حين تقل عنايتها بالشروط ذات الطابع المعنوي والفكري التي من شأنها تعزيز جودة التمثيل السياسي. فالعمل التمثيلي لا يقتصر على شغل منصب منتخب، وإنما يتطلب قدرًا من الثقافة السياسية والوعي بالشأن العام والإدراك لطبيعة التفاعلات والصراعات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة. كما يحتاج الممثل المنتخب إلى حس سياسي ومواطني يمكنه من استيعاب مطالب المجتمع والتوفيق بين المصالح المختلفة داخله، بما يضمن بقاء العملية الانتخابية أداة لتحقيق المصلحة العامة وترسيخ الممارسة الديمقراطية، لا مجرد وسيلة للوصول إلى السلطة.

[18] - أنظر مثلا في الحالة الجزائرية :

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 1997/03/06 ،المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، المعدل والمتمم ،**الجريدة الرسمية** ،عدد12 الصادر ة 06 /1997/03، المواد 38 106،100،98،07 .

- -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون عضوي رقم 26-05 المؤرخ في 2026/04/04 ، يعدل ويتمم الأمر رقم21-01، المؤرخ في 2021/03/10، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات.، **الجريدة الرسمية**، عدد 24، صادرة بتاريخ 2026/04/04،المواد 51-52.

ب. التحفيز على مشاركة أوسع في الاقتراع:

تُعد نسبة المشاركة في الانتخابات العامة من أهم المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى اندماج المواطنين في الحياة السياسية ومدى ثقتهم في مؤسسات الدولة وآلياتها الديمقراطية. فالإقبال على الاقتراع لا يعكس فقط اهتمام الأفراد بالشأن العام، بل يُنظر إليه كذلك بوصفه مؤشرًا على درجة القبول الشعبي للنظام السياسي وفاعلية المؤسسات التمثيلية القائمة. وتكتسب المشاركة الانتخابية أهمية خاصة لكونها الوسيلة التي تُترجم من خلالها إرادة المواطنين إلى قرارات سياسية ومقاعد داخل الهيئات المنتخبة، لذلك كلما ارتفعت نسبة المشاركة اتسعت القاعدة الاجتماعية التي تستند إليها النتائج الانتخابية، وأصبحت أكثر تعبيرًا عن الإرادة الجماعية لمختلف فئات المجتمع[19].

ومن هذا المنطلق، تؤدي المشاركة الواسعة في الانتخابات إلى تعزيز الشعور لدى المواطنين بأن أصواتهم قادرة على إحداث أثر حقيقي في عملية صنع القرار وفي توجيه السياسات العامة[20]. كما تسهم في تقوية الروابط بين الناخبين والمؤسسات التمثيلية، بما يعزز شرعية النظام السياسي واستقراره. وفي المقابل، فإن تراجع نسب المشاركة أو انتشار ظاهرة العزوف الانتخابي غالبًا ما يعكس وجود فجوة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، أو شعورًا بعدم جدوى المشاركة نتيجة الاعتقاد بأن الأصوات الانتخابية لا تملك تأثيرًا حقيقيًا في إدارة الشأن العام أو في تحديد الخيارات السياسية للدولة.

ولا ترتبط مستويات المشاركة الانتخابية فقط بمدى اقتناع المواطنين بأهمية الانتخابات، وإنما تتأثر كذلك بأداء المؤسسات المنتخبة خلال العهدة النيابية. فكلما نجحت الهيئات التمثيلية في الاستجابة لتطلعات المواطنين والدفاع عن مصالحهم وتعزيز ثقتهم في العمل السياسي، ارتفعت احتمالات مشاركتهم في الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة. وعلى العكس من ذلك، فإن ضعف أداء المؤسسات المنتخبة أو محدودية تأثيرها في صناعة

[19] - - مازن حسن،" الآثار السياسية للنظم الانتخابية المختلفة "، في ، مازن حسن وآخرون، **النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها و الانعكاسات على السياق المصري** ، القاهرة (مصر)، مركز المحروسة ، 2011، ص 64.

[20]-Reynolds Andrew. Op cit .p 24..

القرار يؤدي غالبًا إلى تراجع الاهتمام الشعبي بالانتخابات. ولهذا السبب تكون الانتخابات التي تجرى في الأنظمة التي تتمتع فيها المجالس المنتخبة بصلاحيات فعلية أكثر قدرة على استقطاب الناخبين مقارنة بالانتخابات التي تجرى في الأنظمة السلطوية[21]، حيث تكون نتائج الاقتراع محدودة الأثر ولا تتيح للناخبين خيارات سياسية حقيقية.

وفي سياق البحث عن العوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية، يبرز التساؤل حول مدى تأثير النظام الانتخابي نفسه في رفع أو خفض معدلات المشاركة. وقد ذهبت العديد من الدراسات المقارنة إلى أن طبيعة النظام الانتخابي تؤثر بصورة مباشرة في سلوك الناخبين وفي درجة إقبالهم على التصويت. فالنظم الانتخابية القائمة على التمثيل النسبي تُصنف عادة ضمن أكثر النظم قدرة على تشجيع المشاركة السياسية[22]، لأنها تمنح مختلف القوى السياسية فرصًا أفضل للتمثيل وتحد من ضياع الأصوات الانتخابية، الأمر الذي يعزز شعور الناخب بأن صوته يمكن أن يسهم فعليًا في تشكيل المؤسسات المنتخبة. أما نظم الأغلبية، فغالبًا ما تؤدي إلى ضياع نسبة معتبرة من الأصوات التي لا تترجم إلى مقاعد، وهو ما قد يضعف حوافز المشاركة لدى بعض الفئات السياسية أو الاجتماعية، خاصة عندما تشعر بأن فرص تأثيرها في النتائج النهائية تظل محدودة.

ج. التقسيم الموضوعي للدوائر الانتخابية:

تُعد الدائرة الانتخابية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الانتخابي، ويُقصد بها المجال الجغرافي الذي يضم مجموعة من الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية، والذين يمارسون حقهم في اختيار ممثل أو أكثر لعضوية المجالس المنتخبة، سواء كانت وطنية أو محلية، وفقًا للقواعد القانونية المنظمة للعملية

[21] -ibid. p 24-25.

[22] - مازن حسن ،المرجع السابق ص 65.

الانتخابية[23]. وبذلك تمثل الدائرة الانتخابية الإطار المكاني الذي تدور داخله المنافسة الانتخابية، والذي يتم من خلاله تحويل أصوات الناخبين إلى تمثيل سياسي داخل المؤسسات المنتخبة.

وتكتسي الدوائر الانتخابية أهمية بالغة في تحديد طبيعة التمثيل السياسي ومخرجات العملية الانتخابية، إذ لا يتوقف تأثيرها عند الجانب التنظيمي فحسب، بل يمتد إلى التأثير في فرص المرشحين والأحزاب السياسية وفي درجة عدالة التمثيل داخل المجالس المنتخبة. ولهذا السبب تُعد كيفية رسم حدود الدوائر الانتخابية وتقسيمها من بين أهم المؤشرات التي يُستدل بها على نزاهة العملية الانتخابية ومدى احترامها لمبادئ الديمقراطية والتمثيل العادل. كما حظيت هذه المسألة باهتمام كبير في أدبيات النظم الانتخابية[24]، بالنظر إلى ما قد يترتب على سوء تقسيم الدوائر أو التلاعب بها من آثار مباشرة على النتائج الانتخابية وعلى مصداقية المؤسسات التمثيلية.

ورغم اختلاف المعايير المعتمدة في تقسيم الدوائر الانتخابية من دولة إلى أخرى تبعًا لخصوصياتها الجغرافية والديموغرافية والسياسية، فإن تحقيق تمثيل سياسي عادل وفعّال يقتضي احترام مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل الضمانة الحقيقية لموضوعية هذا التقسيم.

ويتمثل المبدأ الأول في الصفة التمثيلية للدوائر الانتخابية، أي أن يتم تحديد حدود الدوائر بطريقة تسمح للناخبين باختيار ممثلين يعبرون بصورة حقيقية عن مصالحهم وانشغالاتهم[25]. فكلما كانت الدائرة الانتخابية أكثر انسجامًا مع الواقع الاجتماعي والديموغرافي للسكان، ازدادت قدرة المنتخبين على تمثيل الفئات التي أوصلتهم إلى المؤسسات التمثيلية، وتعززت العلاقة بين الناخب وممثله السياسي.

أما المبدأ الثاني فيتعلق بضرورة تحقيق المساواة بين عدد الناخبين وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية، وذلك من خلال اعتماد معايير عددية متقاربة تضمن عدم تضخيم وزن بعض الأصوات الانتخابية على

---

[23]- mourice duverger **, les partis politiques** , paris, (France) p.u.f, 1973,p 470.

[24] - أحمد بنيني ، " **الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر** "،(أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2006)،ص 115.

[25] - عصام نعمة إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 106.

حساب أصوات أخرى. ويُعد هذا المبدأ أحد التطبيقات العملية لفكرة المساواة السياسية، إذ يهدف إلى ضمان تقارب القيمة الانتخابية للأصوات بين مختلف الدوائر، بما يحول دون حصول تفاوت غير مبرر في التمثيل السياسي.

ويتمثل المبدأ الثالث في "حياد السلطة المكلفة بتقسيم الدوائر الانتخابية " [26]، وهو من أهم الضمانات المرتبطة بنزاهة العملية الانتخابية. فالتقسيم الانتخابي لا ينبغي أن يخضع لمصالح الأحزاب أو القوى السياسية المتنافسة، وإنما يجب أن يتم وفق قواعد قانونية واضحة ومعلنة مسبقًا، بما يحد من احتمالات التلاعب بحدود الدوائر لتحقيق مكاسب سياسية لفئة معينة. ولهذا السبب تميل العديد من الديمقراطيات المعاصرة إلى إسناد هذه المهمة إلى هيئات أو لجان مستقلة، أو إلى إخضاعها لرقابة قانونية وقضائية تضمن احترام المعايير الموضوعية المعتمدة. كما أن نجاح عملية التقسيم الانتخابي لا يقاس فقط بمدى مطابقتها للقانون، وإنما أيضًا بمدى قبول نتائجها من قبل مختلف الفاعلين السياسيين[27]، لأن الثقة في قواعد المنافسة الانتخابية تُعد شرطًا أساسيًا لتعزيز شرعية المؤسسات المنتخبة وترسيخ الاستقرار السياسي.

د. تمثيل مختلف الفئات والأقليات:

يُعد تحقيق التمثيل العادل لمختلف فئات المجتمع أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها النظم الانتخابية الحديثة، ذلك أن المجلس المنتخب يفترض أن يكون صورة مصغرة عن الهيئة الناخبة ومرآة تعكس التنوع القائم داخل المجتمع. فكلما كانت تركيبة المجالس التمثيلية أكثر تعبيرًا عن الواقع الاجتماعي، ازدادت قدرتها على اكتساب الشرعية والاضطلاع بوظيفتها التمثيلية على نحو أفضل. ومن ثم، فإن جودة النظام الانتخابي لا تقاس

[26] - نفس المرجع ، ص 107.
[27] - المرجع نفسه.

فقط بقدرته على تنظيم المنافسة السياسية أو تحديد الفائزين، وإنما كذلك بمدى نجاحه في تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من الوصول إلى المؤسسات المنتخبة والمشاركة في صناعة القرار العام[28].

ويقتضي هذا التمثيل أن تضم الهيئات المنتخبة ممثلين عن مختلف مكونات المجتمع، سواء تعلق الأمر بالجنسين من ذكور وإناث، أو بالفئات العمرية المختلفة من شباب وكهول، أو بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. كما يمتد هذا المبدأ، عند الاقتضاء، إلى تمثيل المكونات الدينية أو اللغوية أو العرقية أو الثقافية الموجودة داخل المجتمع. فكلما عكست المؤسسات المنتخبة هذا التنوع بصورة متوازنة، ازدادت قدرتها على التعبير عن المصالح والاتجاهات المختلفة داخل الجماعة السياسية، وهو ما يجعل قدرة النظام الانتخابي على تحقيق التمثيل الشامل أحد أهم المعايير التي يُقاس بها نجاحه أو قصوره.

وفي هذا السياق، يبرز موضوع تمثيل المرأة بوصفه من أكثر القضايا إثارة للنقاش في أدبيات التمثيل السياسي. فعلى الرغم من أن النساء يشكلن في أغلب المجتمعات نسبة سكانية تقارب أو تتجاوز نصف عدد السكان، فإن حضورهن داخل المجالس المنتخبة غالبًا ما يبقى أقل من وزنهن الديمغرافي الحقيقي. وقد ذهب بعض الباحثين إلى إرجاع هذا الخلل إلى طبيعة النظام الانتخابي المعتمد ومدى قدرته على إتاحة الفرص أمام النساء للوصول إلى المناصب التمثيلية، غير أن هذا التفسير لا يصلح لجميع الحالات والتجارب المقارنة.

ففي كثير من الأحيان لا يرتبط ضعف تمثيل المرأة بالنظام الانتخابي وحده، بل يتأثر كذلك بطبيعة الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة داخل المجتمع[29]. إذ توجد مجتمعات تتقبل مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتعتبرها جزءًا من التطور الديمقراطي ومبدأ المساواة في المواطنة، في حين لا تزال مجتمعات أخرى تتعامل بتحفظ مع هذا الدور أو تعارضه استنادًا إلى اعتبارات اجتماعية أو ثقافية أو تقليدية. ولذلك فإن مستوى

[28] - محسن مازن ، مرجع سابق ص 70.
[29] - المرجع نفسه، ص72.

تمثيل المرأة داخل المؤسسات المنتخبة غالبًا ما يكون نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والثقافية، وليس انعكاسًا مباشرًا للنظام الانتخابي وحده.

ومن ناحية أخرى، تُظهر الدراسات المقارنة المتعلقة بالنظم الانتخابية أن أنظمة التمثيل النسبي تبدو أكثر قدرة على استيعاب التنوع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع مقارنة بأنظمة الأغلبية. فهذه الأنظمة تتيح فرصًا أوسع لتمثيل الفئات الاجتماعية والعمرية المختلفة، كما تمنح الأحزاب والقوى السياسية الصغيرة إمكانية أكبر للوصول إلى المؤسسات المنتخبة. وعلى العكس من ذلك، تميل نظم الأغلبية في كثير من الأحيان إلى تركيز التمثيل في يد الأحزاب أو القوى السياسية الكبرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقليص فرص بعض الفئات الاجتماعية أو الأقليات في الحصول على تمثيل يتناسب مع حجمها داخل المجتمع. ومن ثم، فإن اختيار النظام الانتخابي يظل عاملاً مؤثرًا في مدى قدرة المؤسسات التمثيلية على تجسيد التنوع المجتمعي وتحويله إلى حضور فعلي داخل مراكز صنع القرار السياسي.

هـ. المقدرة على مساءلة الحكام:

إذا كانت الانتخابات تمثل الوسيلة الأساسية التي يمارس الشعب من خلالها حقه في اختيار الحكام والممثلين السياسيين، فإن وظيفتها لا تنتهي بمجرد منح الشرعية للسلطة أو تمكين المترشحين الفائزين من تولي مناصبهم. فالانتخاب في جوهره لا يشكل تفويضًا مطلقًا أو دائمًا للحكام، وإنما يظل مرتبطًا بحق المواطنين في متابعة أداء ممثليهم وتقييم سياساتهم ومحاسبتهم على مدى التزامهم بالوعود والبرامج التي قدموها للناخبين. ومن هنا تبرز المساءلة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للحكم الديمقراطي وأحد أهم المعايير التي تقاس بها جودة النظم السياسية وفعالية مؤسساتها التمثيلية.

ويقصد بالمساءلة" تمكين المواطنين من مراقبة كيفية ممارسة الحكام للسلطة العامة ومدى حسن إدارتهم للموارد والإمكانات التي وضعت تحت تصرفهم لخدمة المصلحة العامة" [30]. فهي تمثل الآلية التي تضمن خضوع أصحاب السلطة للرقابة والمحاسبة، وتمنع تحول السلطة السياسية إلى امتياز منفلت من أي ضوابط أو قيود. ولذلك تُعد المساءلة من المبادئ الملازمة لفكرة الحكم الديمقراطي، إذ لا يمكن تصور سلطة سياسية تمارس اختصاصاتها بصورة مشروعة دون أن تكون خاضعة للمحاسبة من قبل المجتمع أو المؤسسات المختصة.

تؤدي المساءلة دورًا محوريًا في تنظيم الحياة السياسية وضبط سلوك القائمين على إدارة الشأن العام، فهي تشكل الوجه المقابل للسلطة والمسؤولية في آن واحد. فكل سلطة تستتبع بالضرورة مسؤولية، وكل مسؤولية تقتضي وجود آليات تسمح بمراقبة الأداء وتقييم النتائج ومحاسبة المقصرين[31]. ولهذا ارتبط تطور النظم الديمقراطية الحديثة بتعزيز آليات المساءلة وتوسيع نطاقها، باعتبارها الضمانة الأساسية للحيلولة دون إساءة استعمال السلطة أو الانحراف بها عن الأهداف التي وجدت من أجلها.

كما ترتبط المساءلة بالانتخابات ارتباطًا وثيقًا، إذ تشكل هذه الأخيرة إحدى أهم الوسائل التي يمارس من خلالها المواطنون حقهم في تقييم الحكام ومحاسبتهم. فالعلاقة بين الحاكم والمحكوم في الأنظمة الديمقراطية لا تقوم فقط على الاختيار الحر للممثلين، وإنما كذلك على إمكانية مساءلتهم بصورة دورية وتجديد الثقة فيهم أو سحبها منهم وفقًا لأدائهم السياسي. وتتجسد هذه الوظيفة بوضوح خلال المواعيد الانتخابية، سواء من خلال المفاضلة بين البرامج السياسية التي يقدمها المترشحون، أو من خلال إعادة انتخاب الممثلين الذين نجحوا في أداء مهامهم، أو معاقبة من أخفقوا في ذلك بحرمانهم من تجديد الثقة الشعبية[32].

---

[30] - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **إدارة حكم لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، الطبعة العربية ، بيروت ، 2004 .

[31] - عطية حسن أفندي ، **اتجاهات جديدة في الإدارة العامة** ، القاهرة (مصر)، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة ، 2001،
ص 138.

[32] - المرجع نفسه.

ومن هذا المنطلق، تمثل الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة إحدى أهم الضمانات العملية لتفعيل مبدأ المساءلة السياسية. فبقاء الممثلين في مواقعهم يظل مرهونًا بدرجة رضا الناخبين عن أدائهم، وهو ما يدفعهم إلى مراعاة مطالب المواطنين والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة حفاظًا على فرصهم في الاستمرار في العمل السياسي. كما أن الأنظمة الديمقراطية لم تكتفِ بالمساءلة الانتخابية وحدها، بل طورت مجموعة من الآليات المكملة التي تهدف إلى مراقبة الحكام ومحاسبتهم أثناء ممارسة مهامهم أو بعد انتهائها، من بينها المساءلة القضائية والإدارية والرقابة البرلمانية[33]، وغيرها من الوسائل التي تعزز مبدأ خضوع السلطة للقانون.

ولذلك تحتل المساءلة مكانة مركزية ضمن الشروط المرتبطة بهندسة النظم الانتخابية، لأنها تمثل الحلقة التي تربط بين التمثيل السياسي والشرعية الديمقراطية من جهة، وبين المسؤولية السياسية من جهة أخرى. فالتنافس الانتخابي واختيار الممثلين وصياغة البدائل والسياسات العامة كلها عمليات تفقد جزءًا كبيرًا من معناها إذا غابت إمكانية محاسبة من يتولون السلطة بعد وصولهم إليها[34]. ومن ثم، فإن فعالية النظام الانتخابي لا تقاس فقط بقدرته على إنتاج ممثلين منتخبين، وإنما أيضًا بمدى قدرته على توفير آليات تسمح بمراقبتهم ومساءلتهم بصورة مستمرة.

وعليه، يمكن القول إن مساءلة الحكام تمثل شرطًا جوهريًا من شروط النظام الانتخابي الديمقراطي، لأنها تضمن استمرار الصلة بين الإرادة الشعبية وممارسة السلطة. غير أن تحقيق هذه الغاية لا يتوقف على وجود النصوص والمؤسسات وحدها، بل يقتضي كذلك وجود مواطنين حريصين على ممارسة حقهم في الرقابة والمحاسبة، سواء أثناء العهدة الانتخابية أو عند تجديدها، في مقابل التزام الحكام باحترام هذا الحق وعدم الانتقاص منه أو الحد من ممارسته، بما يكرس مبادئ الحكم الرشيد ويعزز الثقة بين السلطة والمجتمع.

[33] - المرجع نفسه.

[34] - البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مرجع سابق ، ص 30.

خلاصة المحور الأول

يتضح مما سبق أن الانتخابات تمثل الأداة الأساسية التي تُترجم من خلالها الإرادة الشعبية إلى مؤسسات تمثيلية تتولى إدارة الشأن العام، وهو ما يمنحها مكانة محورية في بناء الشرعية الديمقراطية. كما أن النظام الانتخابي لا يقتصر دوره على تنظيم العملية الانتخابية، بل يؤثر بصورة مباشرة في طبيعة التمثيل السياسي وفي شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وقد بينت دراسة هندسة النظام الانتخابي أن فعالية أي نظام انتخابي ترتبط بمدى احترامه لجملة من المعايير الأساسية، من بينها المساواة بين المواطنين، وتوسيع المشاركة السياسية، والتقسيم الموضوعي للدوائر الانتخابية، وضمان تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية، إضافة إلى تكريس مبدأ مساءلة الحكام. ومن ثم، فإن جودة التمثيل السياسي ونجاح التجربة الديمقراطية يظلان مرتبطين إلى حد كبير بحسن تصميم النظام الانتخابي وقدرته على الاستجابة لخصوصيات المجتمع وتحقيق التوازن بين متطلبات الشرعية والاستقرار والمشاركة السياسية.

المحور الثاني: النظم الانتخابية الرئيسية

إذا كان اختيار النظام الانتخابي يمثل أحد أهم القرارات التي تتخذها الأنظمة السياسية، فلأن هذا الاختيار يرتبط بصورة مباشرة بالنتائج التي تفرزها العملية الانتخابية وبطبيعة المجالس المنتخبة التي تنبثق عنها. فتبني مبدأ الانتخاب لا يكفي وحده لضمان العدالة أو الشفافية أو المشاركة الواسعة، وإنما يتوقف ذلك إلى حد كبير على الكيفية التي تُترجم بها أصوات الناخبين إلى مقاعد داخل المؤسسات المنتخبة. ولهذا تسعى الدول، عند تصميم نظمها الانتخابية، إلى البحث عن الصيغة التي تحقق أكبر قدر ممكن من العدالة الانتخابية وتضمن التعبير عن الإرادة الشعبية في إطار من الاستقرار والفعالية السياسية.

ونظرًا لاختلاف السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي نشأت فيها التجارب الديمقراطية، فقد تعددت النظم الانتخابية المطبقة عبر العالم وتنوعت آلياتها وطرق عملها. فلكل دولة خصوصياتها وأولوياتها السياسية التي تؤثر في اختيار النموذج الانتخابي الذي تراه أكثر انسجامًا مع أهدافها ومؤسساتها الدستورية. ومع ذلك، تجمع أغلب الدراسات المقارنة على تصنيف النظم الانتخابية ضمن عائلتين رئيسيتين هما: نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي[35]، مع وجود عدد من الصيغ المختلطة التي تجمع بين خصائص النظامين. وقد تفرعت عن هاتين العائلتين مجموعة من النماذج والآليات التي تختلف في كيفية احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد وتحديد الفائزين.

أولا . مجموعة نظم الأغلبية:

يقوم نظام الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده أن الفوز يكون من نصيب المترشح أو القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات مقارنة بمنافسيها. وبموجب هذا النظام، يُعلن فوز صاحب المرتبة الأولى، في حين لا يترتب على الأصوات التي حصل عليها المترشحون الآخرون أي أثر في توزيع المقاعد[36]، وهو ما يجعل جانبًا من الأصوات

[35] - عصام نعمة إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 333.

[36] - المرجع نفسه، ص 350.

المعبر عنها غير مؤثر في النتيجة النهائية. وعلى الرغم من هذه الملاحظة، فإن نظم الأغلبية تعد من أكثر النظم الانتخابية انتشارًا، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به من وضوح وبساطة وسهولة في الفهم والتطبيق، فضلًا عن قدرتها على حسم النتائج بسرعة وإفراز أغلبيات سياسية مستقرة نسبيًا داخل المؤسسات المنتخبة.

غير أن نظام الأغلبية لا يمثل نموذجًا واحدًا، وإنما يضم عدة صيغ فرعية تختلف فيما بينها من حيث عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية وكيفية احتساب الأغلبية المطلوبة للفوز.

أ.الاقتراع بالأغلبية في الدائرة الفردية ذات المقعد الواحد:

يُعدُّ الاقتراع الفردي في الدائرة ذات المقعد الواحد من أقدم وأبسط صور نظم الأغلبية، ويقوم على تخصيص مقعد واحد لكل دائرة انتخابية يتنافس عليه عدد من المترشحين. وفي هذا النوع من الاقتراع، يمنح الناخب صوته لمترشح واحد فقط، ويُعلن فوز المترشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات داخل الدائرة الانتخابية.

ويتميز هذا النظام بتركيزه على الأشخاص أكثر من تركيزه على القوائم أو البرامج الحزبية، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الناخب وممثله أكثر مباشرة ووضوحًا[37]. كما أن بساطة إجراءاته وسهولة فهمه من قبل الناخبين أسهمتا في انتشاره في العديد من التجارب الديمقراطية، خاصة في الدول ذات التقاليد الانتخابية العريقة.

أما الأغلبية المطلوبة للفوز في ظل هذا النظام فتختلف من تشريع إلى آخر. فبعض الدول تأخذ بمبدأ الأغلبية النسبية أو البسيطة، وفي هذه الحالة يُعلن فوز المترشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات مقارنة بمنافسيه، بغض النظر عن نسبة الأصوات التي نالها من مجموع الأصوات الصحيحة المعبر عنها. في حين تشترط دول أخرى تحقيق الأغلبية المطلقة، أي الحصول على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة، وهو ما قد يقتضي

[37] - عصام نعمة إسماعيل ، مرجع سابق ، ص334.

تنظيم دورة ثانية إذا لم يتمكن أي مترشح من بلوغ هذه النسبة في الجولة الأولى. وعادة ما تقتصر المنافسة في هذه الحالة على المترشحين الاثنين الأكثر حصولًا على الأصوات، لتُحسم النتيجة في الدور الثاني وفق قاعدة الأغلبية النسبية.

ويُطبق هذا النظام في عدد من الانتخابات التشريعية والوطنية، من خلال تقسيم الإقليم إلى دوائر انتخابية صغيرة يُخصص لكل واحدة منها مقعد واحد. ويُعد من أكثر النظم الانتخابية انتشارًا في الدول الأنجلوساكسونية، حيث يُعمل به في كل من المملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، ويُعرف في الأدبيات الانتخابية بنظام "الفائز الأول" أو "الأول عند خط النهاية" (First Past the Post).

أما فيما يتعلق بالآثار المترتبة على تطبيق هذا النظام، فإنها تجمع بين عدد من المزايا والانتقادات. فمن أبرز مزاياه أنه يعزز الصلة بين الناخب وممثله بحكم صغر الدائرة الانتخابية، الأمر الذي يجعل عملية الاختيار قائمة في كثير من الأحيان على المعرفة المباشرة والثقة الشخصية أكثر من اعتمادها على الانتماء الحزبي وحده. كما أن هذا النظام يمنح المترشحين المستقلين فرصًا أكبر للمنافسة، ويجعل شخصية المترشح وكفاءته وحضوره داخل المجتمع المحلي عوامل مؤثرة في حسم النتائج الانتخابية.

كما يُسهم هذا الأسلوب في تعزيز وضوح المسؤولية السياسية، إذ يسهل على المواطنين تحديد ممثلهم ومتابعة أدائه ومحاسبته عند تجديد العهدة الانتخابية. ويؤدي ذلك إلى تقوية العلاقة بين المنتخب وقاعدته الانتخابية، ويجعل المنتخب أكثر إدراكًا لانشغالات دائرته ومطالبها.

غير أن هذا النظام لا يخلو من بعض المآخذ التي أثارت اهتمام الباحثين في النظم الانتخابية. فمن بين أهم الانتقادات الموجهة إليه أن التقارب الكبير بين المنتخب وناخبيه قد يدفعه أحيانًا إلى التركيز على المصالح المحلية أو الفئوية الضيقة على حساب المصلحة العامة[38]، فيتحول اهتمامه من معالجة القضايا الوطنية الكبرى

[38] - samuel humes and martin Eileen , **the structure of local government through the world** ,edition2011,library binding ,p 174 , **à www.onlinelibrary,wiley.com**

إلى الدفاع عن مطالب خاصة ترتبط بدائرته الانتخابية أو بالمجموعات الضاغطة المؤثرة فيها. كما أن هذا الوضع قد يجعل المنتخب أكثر عرضة للتأثر بأصحاب المصالح المحلية الذين يسعون إلى توجيه قراراته بما يخدم أهدافهم الخاصة.

ويؤخذ على هذا النظام أيضًا أن نتائجه قد لا تعكس بصورة دقيقة الوزن الحقيقي للقوى السياسية داخل المجتمع، خاصة عندما يكون الفارق بين المترشحين محدودًا. كما أن طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية قد تؤثر بصورة كبيرة في النتائج النهائية، الأمر الذي يفتح المجال أمام إمكانية توظيف هذا التقسيم لخدمة اعتبارات سياسية معينة. ويترتب على ذلك أحيانًا تفاوت في القيمة الفعلية للأصوات بين دائرة وأخرى، بحيث يحتاج الفوز بمقعد في بعض الدوائر إلى عدد كبير من الأصوات، في حين يمكن الفوز بمقعد مماثل في دوائر أخرى بأصوات أقل بكثير، وهو ما قد يثير نقاشًا حول مدى العدالة الانتخابية ومدى شعور مختلف المنتخبين بتكافؤ الشرعية التي يستمدونها من صناديق الاقتراع.

وإذا كان هذا النظام يسهم في تعزيز العلاقة المباشرة بين الناخب والمترشح، ويدفع هذا الأخير إلى بذل جهد أكبر في بناء صورته لدى المواطنين وكسب ثقتهم بصورة شخصية ومباشرة، فإن حصر المنافسة في مقعد واحد داخل الدائرة الانتخابية قد يفرز في المقابل بعض الممارسات السلبية التي تؤثر في نزاهة المنافسة الانتخابية. فشدة التنافس على المقعد الوحيد تجعل بعض المترشحين، خاصة أولئك الذين تتضاءل حظوظهم في الفوز، أكثر عرضة للضغوط والمساومات السياسية، كما قد تفتح المجال أمام توظيف النفوذ والموارد المالية للتأثير في توجهات الناخبين.

ويزداد هذا الخطر في البيئات التي تضعف فيها الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية، حيث يصبح المال السياسي عاملاً مؤثرًا في توجيه السلوك الانتخابي واستمالة بعض الفئات من الناخبين. وبدل أن تُحسم المنافسة على أساس البرامج والكفاءة والقدرة على خدمة المصلحة العامة، قد تتحول إلى منافسة غير متكافئة تتحكم فيها الإمكانات المالية وشبكات المصالح. ولذلك يرى بعض الباحثين أن نظام الدائرة الفردية، رغم ما يحققه من قرب

بين المنتخب وناخبيه، يظل أكثر عرضة من غيره لبعض مظاهر الزبونية السياسية وشراء الولاءات الانتخابية، وهو ما قد يؤثر في عدالة المنافسة وفي جودة النخب التي تفرزها العملية الانتخابية.

ب.الاقتراع بالأغلبية في الدائرة متعددة المقاعد:

يقوم هذا النظام على تخصيص أكثر من مقعد للدائرة الانتخابية الواحدة، بحيث يتنافس المترشحون على مجموعة من المقاعد بدل التنافس على مقعد واحد كما هو الحال في نظام الدائرة الفردية. ويُمنح الناخب في هذا النوع من الاقتراع عددًا من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية، ويكون بإمكانه توزيع أصواته بين المترشحين الذين يراهم جديرين بالدعم. أما الفائزون فهم المترشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها داخل الدائرة[39].

ويتميز هذا النظام بمنح الناخب قدرًا أكبر من الحرية في الاختيار، إذ لا يكون ملزمًا بالتصويت لقائمة مغلقة أو لمرشحي حزب واحد، بل يستطيع منح أصواته لمترشحين ينتمون إلى أحزاب مختلفة أو حتى لمترشحين مستقلين. ولهذا السبب ارتبط تطبيقه في بعض التجارب السياسية بضعف الانضباط الحزبي أو بغياب الأحزاب الكبرى القادرة على احتكار المنافسة الانتخابية. وقد عرفت بعض الدول العربية تطبيق هذا النظام، من بينها لبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية في مراحل انتخابية مختلفة.

ومن أبرز المزايا التي تُنسب إلى هذا النظام أنه يوسع من هامش الاختيار المتاح أمام الناخبين، ويمنحهم فرصة المفاضلة بين الأشخاص أكثر من الاقتصار على المفاضلة بين الأحزاب أو القوائم الانتخابية. كما يسمح بتمثيل شخصيات محلية أو مستقلة تحظى بثقة الناخبين حتى وإن لم تكن مدعومة من تنظيمات سياسية قوية، وهو ما يضفي قدرًا من المرونة على العملية الانتخابية ويجعلها أكثر ارتباطًا بخصوصيات الدوائر الانتخابية.

[39] -Reynolds Andrew. Op cit. p64.

غير أن التجربة العملية أظهرت أن هذا النظام قد يفرز نتائج لا تعكس دائمًا الحجم الحقيقي للقوى السياسية المتنافسة. فالأصوات التي تحصل عليها الأحزاب قد لا تتناسب مع عدد المقاعد التي تفوز بها، الأمر الذي يثير إشكالية العدالة الانتخابية. وقد أبرزت بعض التجارب المقارنة هذا الخلل، حيث تمكنت أحزاب من الحصول على أغلبية ساحقة من المقاعد رغم أن نسبة الأصوات التي حصدتها كانت أقل بكثير من نسبة المقاعد التي آلت إليها، ففي انتخابات جرت سنة 1991 في سنغافورة حصل الحزب الحاكم على 61% من الأصوات، في حين حصل على 95% من المقاعد ؛ فعدم عدالة التمثيل في هذا النمط من الاقتراع تظهر بارزة في كونه يعطي الصدارة فقط للأصوات الاقوى والقادرة على الترشح في كل المقاعد وهو ما يؤدي إلى تضخيم حضور بعض القوى السياسية داخل المؤسسات المنتخبة مقارنة بوزنها الانتخابي الفعلي.

كما يُؤخذ على هذا النظام أنه قد يدفع إلى بروز منافسة داخل الحزب الواحد بين مرشحيه أنفسهم، نظرًا لامتلاك الناخب أكثر من صوت وإمكانية توزيعه على عدد من المترشحين. وبدل أن تنحصر المنافسة بين الأحزاب المختلفة، قد تنتقل إلى داخل التنظيم السياسي نفسه، بما قد يؤدي إلى إضعاف التماسك الحزبي وإثارة الخلافات بين أعضائه. ويرى بعض الباحثين أن هذا الوضع قد يساهم في تشتيت الأصوات وإضعاف العمل الحزبي المنظم، كما قد يفتح المجال أمام تنامي الاعتبارات الشخصية والعائلية والمحلية على حساب البرامج السياسية والرؤى العامة[40]، وهو ما ينعكس في النهاية على فعالية المؤسسات المنتخبة وقدرتها على التعبير المتوازن عن الاتجاهات السياسية داخل المجتمع.

ج .الاقتراع بالأغلبية على القائمة المقفلة:

يجمع هذا النظام بين بعض خصائص الدائرة متعددة المقاعد ونظام التصويت على القوائم، حيث يتوجه الناخب إلى اختيار قائمة انتخابية واحدة تضم عددًا من المترشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. وفي هذه الحالة لا يكون التصويت منصبًا على الأشخاص بصورة فردية، وإنما على القائمة بكامل

[40]- ibid. p65.

عناصرها كما قدمها الحزب أو التنظيم السياسي. وتُمنح جميع مقاعد الدائرة للقائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات، دون اشتراط حصولها على الأغلبية المطلقة، وهو ما يجعل الفوز مرتبطًا بتصدر نتائج الاقتراع مهما كانت الفوارق بينها وبين القوائم المنافسة. وقد عرف هذا النظام تطبيقات في عدد من الدول، من بينها السنغال وجيبوتي وسنغافورة.

ويتميز هذا النموذج بكونه يمنح الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تشكيل القوائم وترتيب المترشحين داخلها، بينما يقتصر دور الناخب على الاختيار بين القوائم المعروضة دون إمكانية تعديل ترتيب المترشحين أو المزج بين مرشحي قوائم مختلفة. وبذلك يصبح التصويت موجها بصورة أساسية نحو البرامج والتوجهات الحزبية أكثر من توجيهه نحو الأشخاص.

ومن بين الأهداف التي سعى هذا النظام إلى تحقيقها تعزيز اندماج مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية داخل الحياة العامة، خاصة في المجتمعات التي تتميز بتعدد مكوناتها العرقية أو الدينية أو اللغوية. ولهذا السبب تشترط بعض التشريعات الانتخابية أن تتضمن القوائم مرشحين ينتمون إلى فئات أو أقليات معينة ضمانًا لحضورها داخل المؤسسات المنتخبة. ويُعد النموذج السنغافوري من أبرز الأمثلة في هذا المجال[41]، حيث تُلزم القوانين الانتخابية الأحزاب بإدراج ممثلين عن بعض المجموعات الإثنية ضمن القوائم المترشحة، بهدف تعزيز التعايش والتوازن بين مختلف مكونات المجتمع.

ومن هذه الزاوية، يبدو النظام قادرًا على تشجيع الاندماج المجتمعي وتوسيع فرص حضور الفئات المختلفة داخل المجالس المنتخبة، كما يدفع الأحزاب إلى تبني قوائم أكثر تنوعًا وانفتاحًا على مختلف شرائح المجتمع. غير أن هذا الجانب الإيجابي يقابله عدد من الانتقادات التي تتعلق أساسًا بعدالة توزيع المقاعد. فاعتماد قاعدة "الفائز يحصد كل شيء" يؤدي في كثير من الأحيان إلى استبعاد قوائم حصلت على نسب معتبرة من الأصوات دون أن تنال أي مقعد داخل الهيئة المنتخبة.

[41]- ibid . p69.

وقد أظهرت بعض التجارب المقارنة أن هذا النظام قد ينتج فجوة واضحة بين نسبة الأصوات المحصل عليها ونسبة المقاعد الممنوحة للأحزاب المتنافسة. ففي بعض الحالات تتمكن القائمة المتصدرة من الاستحواذ على جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، رغم أن الفارق بينها وبين القوائم المنافسة قد يكون محدودًا. ويؤدي ذلك إلى حرمان جزء معتبر من الناخبين من رؤية اختياراتهم ممثلة داخل المؤسسة المنتخبة،" ففي انتخابات عام 1997 في جيبوتي فاز ائتلاف التجمع من أجل الأغلبية الرئاسية الحاكم بكافة مقاعد البرلمان، تاركا بذلك حزبي المعارضة خارج نطاق التمثيل البرلماني "[42] ، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى عدالة هذا النظام في ترجمة الإرادة الانتخابية إلى حضور فعلي داخل المجالس النيابية.

وعليه، فإن هذا النظام يجمع بين مزية تشجيع الاندماج المجتمعي وتعزيز دور الأحزاب السياسية من جهة، وبين عيب أساسي يتمثل في تضخيم تمثيل القائمة الفائزة وإقصاء القوائم الأخرى من الاستفادة من المقاعد، وهو ما قد يحد من تنوع الآراء والاتجاهات داخل المؤسسات المنتخبة ويؤثر في درجة التوازن التي يفترض أن تعكسها.

د .الاقتراع بالأغلبية على القائمة المرنة:

يُعد هذا النظام أحد النماذج المتفرعة عن نظم الأغلبية، ويُطبق عادة في الدوائر الانتخابية التي يُتنافس فيها على مقعد واحد. ويختلف عن الأنظمة السابقة في كونه يمنح الناخب هامشًا أوسع من حرية الاختيار، إذ لا يقتصر دوره على اختيار مترشح واحد، بل يقوم بترتيب المترشحين بحسب درجة تفضيله لهم. ولهذا الغرض تُخصص في ورقة الاقتراع خانات تسمح للناخب بوضع الرقم (1) أمام المترشح الذي يفضله أولًا، والرقم (2) أمام خياره الثاني، ثم تستمر عملية الترتيب تبعًا لتفضيلاته اللاحقة[43]. ولذلك يُعرف هذا النظام في العديد من الدول

[42] -ibid . p69.

[43] - عصام نعمة إسماعيل ، المرجع سابق ، ص 360.

التي تطبقه باسم "التصويت التفضيلي"[44]، لأنه يتيح للناخب التعبير عن أولوياته السياسية بصورة أكثر دقة من الأنظمة التي تكتفي باختيار مترشح واحد فقط. ويُعمل بهذا النظام في عدد من الدول، من بينها أستراليا وإيرلندا، كما عرف تطبيقات متفاوتة في بعض الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية.

وتظهر خصوصية هذا النظام بصورة أوضح عند احتساب النتائج. فإذا حصل أحد المترشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة المعبر عنها منذ الجولة الأولى، يُعلن فوزه مباشرة كما هو الحال في بقية نظم الأغلبية. أما إذا لم يتمكن أي مترشح من بلوغ هذه النسبة، فإن العملية الانتخابية لا تنتقل إلى جولة ثانية، وإنما يُعاد احتساب الأصوات بالاعتماد على التفضيلات اللاحقة المسجلة في أوراق الاقتراع. ويتم ذلك من خلال استبعاد المترشح الحاصل على أقل عدد من الأصوات في المرتبة الأولى، ثم إعادة توزيع أصواته على المترشحين الباقين وفق الاختيار الثاني المسجل من قبل الناخبين[45]. وتتكرر العملية تدريجيًا إلى غاية حصول أحد المترشحين على الأغلبية المطلوبة وإعلانه فائزًا بالمقعد محل التنافس.

ويُنظر إلى هذا النظام على أنَّه من أكثر النظم الانتخابية قدرة على الاستفادة من جميع الأصوات المعبر عنها، إذ يقلل من ضياع الأصوات ويجعل لكل ورقة اقتراع أثرًا محتملًا في تحديد النتيجة النهائية. كما أنه يشجع المترشحين على توسيع قاعدة مؤيديهم وعدم الاقتصار على مخاطبة أنصارهم التقليديين، لأن الفوز قد يتوقف ليس فقط على عدد الأصوات الأولى التي يحصلون عليها، وإنما أيضًا على عدد الأصوات التفضيلية التي يمكن أن ينالوها من أنصار المترشحين الآخرين. ولهذا السبب يرى عدد من الباحثين أن هذا النظام يشجع الخطابات المعتدلة ويحد من النزعات الإقصائية، خاصة في المجتمعات التي تعرف تعددًا دينيًا أو اثنيا أو جهويًا، حيث يصبح المترشح مطالبًا بكسب ثقة شرائح وشرعية أوسع من المجتمع لضمان الحصول على التفضيلات اللاحقة[46].

[44] - المرجع نفسه.

[45] -Reynolds Andrew. Op cit. p70.

[46]- ibid. p71.

ومن مزاياه كذلك أنه يمنح الفائز قدرًا أكبر من القبول السياسي، لأنه يصل إلى المنصب بعد حصوله على دعم مباشر أو غير مباشر من أغلبية الناخبين، وهو ما يعزز مشروعيته ويقوي موقعه داخل الهيئة المنتخبة. كما يسمح للناخب بالتعبير عن اختياراته بصورة أكثر مرونة، دون الخشية من ضياع صوته إذا لم يفز مترشحه المفضل في المرحلة الأولى من الفرز.

ومع ذلك، لا يخلو هذا النظام من بعض الانتقادات. فمن جهة أولى، يتطلب درجة معينة من الوعي والمعرفة بإجراءات التصويت، لأن الناخب مطالب بترتيب المترشحين وفق تفضيلاته الشخصية، وهو ما قد يطرح صعوبات لدى بعض الفئات ذات المستويات التعليمية المحدودة. ومن جهة ثانية، تزداد تعقيدات عملية الفرز واحتساب النتائج مقارنة بالأنظمة الانتخابية البسيطة، الأمر الذي يتطلب إدارة انتخابية أكثر كفاءة وقدرة على التعامل مع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية. كما أن فعاليته تكون أكبر في الدوائر الصغيرة ذات العدد المحدود من المترشحين، في حين قد يصبح تطبيقه أكثر تعقيدًا في الدوائر الكبرى التي تشهد منافسة واسعة بين عدد كبير من المترشحين[47].

هـ.الاقتراع بالأغلبية في دورتين:

يُعد نظام الاقتراع بالأغلبية في دورتين من أكثر نظم الأغلبية انتشارًا في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، ويُستخدم في العديد من الانتخابات التشريعية والرئاسية. ويقوم هذا النظام على مبدأ مفاده أن فوز المترشح في الجولة الأولى يظل مشروطًا بحصوله على نسبة محددة من الأصوات[48]، تتمثل غالبًا في الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة المعبر عنها، أي (50% + 1). فإذا لم يتمكن أي مترشح من بلوغ هذه النسبة، تُنظم دورة ثانية يُعاد فيها الاحتكام إلى الهيئة الناخبة من أجل حسم المنافسة بين عدد محدود من المترشحين الذين حققوا أفضل النتائج في الجولة الأولى.

[47] - عصام نعمة إسماعيل ، المرجع سابق ، ص 363.

[48] - أندرو رينولدز، مرجع سابق، ص 76.

وتختلف القواعد المنظمة للمشاركة في الدورة الثانية من دولة إلى أخرى. ففي بعض الأنظمة الانتخابية تقتصر الإعادة على المترشحين اللذين حصلا على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، بينما تسمح أنظمة أخرى بمشاركة كل مترشح بلغ نسبة معينة من الأصوات أو من الناخبين المسجلين. ومن الأمثلة المعروفة على ذلك النظام الفرنسي، الذي يجيز المشاركة في الجولة الثانية لكل مترشح حصل على نسبة أكثر من 12.5 % من أصوات الناخبين المسجلين في الدورة الأولى[49] . وفي جميع الأحوال، يُعلن فائزًا في الجولة الثانية المترشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأغلبية مطلقة أم نسبية.

ويتميز هذا النظام بجملة من المزايا التي جعلته يحظى بانتشار واسع في العديد من الدول. فهو يمنح الناخب فرصة إضافية لإعادة تقييم اختياراته بين الجولتين، سواء بتأكيد موقفه السابق أو بتغييره في ضوء التحالفات والمواقف السياسية الجديدة التي قد تبرز بعد الجولة الأولى. كما تفتح فترة ما بين الدورتين المجال أمام الحوار والتفاوض بين القوى السياسية المختلفة، الأمر الذي ينعكس في شكل حراك سياسي أوسع يمتد من الأحزاب والمترشحين إلى جمهور الناخبين أنفسهم.

ومن مزاياه كذلك أنه يسهم في الحد من تشتت الأصوات الانتخابية، إذ تدفع الجولة الثانية نحو تركيز المنافسة بين عدد محدود من المترشحين أو القوى السياسية الأكثر قدرة على استقطاب الناخبين. ويترتب على ذلك إفراز فائز يحظى بدرجة أكبر من القبول الشعبي مقارنة ببعض نظم الأغلبية الأخرى، وهو ما يعزز مشروعيته السياسية ويمنحه قاعدة دعم أوسع. كما يتميز هذا النظام ببساطة إجراءاته بالنسبة للناخب، الأمر الذي يجعله ملائمًا للمجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الأمية أو التي لا تمتلك خبرة طويلة في الممارسات الانتخابية المعقدة.

ومن أبرز الانتقادات الموجهة لنظام الاقتراع بالأغلبية في دورتين ارتفاع تكلفته المالية والإدارية، ذلك أن تنظيم جولة ثانية يقتضي تعبئة موارد بشرية ولوجستية إضافية، بما يترتب عنه زيادة الأعباء الواقعة على عاتق الخزينة العمومية مقارنة بالأنظمة التي تُحسم نتائجها من الجولة الأولى. كما أن تكرار دعوة الناخبين إلى صناديق

[49] - عصام نعمة إسماعيل، المرجع سابق، ص 354.

الاقتراع خلال فترة زمنية قصيرة قد يؤدي إلى نوع من الإرهاق الانتخابي أو تراجع الحماس للمشاركة، وهو ما يفسر في كثير من التجارب المقارنة انخفاض نسبة الإقبال في جولة الإعادة مقارنة بالدورة الأولى.

ومن جهة أخرى، ينعكس هذا النظام على طبيعة توزيع المقاعد داخل المؤسسات المنتخبة، إذ يميل إلى تقليص عدد القوى السياسية القادرة على الوصول إلى المواقع التمثيلية، بما يخدم الأحزاب والتنظيمات الكبرى ذات القواعد الانتخابية الواسعة. ونتيجة لذلك تتراجع فرص الأحزاب الصغيرة أو الناشئة في المنافسة الفعلية خلال الجولة الثانية، الأمر الذي قد يؤدي إلى الحد من التنوع السياسي داخل المجالس المنتخبة. كما تزداد هذه الإشكالات في المجتمعات المنقسمة أو في الديمقراطيات الحديثة العهد بالتعددية السياسية، حيث قد تتحول فترة ما بين الجولتين إلى مجال لإعادة تشكيل التحالفات والاصطفافات بصورة قد تغير موازين المنافسة التي أفرزتها الجولة الأولى، بما يسمح لبعض القوى الأقل حظًا بتحقيق نتائج لم تكن متوقعة عند بداية العملية الانتخابية.

ثانيا .عائلة نظام التمثيل النسبي:

يُعد نظام التمثيل النسبي بمختلف صوره وأشكاله من أكثر النظم الانتخابية انتشارًا في الديمقراطيات المعاصرة، سواء في الدول حديثة العهد بالممارسة الديمقراطية أو في الديمقراطيات الراسخة. وقد ظهر هذا النظام استجابة للانتقادات الموجهة إلى نظم الأغلبية، خاصة ما يتعلق بإهدار عدد كبير من الأصوات وعدم انعكاسها على توزيع المقاعد داخل المؤسسات المنتخبة. لذلك جاء التمثيل النسبي بهدف إتاحة الفرصة لمختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية للحصول على حضور داخل المجالس المنتخبة يتناسب، قدر الإمكان، مع حجم التأييد الذي تحظى به لدى الناخبين.

- **الفكرة الأساسية للنظم النسبية:**

ويقوم هذا النظام على فكرة جوهرية مفادها أن الهيئة المنتخبة ينبغي أن تعكس بصورة أقرب ما تكون إلى الواقع التعدد الموجود داخل المجتمع. فالمجلس المنتخب لا يُفترض أن يكون حكرًا على قوة سياسية واحدة أو على عدد محدود من الفاعلين السياسيين، وإنما يُنتظر منه أن يجسد مختلف الآراء والتوجهات والتيارات التي تمكنت

من الحصول على تأييد معتبر لدى الناخبين[50]. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى التمثيل النسبي باعتباره وسيلة لتجسيد التنوع السياسي والاجتماعي والثقافي داخل المؤسسات المنتخبة[51]، بما يجعلها أقرب إلى صورة مصغرة للمجتمع بمختلف مكوناته.

ويرتكز هذا النظام على مبدأ أساسي يتمثل في السعي إلى تقليص الفارق بين نسبة الأصوات التي تحصل عليها القوائم أو الأحزاب المتنافسة وبين نسبة المقاعد التي تنالها داخل المجلس المنتخب[52]. فكلما اقتربت نسبة المقاعد من نسبة الأصوات المحصل عليها، اعتُبر النظام أكثر عدالة في ترجمة اختيارات الناخبين. ووفقًا لهذا المنطق، فإن الحزب الذي يحصل على نحو 30% من الأصوات يفترض أن يحصل على نسبة مقاربة من المقاعد، بما يضمن قدرًا أكبر من التوازن بين الوزن الانتخابي والحضور داخل المؤسسة المنتخبة. ولهذا السبب ارتبط نظام التمثيل النسبي في الأدبيات السياسية بفكرة العدالة الانتخابية والسعي إلى إعطاء قيمة أكبر لمختلف الأصوات المعبر عنها[53].

غير أن التطبيق العملي لهذا النظام لا يؤدي دائمًا إلى تطابق كامل بين نسب الأصوات ونسب المقاعد. فعملية توزيع المقاعد تتأثر بعدة عوامل، من بينها عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وحجم القوائم المتنافسة، والعتبة الانتخابية المعتمدة، فضلًا عن طريقة الاحتساب المطبقة. وقد أظهرت بعض التجارب الانتخابية أن ارتفاع عدد القوائم المشاركة وتشتت الأصوات بينها قد يؤدي إلى تركيز توزيع المقاعد بين عدد محدود

[50] - أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية** ، الجزء الأول، الطبعة الثانية ،(ترجمة علي مقلد، شفيق حداد، عبد الحسن سعد)، بيروت : الأهلية للنشر و التوزيع ،1977 ، ص365.

[51]- jean-marie cottert et claude émeri **, les systèmes électoraux** , paris (France), presses universitaires de France, 1985, p67.

[52] - عصام نعمة إسماعيل ، المرجع سابق ، ص 377.

[53] - André demichel,francine Demichel et Marcel Piquemal , ,instutions et pouvoirs en France, paris ,éditions sociales. 1975, p 19.

من القوائم التي تمكنت من تجاوز العتبة القانونية المطلوبة، وهو ما يجعل النتائج النهائية تبتعد أحيانًا عن الصورة النظرية التي يقوم عليها النظام.

وإذا كانت نظم الأغلبية تتميز بالبساطة وسهولة الفهم سواء بالنسبة للناخبين أو من حيث احتساب النتائج، فإن نظام التمثيل النسبي يتسم بدرجة أكبر من التعقيد التقني. فعملية توزيع المقاعد لا تتم بصورة مباشرة، وإنما تعتمد على صيغ ومعادلات حسابية مختلفة تهدف إلى تحديد نصيب كل قائمة من المقاعد بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها. وتزداد هذه العملية تعقيدًا عندما لا يكون عدد الأصوات قابلاً للقسمة بصورة دقيقة على عدد المقاعد المتنافس عليها، وهو ما يستدعي اللجوء إلى أساليب خاصة لمعالجة البواقي وتوزيع المقاعد المتبقية. ولذلك فإن النسبية لا تُفهم بوصفها تطابقًا حسابيًا مطلقًا بين الأصوات والمقاعد، وإنما باعتبارها مبدأً يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسب بينهما في حدود الإمكانات العملية التي تُتِيحُها العملية الانتخابية.

-مرتكزات نظام التمثيل النسبي :

ولا يقتصر نظام التمثيل النسبي على صيغة واحدة، بل تندرج ضمنه مجموعة من النظم الفرعية التي تختلف في بعض الجوانب التقنية المتعلقة بالتصويت واحتساب النتائج، غير أنها تشترك في عدد من الخصائص الأساسية التي تمنحها هويتها المميزة داخل العائلات الانتخابية. ومن أبرز هذه الخصائص أن الدائرة الانتخابية الواحدة تُخصص لها عدة مقاعد، خلافًا لما هو معمول به في أغلب نظم الأغلبية ذات المقعد الواحد. كما أن المنافسة الانتخابية لا تقوم في الأصل بين أفراد منفردين، وإنما بين قوائم انتخابية تمثل أحزابًا سياسية أو تحالفات أو مجموعات من المترشحين.

أما من حيث طريقة التصويت، فتتنوع صيغ التمثيل النسبي بين عدة نماذج. وتُعد القائمة المغلقة أكثرها انتشارًا، حيث تتولى الأحزاب السياسية إعداد قوائم المترشحين وترتيبهم مسبقًا، ويقتصر دور الناخب على اختيار إحدى القوائم المتنافسة دون أن تكون له سلطة تعديل ترتيب المترشحين أو تفضيل بعضهم على بعض. ويمنح هذا الأسلوب الأحزاب السياسية دورًا أكبر في تحديد هوية الفائزين بالمقاعد الانتخابية.

وفي المقابل، تقوم القائمة المفتوحة على توسيع هامش الاختيار المتاح للناخب، إذ يمكنه التعبير عن تفضيلاته تجاه المترشحين داخل القائمة الواحدة، فيختار القائمة التي يؤيدها ثم يرتب مرشحيها بحسب درجة تفضيله لهم. كما تسمح بعض تطبيقات هذا النظام للناخب باختيار مترشحين من قوائم مختلفة، شريطة عدم تجاوز عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وهو ما يمنحه تأثيرًا أكبر في تحديد الفائزين مقارنة بنظام القائمة المغلقة.

كما توجد صيغة وسطى تجمع بين خصائص النظامين السابقين، وتتمثل في القائمة المغلقة مع التصويت التفضيلي دون إمكانية المزج بين القوائم المختلفة. وفي هذه الحالة يختار الناخب قائمة واحدة، مع منحه حق إبداء تفضيلاته بين مترشحيها. وتُعد هذه الصيغة من بين النماذج التي اعتمدها المشرع الجزائري في الانتخابات التشريعية والمحلية منذ سنة 2021.

ومن العناصر الأساسية التي ترتبط بنظم التمثيل النسبي ما يعرف بالعتبة الانتخابية أو نصاب الإقصاء، وهي الحد الأدنى من الأصوات الذي يتعين على القائمة الحصول عليه حتى تتمكن من الدخول في مرحلة توزيع المقاعد. وتؤدي هذه الآلية دورًا مهمًا في تنظيم المنافسة الانتخابية، إذ إن رفع نسبة العتبة يؤدي عادة إلى تقليص عدد القوائم المستفيدة من توزيع المقاعد وحصر المنافسة في القوى الأكبر حجمًا، بينما يسمح تخفيضها بتوسيع فرص القوائم المتوسطة والصغيرة في الوصول إلى المؤسسات المنتخبة.

وبعد تحديد القوائم المؤهلة لتوزيع المقاعد، يُلجأ إلى احتساب ما يسمى بالحاصل أو القاسم الانتخابي، وهو أحد المفاهيم الأساسية في النظم النسبية. ويتم التوصل إليه من خلال قسمة مجموع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القوائم المؤهلة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، ليحدد بذلك عدد الأصوات اللازم للحصول على مقعد واحد.

أما عدد المقاعد التي تستفيد منها كل قائمة فيُحدَّدُ وفق عدد المرَّات التي يحتوي فيها مجموع أصواتها على القاسم الانتخابي، مع الاحتفاظ بالأصوات المتبقية التي لم تمكنها من الحصول على مقعد إضافي. وبسبب ندرة

الحالات التي تؤدي فيها هذه العملية إلى توزيع جميع المقاعد بصورة كاملة، تظهر الحاجة إلى اعتماد إحدى الطرق المعتمدة لتوزيع المقاعد المتبقية، ومن أشهرها طريقة الباقي الأقوى، وطريقة الباقي الأكبر متوسطًا، إضافة إلى طريقة هوندت التي تُنسب إلى عالم الرياضيات البلجيكي فيكتور هوندت، وتُعد من أكثر الطرق استعمالًا في العديد من الأنظمة الانتخابية المقارنة.

من أنواع النظم النسبية الأكثر شيوعا نذكر ما يلي:

أ. نظام القائمة النسبية:

يُعد نظام القائمة النسبية من أكثر تطبيقات التمثيل النسبي انتشارًا في الأنظمة الانتخابية المعاصرة، ويقوم على أساس تقديم كل حزب سياسي أو تجمع انتخابي لقائمة تضم عددًا من المترشحين المرتبين مسبقًا وفق تسلسل محدد، على أن يكون عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية أكبر من مقعد واحد. ويصوت الناخب في هذا النظام لصالح قائمة انتخابية معينة، ثم تُوزع المقاعد بين القوائم المتنافسة بحسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها، ويُعلن فوز المترشحين وفق ترتيبهم داخل القائمة[54].

غير أن فهم هذا النظام لا يقتصر على معرفة طريقة التصويت فقط، بل يقتضي الوقوف على الكيفية التي تُحول بها الأصوات إلى مقاعد داخل الهيئة المنتخبة. فبعد انتهاء عملية الاقتراع وجمع الأصوات الصحيحة المعبر عنها، تتم عملية تطبيق هذا النظام وفق المراحل التالي:

-تبدأ أولى مراحل الفرز بتطبيق العتبة الانتخابية، حيث تُستبعد القوائم التي لم تتمكن من بلوغ الحد الأدنى من الأصوات المحدد قانونًا، والمحدد في الجزائر بـ 05 بالمئة للانتخابات التشريعية والمحلية، ويهدف هذا الإجراء إلى الحد من التشتت المفرط داخل المؤسسات المنتخبة وضمان حد أدنى من التأييد الشعبي للقوائم المشاركة في توزيع المقاعد.

[54] -Reynolds Andrew. Op cit. p80.

-احتساب القاسم الانتخابي أو المعامل الانتخابي، وهو العدد اللازم من الأصوات للحصول على مقعد واحد. ويتم التوصل إليه من خلال قسمة مجموع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها القوائم المتأهلة على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. ويُعد هذا القاسم المرجع الأساسي الذي تُبنى عليه عملية توزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة.

-تُمنح المقاعد في المرحلة الأولى لكل قائمة بحسب عدد المرات التي يحتوي فيها مجموع أصواتها على القاسم الانتخابي بصورة كاملة، أي وفق المضاعفات الصحيحة للقاسم. غير أن هذه العملية لا تؤدي غالبًا إلى توزيع جميع المقاعد المتاحة، بسبب وجود بقايا من الأصوات لا تكفي للحصول على مقعد إضافي. ولذلك تلجأ الأنظمة الانتخابية إلى اعتماد آليات خاصة لمعالجة هذه البواقي وتوزيع المقاعد المتبقية.

ومن أكثر الطرق شيوعًا في هذا المجال طريقة الباقي الأقوى، والتي تقوم على منح المقاعد المتبقية للقوائم التي تمتلك أكبر عدد من الأصوات المتبقية بعد التوزيع الأولي للمقاعد. فكلما كان باقي الأصوات أقرب إلى القاسم الانتخابي، ازدادت حظوظ القائمة في الحصول على مقعد إضافي. ويُنظر إلى هذه الطريقة على أنها من أكثر الأساليب قدرة على الاستفادة من الأصوات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة الأولى من التوزيع[55].

كما تعتمد بعض الدول طريقة أقوى المتوسطات، والتي تقوم على احتساب متوسط خاص لكل قائمة من خلال قسمة مجموع الأصوات التي حصلت عليها على عدد المقاعد التي فازت بها مضافًا إليه مقعد افتراضي واحد. أي وفق المعادلة التالية :

$$\text{المعدل الوسطي} = \frac{\text{عدد الأصوات المتحصل عليها لكل قائمة}}{\text{عدد المقاعد التي نالتها القائمة} + 1}$$

[55] - jean-marie cottert et claude émeri , **les systèmes électoraux** , paris , pressesuniversitaires de France,1985. p 92.

في إطار طريقة أقوى المتوسطات، يُمنح المقعد المتبقي للقائمة التي تحقق أعلى معدل انتخابي بعد إجراء العملية الحسابية المقررة، ثم يُعاد احتساب المتوسطات من جديد بالنسبة للقوائم المتنافسة إلى غاية استكمال توزيع جميع المقاعد الشاغرة. ويترتب على ذلك أن القوائم التي تمتلك رصيدًا انتخابيًا أكبر تكون في الغالب أكثر استفادة من المقاعد المتبقية مقارنة بالقوائم الصغيرة، الأمر الذي يمنحها أفضلية نسبية في المرحلة النهائية من توزيع المقاعد[56].

ويُنظر إلى هذه الطريقة على أنها أكثر عدالة من بعض الصيغ الأخرى، لأنها تسعى إلى جعل كل مقعد معبرًا عن أكبر عدد ممكن من الأصوات، وإن كانت تميل بدرجة معينة إلى ترجيح كفة القوائم الكبرى على حساب القوائم الأقل حجمًا. ومع ذلك، تبقى طريقة الباقي الأقوى هي الأكثر شيوعًا في الممارسة الانتخابية، نظرًا لبساطتها وسهولة فهمها وتطبيقها مقارنة بِبَعضِ الأساليب الحِسَابِيَّةِ الأخرى.

وإذا انتقلنا إلى تقييم نظام القائمة النسبية من زاوية الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، فإننا نجد أنه يقدم جملة من المزايا التي جعلته محل اهتمام واسع في العديد من التجارب الديمقراطية. فمن أبرز خصائصه أنه يتيح فرصًا أكبر لمختلف القوى السياسية والفئات الاجتماعية للمشاركة في المؤسسات المنتخبة، خاصة تلك التي يصعب عليها الفوز في ظل نظم الأغلبية. ولذلِكَ يُنظَرُ إليه باعتباره من أكثر النظم قدرة على استيعاب التنوع الاجتماعي والثقافي والسياسي الموجود داخل المجتمع[57].

كما يسهم هذا النظام في تعزيز فرص الفئات والأقليات المختلفة في الحصول على مواقع داخل المجالس المنتخبة، بما يجعل تركيبة هذه المجالس أقرب إلى الواقع الاجتماعي الذي أفرزها. ومن أجل تحقيق نتائج أفضل، تميل الأحزاب والقوائم المتنافسة إلى توسيع قاعدة استقطابها الانتخابي من خلال اعتماد خطاب أكثر اعتدالًا

[56]- marcel prélot , **institutions politiques et droit constitutionnel**, paris (France), editions dalloz, 1980. p 70.

[57]- Reynolds Andrew. Op cit. p.87

وانفتاحًا، والحرص على استقطاب فئات متنوعة من الناخبين بدل الاكتفاء بالاعتماد على قاعدة انتخابية ضيقة أو متجانسة.

ومن الآثار الإيجابية المرتبطة بهذا النظام أيضًا تشجيع الأحزاب السياسية على تنويع تركيبة قوائمها الانتخابية، سواء من حيث الخلفيات الاجتماعية أو المهنية أو الثقافية للمترشحين. ويظهر ذلك بصفة خاصة في ما يتعلق بمشاركة المرأة، حيث ترتفع حظوظها في الوصول إلى المجالس المنتخبة كلما حرصت الأحزاب على إدراجها في مراتب متقدمة ضمن القوائم الانتخابية. ولهذا ارتبط نظام القائمة النسبية في العديد من التجارب المقارنة بارتفاع مستويات مشاركة النساء والفئات الأقل حضورًا في الحياة السياسية، مقارنة بما هو معمول به في عدد من نظم الأغلبية.

وعليه، فإن نظام القائمة النسبية لا يقتصر دوره على توزيع المقاعد وفق نسب الأصوات فقط، بل يمتد أثره إلى تشجيع الانفتاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة داخل المؤسسات المنتخبة، بما يعزز حضور مختلف مكونات المجتمع ويمنح العملية الانتخابية قدرًا أكبر من الشمول والتوازن.

أمَّا فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى نظام القائمة النسبية، فإنها ترتبط أساسًا بمدى قدرته على الحفاظ على العلاقة المباشرة بين الناخبين ومن يمثلهم داخل المؤسسات المنتخبة، فضلًا عن ارتباط نجاحه بطبيعة البناء الحزبي السائد في المجتمع.

ففي الحالات التي يُعتمد فيها هذا النظام على أساس دائرة انتخابية وطنية واحدة، تضعف الصلة بين المنتخبين والناخبين بصورة ملحوظة، لأن المنافسة الانتخابية تصبح متمحورة حول الأحزاب والقوائم أكثر من ارتباطها بالأشخاص[58]. وعندما يصوت المواطن لقائمة وطنية واسعة، فإنه قد يجد صعوبة في تحديد ممثله المباشر أو في إقامة علاقة مستمرة معه بعد الانتخابات، وهو ما يؤدي إلى تراجع مستويات القرب والتواصل بين الطرفين. كما قد يترتب على هذا الأسلوب غياب بعض المناطق أو الوحدات الإدارية عن التشكيلة النهائية للمجلس

[58] - ibid. p 90.

المنتخب، رغم مساهمتها في العملية الانتخابية، الأمر الذي قد يثير شعورًا بعدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمقاعد.

ومن جهة أخرى، تبرز إشكالية إضافية عند اعتماد نظام القائمة المغلقة، حيث تصبح القيادات الحزبية صاحبة القرار الأساسي في ترتيب المترشحين داخل القوائم. ونظرًا لأن ترتيب الأسماء يرتبط ارتباطًا مباشرًا بحظوظ الفوز، فإن عملية إعداد القوائم تتحول في كثير من الأحيان إلى مجال للتنافس والصراع بين مختلف التيارات والأجنحة داخل الحزب الواحد. وقد تؤدي هذه الوضعية إلى بروز خلافات تنظيمية وانقسامات داخلية، خاصة في الأحزاب التي تفتقر إلى قواعد مؤسساتية واضحة أو إلى ثقافة سياسية راسخة تنظم عملية اختيار المترشحين.

كما أنَّ نجاح نظام القائمة النسبية يبقى رهينًا بوجود حياة حزبية نشطة ومنظمة، لأن هذا النظام يمنح الأحزاب دورًا محوريًا في إدارة المنافسة الانتخابية وتأطير الناخبين. ولذلك تواجه تطبيقاته صعوبات أكبر في المجتمعات التي تعاني من ضعف التنظيم الحزبي أو هشاشة الهياكل السياسية[59]، حيث قد يؤدي غياب الأحزاب الفاعلة إلى إضعاف فعالية النظام وإلى الحد من قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه. ومن ثم، فإن كفاءة النظام النسبي لا تتحدد فقط بقواعده التقنية وآليات توزيع المقاعد، بل تتأثر أيضًا بمدى نضج الفاعلين السياسيين وقدرتهم على إدارة التنافس الانتخابي في إطار من التنظيم والاستقرار واحترام قواعد العمل الديمقراطي.

ب. نظام الصوت القابل للتحويل:

يُعَدُّ نظام الصوت القابل للتحويل من أكثر النظم الانتخابية إثارة للاهتمام في أدبيات النظم الانتخابية المقارنة، رغم محدودية انتشاره مقارنة بنظم الأغلبية أو القائمة النسبية. ويرجع ذلك إلى محاولته التوفيق بين منح الناخب حرية واسعة في الاختيار من جهة، وتحقيق قدر معتبر من العدالة في توزيع المقاعد من جهة أخرى. وقد

[59]-ibid.

اعتمدته بعض الدول في مراحل مختلفة من تطورها السياسي، من بينها إيرلندا منذ سنة 1921، ومالطا منذ سنة 1947، كما طُبق في إستونيا خلال مرحلة انتقالية، ولا يزال معمولًا به في بعض الانتخابات الأسترالية[60].

ويُطبق هذا النظام في الدوائر الانتخابية متعددة المقاعد، حيث لا يكتفي الناخب باختيار مترشح واحد، وإنما يقوم بترتيب المترشحين حسب درجة تفضيله لهم. فيضع الرقم (1) أمام المترشح الذي يفضله أولًا، ثم الرقم (2) أمام خياره الثاني، ثم الثالث والرابع وهكذا. ولا يُلزم النظام الناخب بترتيب جميع المترشحين، بل يترك له حرية تحديد عدد التفضيلات التي يرغب في التعبير عنها، الأمر الذي يمنحه هامشًا أوسع للمشاركة في توجيه النتيجة النهائية للاقتراع.

وسُمي هذا النظام بالصوت القابل للتحويل لأن الصوت الذي يمنحه الناخب لمترشحه المفضل لا يضيع إذا تبين أن هذا الأخير لا يحتاج إليه للفوز أو أصبح خارج المنافسة، بل يُحوَّل وفق ترتيب التفضيلات الذي حدده الناخب مسبقًا. وبذلك تستمر الأصوات في الانتقال بين المترشحين إلى غاية استكمال شغل جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وهو ما يقلل من هدر الأصوات ويزيد من فاعليتها في التأثير على النتائج.

ويختلف هذا النظام عن غالبية تطبيقات التمثيل النسبي في كونه لا يعتمد أساسًا على القوائم الحزبية المغلقة، بل يقوم على الترشح الفردي داخل دائرة انتخابية متعددة المقاعد. فجميع المترشحين، بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو خلفياتهم السياسية، يدرجون في ورقة اقتراع واحدة، ويتولى الناخب ترتيبهم وفق تفضيلاته الشخصية. ومن ثم فإن المنافسة لا تنحصر بين الأحزاب فقط، وإنما تمتد إلى المفاضلة بين الأشخاص أنفسهم، بما يتيح للناخب اختيار من يراه أكثر كفاءة أو قربًا من تطلعاته.

وتتمثل أهم مزايا هذا النظام في توسيع حرية الاختيار أمام الناخب، إذ لا يفرض عليه التصويت لصالح قائمة كاملة أو مترشح واحد فقط، بل يسمح له بالتعبير عن تفضيلات متعددة ومتدرجة. كما يحد من ضياع الأصوات ويمنح الناخب شعورًا أكبر بالتأثير في النتائج، لأنَّ صوتُهُ يمكن أن يسهم في انتخاب أكثر من مترشح

[60] - عصام نعمة إسماعيل ، المرجع سابق ،ص 383.

بصورة غير مباشرة من خلال آلية التحويل. ولهذا السبب ينظر العديد من الباحثين إلى هذا النظام باعتباره من أكثر النظم قدرة على تحقيق التوازن بين حرية الاختيار الفردي ومتطلبات العدالة الانتخابية.

-كيف تكون ورقة التصويت؟

في نظام الصوت القابل للتحويل لا يصوت الناخب لقائمة حزبية كاملة كما هو الحال في معظم النظم النسبية، وإنما يصوت لمترشحين أفراد مع ترتيبهم حسب درجة تفضيله لهم. لذلك تتضمن ورقة الاقتراع أسماء جميع المترشحين المتنافسين في الدائرة الانتخابية، ويقوم الناخب بوضع الرقم (1) أمام المترشح الذي يفضله أولًا، والرقم (2) أمام خياره الثاني، ثم الرقم (3) أمام خياره الثالث، وهكذا بحسب عدد التفضيلات التي يرغب في التعبير عنها.

فإذا افترضنا وجود دائرة انتخابية مخصصة لأربعة مقاعد، وكانت تضم المترشحين الآتي ذكرهم:

المترشح	الانتماء
أحمد	حزب أ
سمير	حزب أ
يوسف	مستقل
علي	حزب ج

فإنَّ الناخب قد يرتب اختياراته على النحو الآتي: يوسف1، أحمد2 ، علي3، سمير4... وهكذا.

وفي هذه الحالة يكون يوسف هو الخيار الأول للناخب، يليه أحمد ثم علي ثم سمير. وإذا لم يحتج يوسف إلى كامل الأصوات التي حصل عليها أو تم استبعاده خلال عملية الفرز، فإن صوت الناخب يُنقل تلقائيًا إلى أحمد باعتباره الخيار الثاني، ثم إلى علي إذا اقتضت الضرورة، وهكذا وفق ترتيب التفضيلات المسجل في ورقة الاقتراع.

ومن خلال هذه الآلية يحافظ الناخب على تأثير صوته حتى في الحالات التي لا ينجح فيها مرشحه المفضل، وهو ما يفسر تسمية هذا النظام بنظام "الصوت القابل للتحويل".

لكن العيوب المسجلة عليه أن عملية توزيع المقاعد عبر هذا النظام تعتبر معقدة نوعا، حيث بعد الانتهاء من فرز وعد الافضليات الأولى على أوراق الاقتراع، يتم تحديد عدد الأصوات المطلوبة لانتخاب المرشح الواحد، وعادة ما يتم استخراج ذلك عملا بحصة " دروب " استندا إلى المعادلة البسيطة التالية[61] :

$$\text{الحصة} = \frac{\text{عدد الأصوات المتحصل لكل القوائم} + 1}{\text{عدد المقاعد التي نالتها القائمة} + 1}$$

- لأجل ذلك نستعين بالمثال التالي:

.في دائرة انتخابية عدد المقاعد المخصصة لها 03 مقاعد وأنتخب 100 ناخب و اربعة مترشحين ، حصل كل منهم على الأصوات التالية (ا) حصل على 33 صوتا و (ب) على 24 صوتا و (ج) على 23 صوتا و حصل(د) على 20 صوتا.

.أن الحصة أو المعامل الانتخابي هو : $= \frac{\text{عدد الأصوات المتحصل لكل القوائم} + 1}{\text{عدد المقاعد التي نالتها القائمة} + 1}$

وتطبيقا لذلك على المثال السابق يكون المعامل الانتخابي : (100/3+1)1+= 26.

.أن المرشح الذي يحصل على اكثر من 26 صوتا يعتبر فائزا، وبما أن المرشح (ا) قد حصل على 33 صوتا يعتبر فائزا لتجاوز الحاصل الانتخابي المقرر، وبقي لديه 07 أصوات زائدة من 33 صوتا، فهذه الأصوات تنقل إلى المرشحين الآخرين بحسب الأفضلية في الترتيب.

. ففي الـ 33 صوتا التي حصل عليها المرشح (ا) كأنت الافضليات الثانية موزعة كما يلي : المرشح (ب) 20 صوتا و المرشح (ج) بـ 07 أصوات المرشح (د) بـ 06 أصوات.

[61] - أندرو رينولدز، مرجع سابق، ص ص 99-100.

.أنَّ الأصوات السبعة الزائدة توزع بين المرشحين الاخرين وفقا لنسبة الافضليات الثانية .

المرشح (أ)	ما نسبته من العدد 33	نسبتها من الأصوات الـ 7 الزائدة
افضليات المرشح (ب) 20 صوتا	% 60.6	04 أصوات
افضليات المرشح (ج) 07 اصوات	% 21.2	صوتين
افضليات المرشح (د) 06 اصوات	%18.18	صوت واحد

نضيف هذه الأصوات التفضيلية إلى الأصوات التي حصل عليها كل مرشح نحصل على النتيجة التالية :

- المرشح (ب) 24+4=28 صوتا.
- المرشح (ج) 23+02= 25 صوتا.
- المرشح (د) 20+01= 21 صوتا.

بموجب هذا التوزيع للأصوات التفضيلية، يفوز المرشح (ب)، لأن عدد أصواته تجاوزت الحاصل الانتخابي، ولما كان أي مرشح اخر لم تتجاوز نسبة اصواته للحاصل الانتخابي، فهنا نعيد عملية توزيع الأصوات التفضيلية من أجل ملئ المقعد الثالث الشاغر وفقا لذات الآلية . أي نذهب لأوراق المترشح (ب) ونرى التفضيلات الثانية في أوراقه ونكمل باقي الخطوات.

وهكذا يحصل كل حزب على تمثيل نسبي يتوافق مع قوته الحقيقية ويكون الناخبون قد انتخبوا مرشحيهم بأنفسهم "، لذا يعتبر هذا النظام من اكثر الأنظمة الانتخابية حنكة، إذ يسمح للناخب للاختيار بين

اللوائح و المرشحين ضمن اللوائح على حد سواء "[62]، رغم ما يسجل عنه من تعقيد في توزيع المقاعد و تطلبه لقدرا كبيرا من المعرفة لدى الناخبين .

أمَّا عن الجدوى التي يحدثها نظام الصوت القابل للتحويل تجاه التمثيل السياسي، فإنَّه " يعمل على الحفاظ على العلاقة المباشرة بين الناخبين وممثليهم المنتخبين... وكذلك يحفز الأصوات السياسية على التعاون فيما بينها وذلك من خلال تبادل الافضليات التي يُعَبِّر عنها ناخبوها وَيوفِّر فرصا اكبر امام المرشحين المستقلين للفوز مقارنة مع نظام القائمة النسبية "[63]، أما عن تأثيراته السلبية على مكونات التمثيل السياسي " كونه يؤدي إلى انقسامات داخل الأصوات السياسية، إذ أنَّ مرشحي الحزب الواحد يتنافسون فيما بينهم في حقيقة الأمر "[64] ، فتشرذم الأصوات السياسية يؤدي إلى الانتقاص من عملية التمثيل كونها المسؤولة على ترقية العملية الانتخابية.

- توزيع المقاعد وفق طريقة هوندت (D'Hondt Method):

تُعد طريقة هوندت من أشهر الأساليب الرياضية المعتمدة في الأنظمة الانتخابية النسبية لتوزيع المقاعد بين القوائم المتنافسة، وقد سُميت بهذا الاسم نسبة إلى عالم الرياضيات والقانون البلجيكي فيكتور هوندت (Victor D'Hondt)، الذي وضع أسسها النظرية في أواخر القرن التاسع عشر وتحديدا في سنة 1885م. وتندرج هذه الطريقة ضمن أساليب "أقوى المتوسطات"، وتقوم على فكرة إيجاد توزيع للمقاعد يحقق أكبر قدر ممكن من التناسب بين الأصوات المحصل عليها والمقاعد الممنوحة للقوائم المتنافسة[65].

وتعتمد هذه الطريقة على إجراء سلسلة من العمليات الحسابية، حيث يُقسم مجموع الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة أو حزب سياسي على متتالية من الأعداد الصحيحة (1، 2، 3، 4، 5...) إلى غاية عدد

[62] - عصام نعمة إسماعيل، المرجع سابق، ص 386.

[63]-Reynolds Andrew. Op cit. p105.

[64] - ibid. p106.

[65] - عصام نعمة إسماعيل ، المرجع سابق، ص 394.

المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. وينتج عن هذه العملية عدد من الحواصل لكل قائمة، ثم تُجمع جميع النتائج المتحصل عليها وتُرتب ترتيبًا تنازليًا من الأكبر إلى الأصغر[66].

وبعد ترتيب الحواصل، تُمنح المقاعد تباعًا للقوائم التي تمتلك أعلى الحواصل إلى غاية استنفاد جميع المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. فكل حاصل من الحواصل الكبرى يقابل مقعدًا انتخابيًا، بغض النظر عن القائمة التي ينتمي إليها. وبهذه الكيفية يتم تحديد عدد المقاعد التي تستفيد منها كل قائمة بصورة تدريجية اعتمادًا على قوة رصيدها الانتخابي.

وتقوم فلسفة هذه الطريقة على تحقيق نوع من التوازن بين التمثيل النسبي ومتطلبات الاستقرار السياسي، فهي لا تكتفي بالنظر إلى البواقي كما هو الحال في بعض الطرق الأخرى، وإنما تعتمد على متوسطات متتالية تسمح بإعادة تقييم الوزن الانتخابي للقوائم بعد كل مقعد يتم توزيعه[67]. ولهذا السبب تُصَنَّف ضمن أكثر الطرق دقة من الناحية الحسابية وأكثرها استعمالًا في العديد من الديمقراطيات المعاصرة.

غير أن هذه الطريقة ليست محايدة بصورة مطلقة، إذ يلاحظ عدد من الباحثين أنها تمنح أفضلية نسبية للقوائم أو الأحزاب التي تحصل على أعداد كبيرة من الأصوات، مقارنة بالقوائم الصغيرة أو الناشئة. فكلما ارتفع الرصيد الانتخابي للقائمة، ازدادت قدرتها على المحافظة على حواصل مرتفعة خلال مراحل التوزيع المختلفة، وهو ما يمكن أن يترتب عنه حصولها على عدد أكبر من المقاعد مقارنة ببعض الصيغ الأخرى الأكثر ميلًا إلى تمكين القوائم الصغيرة من الاستفادة من البواقي. ولذلك تُوصف طريقة هوندت بأنها تحقق درجة معتبرة من التناسب، مع ميل محدود نحو تعزيز حضور القوى الانتخابية الكبرى داخل المؤسسات المنتخبة[68].

---

[66] - Silvia Kotanidis, **Understanding the d'Hondt Method: Allocation of Parliamentary Seats and Leadership Positions**, European Parliamentary Research Service (EPRS), Brussels,2024.p 02-03.

[67] - ibid. p 01.

[68] - Juraj Medzihorsky. Rethinking the D'Hondt method, **Political Research Exchange,** Volume 1, Issue 1 (2019), p 03.

- مثال توضيحي: دائرة ب 5 مقاعد.

لنفترض النتائج الاتية:

- الحزب (ا): 10,000 صوت
- الحزب (ب): 6,000 صوت
- الحزب (ج): 4,000 صوت

المرحلة الأولى : نقسم أصوات كل حزب على (1، 2، 3، 4، 5).

القوائم	1	2	3	4	5
الحزب (ا)	10,000	5000	3333	2500	2000
الحزب (ب)	6,000	3000	2000	1500	1200
الحزب (ج)	4,000	2000	1333	1000	800

-المرحلة الثانية : نختار أعلى خمسة أرقام من الجدول:10000، 5000،6000، 3300،4000. وهي موزع لصالح التالي:

الحزب أ : له 10000، 5000، 3300.

الحزب ب : 6000.

الحزب ج : 4000.

- لتكون النتيجة النهائية:

- الحزب (ا): 3 مقاعد

- الحزب (ب): 1 مقعد
- الحزب (ج): 1 مقعد

لتكون النتيجة النهائية: الحزب (أ): 3 مقاعد، الحزب (ب): 1 مقعد، الحزب (ج): 1 مقعد.

رغم أن الحزب (أ) لم يحصل الا على 50% تقريبا من الأصوات، فإنَّه نال 60% من المقاعد، وهو ما يبيّن الميل البنيوي للطريقة نحو تعزيز موقع الأصوات الأكبر.

-الآثارالإيجابية لطريقة هوندت:

-تعزيز الاستقرار الحكومي: تميل طريقة هوندت إلى منح أفضلية نسبية للقوائم والأحزاب الكبرى، وهو ما يحد من التشتت داخل المجالس المنتخبة ويسهل تشكيل الحكومات وبناء التحالفات السياسية القادرة على الاستمرار وأداء وظائفها بفعالية[69].

-الوضوح والبساطة الحسابية: تعتمد هذه الطريقة على قواسم صحيحة متتابعة وآلية حسابية واضحة، الأمر الذي يجعل تطبيقها سهلاً من الناحية الإدارية والفنية، كما يتيح إمكانية التحقق من النتائج ومراجعتها بصورة أكثر شفافية.

- الحد من التشرذم الحزبي المفرط: تقلل طريقة هوندت من فرص حصول القوائم الصغيرة جدًا على مقاعد، خاصة في الدوائر ذات العدد المحدود من المقاعد، مما يسهم في تقليص التفتت الحزبي داخل المؤسسات المنتخبة ويعزز الانسجام في عملها[70].

[69] - edited by Larry Diamond and Marc F. Plattner. **Electoral Systems and Democracy**. Johns Hopkins University Press .2006. p 24

[70] - Arend Lijphart **. Electoral Systems and Party Systems: A Study of Twenty-Seven Democracies**, Oxford University Press 1945-1990. P 573-575.

-تحقيق التوازن بين النسبية والحسم السياسي: لا تؤدي هذه الطريقة إلى إنتاج أغلبيات مبالغ فيها كما هو الحال في بعض نظم الأغلبية، وفي الوقت نفسه لا تحقق نسبية رياضية مطلقة قد تفضي إلى تشتيت المقاعد بين عدد كبير من القوى السياسية، بل توفر درجة من التوازن بين عدالة توزيع المقاعد ومتطلبات الفعالية السياسية.

-الآثار السلبية لطريقة هوندت:

-الانحياز النسبي للقوائم الكبرى: رغم انتماء طريقة هوندت إلى عائلة النظم النسبية، إلا أنها تميل إلى منح أفضلية للقوائم والأحزاب التي تحوز نسبًا مرتفعة من الأصوات، وهو ما قد يؤدي إلى تقليص فرص القوى السياسية الصغيرة أو الناشئة في الحصول على مقاعد داخل المؤسسات المنتخبة[71].

- إضعاف التعددية الدقيقة: في المجتمعات التي تتميز بتعدد الاتجاهات السياسية أو التنوع الاجتماعي والثقافي، قد لا تتمكن هذه الطريقة من عكس جميع الحساسيات والتيارات الموجودة داخل المجتمع بصورة دقيقة[72]، إذ تستفيد القوى الكبرى بدرجة أكبر من عملية توزيع المقاعد مقارنة بالتشكيلات الأقل حجمًا.

-إنتاج نسبية غير متكافئة بالكامل: تقوم طريقة هوندت على مبدأ التوزيع النسبي للمقاعد، غير أن النتائج التي تفرزها لا تتطابق دائمًا مع النسبة الرياضية الصارمة بين الأصوات والمقاعد[73]. ولذلك فإنها تحقق تمثيلًا نسبيًا تقريبيًا أكثر منه تمثيلًا مطابقًا تمامًا للوزن الانتخابي الحقيقي لكل قائمة.

-التأثير على الحياة الحزبية: قد تدفع هذه الطريقة الأحزاب الصغيرة إلى الاندماج أو الدخول في تحالفات انتخابية مسبقة مع قوى أكبر حجمًا من أجل تحسين فرصها في الحصول على مقاعد. ورغم أن هذا الأمر قد يسهم في تقليص التشتت الحزبي، إلا أنه قد يؤدي في المقابل إلى الحد من استقلالية بعض القوى السياسية وإضعاف قدرتها على التعبير عن خصوصياتها وبرامجها بصورة منفردة.

---

[71] - عصام نعمة اسماعيل/ مرجع سابق،ص 394-396.

[72] - Juraj Medzihorsky, op cit. p 03.

[73] - ibid.

- من حيث سهولة أو صعوبة التطبيق:

-إداريًا وتقنيًا: تُعد طريقة هوندت من الطرق السهلة نسبيًا في التطبيق، خاصة مع تطور الوسائل المعلوماتية والبرامج الإلكترونية المعتمدة في إدارة العمليات الانتخابية. فآلية توزيع المقاعد وفق هذه الطريقة واضحة ومحددة مسبقًا[74]، مما يسهل عملية احتساب النتائج ويقلل من احتمالات الخطأ أثناء الفرز والتوزيع.

-سياسيًا: قد تكون طريقة هوندت محل جدل بين الفاعلين السياسيين، ذلك أن نتائجها تميل إلى منح أفضلية نسبية للقوائم والأحزاب الكبرى مقارنة بالقوى السياسية الأصغر حجمًا. ولذلك فإن اختيارها لا يُنظر إليه دائمًا باعتباره خيارًا تقنيًا محضًا[75]، بل قد يعكس توجهًا سياسيًا يرمي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار عبر تقوية الأحزاب الأكثر حضورًا في الساحة السياسية.

قانونيًا: يتطلب تطبيق هذه الطريقة إطارًا قانونيًا واضحًا يحدد حجم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لها، فضلًا عن العتبة الانتخابية إذا كانت مقررة قانونًا. وتكتسي هذه العناصر أهمية خاصة لأن النتائج التي تفرزها طريقة هوندت تختلف باختلافها، الأمر الذي يجعل آثارها مرتبطة بالسياق القانوني والمؤسساتي الذي تُطبق فيه.

ومن ثم، فإن طريقة هوندت لا تُعد مجرد تقنية حسابية محايدة لتوزيع المقاعد، وإنما تمثل إحدى أدوات الهندسة الانتخابية التي تؤثر بصورة مباشرة في تشكيل موازين القوى داخل النظام الحزبي[76]. فهي تقع في موقع وسط بين النسبية الكاملة ومنطق الحسم الذي يميز نظم الأغلبية، الأمر الذي يجعلها مناسبة للأنظمة السياسية التي تسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار دون التخلي عن مبدأ التوزيع النسبي للمقاعد. ومن منظور العلوم

[74] - - Arend Lijphart . **Electoral Systems and Party Systems: A Study of Twenty-Seven Democracies**. Op cit. p

[75] - Juraj Medzihorsky, op cit. p 04

[76] - ibid.

السياسية، فإن اعتمادها لا يمثل خيارًا تقنيًا فقط، بل يُعد أيضًا اختيارًا ذا أبعاد سياسية ومعيارية، بالنظر إلى تأثيره في بنية النظام الحزبي، وطبيعة التحالفات السياسية، ومدى اتساع المشاركة داخل المؤسسات المنتخبة.

خلاصة المحور الثاني

يتضح من خلال دراسة النظم الانتخابية الرئيسية أن الانتخابات ليست مجرد عملية إجرائية أو تقنية تهدف إلى اختيار الحكام أو شغل المناصب المنتخبة، بل تمثل آلية أساسية لتنظيم التنافس السياسي وتوزيع السلطة داخل المجتمع. وقد بينت هذه الدراسة أن اختيار النظام الانتخابي يؤثر بصورة مباشرة في طبيعة المؤسسات المنتخبة، وفي فرص القوى السياسية المختلفة للوصول إليها، كما ينعكس على مستوى المشاركة السياسية والاستقرار المؤسسي. ومن خلال استعراض عائلتي الأغلبية والتمثيل النسبي وأهم النظم المتفرعة عنهما، تبين أن لكل نظام مزاياه وحدوده، وأن درجة نجاحه تظل مرتبطة بمدى ملاءمته للواقع السياسي والاجتماعي الذي يُطبق فيه. لذلك لا يوجد نظام انتخابي مثالي يصلح لجميع الدول، وإنما تختلف جدواه باختلاف الأهداف المراد تحقيقها والخصوصيات التي تميز كل مجتمع. ومع ذلك، تبقى الانتخابات الوسيلة الأكثر مشروعية وعقلانية لتداول السلطة وتجسيد الإرادة الشعبية، لما تقوم عليه من مبادئ الحرية والمساواة والمشاركة في إدارة الشأن العام.

المحور الثالث: الأحزاب السياسية و العمل الحزبي.

إذا كانت الانتخابات والنظم الانتخابية تمثل الآلية المؤسسية التي تُمارَس من خلالها الديمقراطية وتُترجَم بواسطتها الإرادة الشعبية إلى مؤسسات منتخبة، فإن فعاليتها تبقى مرتبطة بوجود فاعلين سياسيين قادرين على تنظيم هذه الإرادة وتأطيرها وتحويلها من مجرد توجهات وآراء فردية إلى مشاريع وبرامج سياسية متنافسة. ومن بين هؤلاء الفاعلين تحتل الأحزاب السياسية موقعًا مركزيًا في البناء الديمقراطي المعاصر، إلى درجة يصعب معها تصور حياة سياسية منتظمة أو منافسة انتخابية حقيقية في غيابها.

فالأحزاب السياسية ليست مجرد تنظيمات تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، بل تعد إحدى أهم مؤسسات الوساطة السياسية بين المجتمع والدولة. فهي تتولى تجميع المصالح الاجتماعية المتنوعة، وصياغة المطالب الشعبية في شكل برامج ورؤى سياسية، كما تعمل على تأطير المواطنين وتعبئتهم للمشاركة في الشأن العام، فضلاً عن دورها في تكوين النخب السياسية وإعداد القيادات المرشحة لتولي المسؤوليات العامة. ومن خلال هذه الوظائف تتجاوز الأحزاب دورها الانتخابي الضيق لتصبح أحد المرتكزات الأساسية لاستقرار الأنظمة السياسية واستمرارها.

كما يرتبط تطور العمل الحزبي ارتباطًا وثيقًا بمستوى التطور الديمقراطي داخل الدولة، ذلك أن الأحزاب السياسية تشكل الإطار التنظيمي الذي تُمارس من خلاله المشاركة السياسية بصورة جماعية ومنظمة، وتُعد المجال الطبيعي للتنافس حول البرامج والسياسات العامة. لذلك ينظر العديد من الباحثين إلى طبيعة الحياة الحزبية باعتبارها مؤشرًا مهمًا على درجة حيوية النظام السياسي ومدى قدرته على استيعاب التعددية وتنظيم الاختلاف داخل المجتمع بوسائل سلمية ومؤسساتية.

ومن جهة أخرى، تؤكد الأدبيات المعاصرة في علم السياسة أن العلاقة بين النظم الانتخابية والأحزاب السياسية ليست علاقة منفصلة، بل هي علاقة تأثير متبادل وتفاعل مستمر. فالنظام الانتخابي يؤثر بصورة

مباشرة في عدد الأحزاب السياسية وحجمها وفرصها في المنافسة، كما ينعكس على طبيعة التحالفات والاستراتيجيات التي تعتمدها هذه الأحزاب أثناء العملية الانتخابية. وفي المقابل، تؤثر الخريطة الحزبية السائدة في الدولة على الخيارات المتعلقة بتصميم النظام الانتخابي وتعديله، بما يخدم الأهداف السياسية والاستقرار المؤسسي المنشود.

ولهذا السبب ارتبطت دراسة النظم الانتخابية في الفكر السياسي الحديث بدراسة النظم الحزبية، حيث بينت العديد من الدراسات المقارنة أن لكل نظام انتخابي آثارًا واضحة على شكل المنافسة الحزبية. فبينما تميل بعض نظم الأغلبية إلى تقليص عدد الأحزاب وتشجيع التمركز حول قوتين سياسيتين رئيسيتين، تتيح النظم النسبية فرصًا أوسع لظهور التعددية الحزبية وتمثيل الاتجاهات السياسية والاجتماعية المختلفة. ومن هنا ظهرت أنماط متعددة للنظم الحزبية، من أبرزها نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام التعددية الحزبية بأشكالها المختلفة.

وعليه، فإن تناول الأحزاب السياسية والعمل الحزبي والنظم الحزبية يُعد امتدادًا طبيعيًا لدراسة الانتخابات والنظم الانتخابية، لأنَّ فهم آليات الوصول إلى السلطة وتداولها لا يكتمل دون دراسة الفاعلين الذين ينشطون داخل هذه الآليات ويوجهون مخرجاتها. كما أن تحليل طبيعة الأحزاب ووظائفها وأنماط التنافس بينها يسمح بفهم أعمق لكيفية تنظيم الحياة السياسية، وإدراك أثر القواعد الانتخابية في تشكيل المشهد الحزبي، ومدى مساهمة ذلك في تحقيق المشاركة السياسية والاستقرار المؤسسي وتجسيد الإرادة الشعبية ضمن الأطر الديمقراطية المعاصرة.

أولا: الأحزاب السياسية:

أ. ماهية الأحزاب السياسية:

01. أهمية وجود الأحزاب السياسية:

تحتل الأحزاب السياسية مكانة محورية في الأنظمة السياسية المعاصرة، إلى درجة أن العديد من الباحثين يعدونها من أهم المؤسسات التي تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية الحديثة. فمع تطور الدولة الحديثة واتساع المجتمعات وتعقد مصالحها، أصبح من المتعذر تصور مشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام بصورة مباشرة، الأمر الذي أفرز الحاجة إلى تنظيمات سياسية تتولى تجميع المطالب الاجتماعية وتأطيرها والدفاع عنها داخل مؤسسات الدولة. ومن هنا برزت الأحزاب السياسية بوصفها إحدى أهم قنوات الوساطة بين المجتمع والسلطة، وأحد الفاعلين الرئيسيين في تنظيم الحياة السياسية.

- التعبير عن المطالب الاجتماعية:

تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة أساسية تتمثل في التعبير عن مختلف المطالب والاتجاهات الموجودة داخل المجتمع، إذ تعمل على تجميع المصالح الفردية والفئوية المتفرقة وتحويلها إلى مطالب جماعية وبرامج سياسية قابلة للتداول والمنافسة. فالمجتمعات الحديثة تتسم بتعدد الفئات الاجتماعية واختلاف مصالحها الاقتصادية والثقافية والمهنية، وهو ما يجعل وجود إطار تنظيمي قادر على استيعاب هذه التطلعات وترجمتها إلى مشاريع سياسية أمرًا ضروريًا لضمان استقرار الحياة العامة[77].

وفي هذا السياق، تمثل الأحزاب السياسية الوسيلة التي يتم من خلالها إيصال مطالب المواطنين إلى مراكز صنع القرار، سواء عبر المشاركة في الانتخابات أو من خلال النشاط السياسي اليومي داخل المؤسسات المختلفة. ولذلك ارتبط ظهور الأحزاب السياسية الحديثة بتطور الديمقراطية التمثيلية، التي قامت على مبدأ إسناد مهمة

[77] - أسامة غزالي حرب ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ،الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1987 ، ص 14.

التعبير عن الإرادة الشعبية إلى ممثلين منتخبين يتولون الدفاع عن مصالح المواطنين داخل الهيئات التشريعية والتنفيذية[78]. ومع ترسخ هذا النموذج في الديمقراطيات المعاصرة، أصبحت الأحزاب السياسية الأداة الرئيسية التي تُنظم من خلالها المشاركة السياسية وتُدار عبرها المنافسة على السلطة.

ولهذا السبب كثيرًا ما تُعد الأحزاب السياسية من المقومات الأساسية للحياة الديمقراطية، إذ يصعب تصور وجود منافسة سياسية منظمة أو تداول سلمي للسلطة في غياب تنظيمات سياسية قادرة على تأطير المواطنين وتمثيل اتجاهاتهم المختلفة. ومن ثم، فإن الأحزاب لا تقتصر وظيفتها على السعي للوصول إلى السلطة، بل تمتد إلى تنظيم العلاقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة وإتاحة المجال أمام مختلف الفئات للتعبير عن تطلعاتها بصورة سلمية ومؤسساتية.

- مظهر سياسي و حضاري:

كما تُعد الأحزاب السياسية من أبرز مظاهر التطور السياسي والحضاري الذي عرفته الدولة الحديثة، لأنها تجسد عمليًا الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية داخل المجتمع. فوجود أحزاب متعددة يعكس قبول مبدأ الاختلاف في الرأي والموقف والبرنامج[79]، ويؤكد الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في التنظيم والتعبير والمشاركة في الحياة العامة ضمن الأطر القانونية السائدة.

ويُنظر إلى انتشار العمل الحزبي المنظم باعتباره مؤشرًا على اتساع مجال الحريات السياسية داخل الدولة، لأن السماح بإنشاء الأحزاب وممارسة نشاطها يعبر عن استعداد النظام السياسي لقبول التنافس السلمي وإدارة الاختلاف بوسائل ديمقراطية. فالأحزاب السياسية لا تمثل مجرد أدوات انتخابية، بل تشكل فضاءات للحوار والتفاعل السياسي، ومجالات لتكوين النخب وتأطير المواطنين وتدريبهم على الممارسة الديمقراطية.

---

[78] - بن عمير جمال الدين **" إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة "** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2006) ص 28.

[79] - عاطف عدوان ، " التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر " ، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث في العلوم الإنسانية**، (الفلسطينية) ، العدد 01 ، المجلد 16،2002، ص 90.

ومن هذا المنطلق، فإن وجود الأحزاب السياسية يعكس درجة من النضج السياسي والاجتماعي، لأن المجتمع الذي يقبل بتعدد التنظيمات السياسية إنما يعترف ضمنيًا بحق مختلف مكوناته في التعبير عن آرائها والدفاع عن مصالحها بطرق سلمية ومشروعة. ولذلك ارتبطت الأحزاب السياسية تاريخيًا بتطور الأنظمة الديمقراطية، وأصبحت إحدى السمات الأساسية التي تميز الدولة الحديثة القائمة على المشاركة والتعددية واحترام الرأي المخالف.

ومهما اختلفت التوجهات الفكرية والسياسية والعقائدية لأفراد المجتمع، فإن وجود الأحزاب السياسية يوفر إطارًا مؤسساتيًا يسمح بتنظيم هذا التعدد وإدارته بصورة سلمية وحضارية. فالمجتمعات الحديثة بطبيعتها تقوم على التنوع والاختلاف في الرؤى والمصالح والتصورات المتعلقة بإدارة الشأن العام، ومن ثم فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في إلغاء هذا الاختلاف، وإنما في إيجاد الآليات الكفيلة بتنظيمه وتوجيهه نحو خدمة المصلحة العامة. وفي هذا السياق تؤدي الأحزاب السياسية دورًا محوريًا في تحويل التنافس والصراع الاجتماعي من صورته غير المنظمة إلى منافسة سياسية مؤطرة بقواعد قانونية ومؤسساتية معروفة.

كما تسهم الأحزاب في إدارة الصراع حول المصالح والموارد والمواقع السياسية داخل المجتمع، من خلال توفير فضاءات للحوار والنقاش والتفاوض بين مختلف الفاعلين السياسيين. فهي تمثل ساحات منظمة لتبادل الأفكار والبرامج والرؤى، بما يسمح بعقلنة المطالب الاجتماعية وإخضاعها للنقاش العمومي بدل بقائها في شكل احتجاجات أو مطالب متفرقة يصعب استيعابها أو التعامل معها. ومن خلال هذا الدور تساهم الأحزاب في ترشيد الحياة السياسية وتوجيهها نحو المنافسة السلمية القائمة على الإقناع والبرامج بدل الصدام والإقصاء.

وعليه، فإن الأحزاب السياسية لا تقتصر أهميتها على المشاركة في الانتخابات أو السعي إلى الوصول للسلطة، وإنما تمتد وظيفتها إلى تنظيم الاختلاف داخل المجتمع وتحويله إلى مصدر للإثراء السياسي والفكري، بما يعزز الاستقرار ويكرس ثقافة الحوار والتعايش وقبول الرأي المخالف في إطار احترام القواعد الدستورية والقانونية الناظمة للحياة العامة.

- تقوية النسيج الاجتماعي وتعزيز الاندماج الوطني:

تكتسب الأحزاب السياسية أهمية خاصة في تدعيم التماسك الاجتماعي وتعزيز الاندماج بين مختلف فئات المجتمع، وذلك من خلال قدرتها على تنظيم المواطنين الذين تجمعهم أفكار أو توجهات أو مصالح مشتركة داخل أطر سياسية منظمة. فبدل أن تبقى الآراء والتطلعات الفردية متفرقة ومشتتة، تعمل الأحزاب على تجميعها وصياغتها في شكل برامج ومواقف سياسية واضحة، الأمر الذي يمنحها قدرة أكبر على التأثير في الحياة العامة والمشاركة في توجيه السياسات العمومية[80]. ومن ثم، تتحول الأفكار المتقاربة من مجرد مواقف فردية متناثرة إلى قوة اجتماعية وسياسية منظمة قادرة على التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها عبر الوسائل الديمقراطية المشروعة.

كما تسهم الأحزاب السياسية في بناء جسور التواصل بين مختلف فئات المجتمع ومؤسسات الدولة، إذ تتيح للأفراد فرص الانخراط في العمل العام والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالقضايا الوطنية والمحلية. ومن خلال هذه الوظيفة تتعزز قيم المواطنة والانتماء السياسي، ويتسع مجال المشاركة المنظمة في إدارة الشأن العام، بما يحد من مظاهر العزوف السياسي أو اللجوء إلى الأساليب غير المؤسسية وغير السلمية للتعبير عن المطالب[81].

وتبرز أهمية الأحزاب بصورة أكبر في الأنظمة الديمقراطية، حيث يشكل قبولها بقواعد المنافسة الانتخابية واحترام نتائجها أحد أهم الضمانات لاستقرار الحياة السياسية. فالتزام الأحزاب بمبدأ التداول السلمي على السلطة يعكس إيمانها بشرعية المؤسسات الديمقراطية واحتكامها إلى إرادة الناخبين باعتبارها المصدر الأساس للمشروعية السياسية. وبهذا المعنى، تمثل الأحزاب إطارًا حضاريًا لإدارة التنافس حول السلطة، بديلاً عن أساليب الإكراه أو العنف التي عرفتها العديد من المجتمعات في مراحل تاريخية مختلفة.

[80] - المرجع نفسه.

[81] - المرجع نفسه ، ص 91.

وقد ارتبط صعود الأحزاب السياسية الحديثة بتطور المؤسسات التمثيلية واتساع قاعدة المشاركة السياسية، خاصة مع توسع حق الاقتراع وظهور البرلمانات المنتخبة في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويُنظر إلى هذه التحولات باعتبارها مرحلة حاسمة في تشكل الأحزاب السياسية بصورتها المعاصرة، حيث انتقلت من تجمعات محدودة التأثير إلى تنظيمات سياسية مستقرة تضطلع بتأطير المواطنين وتنظيم المنافسة على السلطة داخل المؤسسات الدستورية[82].

ومنذ ذلك الحين أصبحت الأحزاب السياسية أحد المرتكزات الأساسية للحياة السياسية الحديثة، وأحد أهم الفاعلين في تنظيم المشاركة الشعبية وإدارة التنافس السياسي، فضلاً عن دورها في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وترسيخ ثقافة الحوار والتداول السلمي على السلطة، بما يجعلها مكونًا لا غنى عنه في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة.

02. التعريفات الكلاسيكية للأحزاب السياسية:

تُعد الأحزاب السياسية من أكثر الظواهر السياسية تعقيدًا وتنوعًا، وهو ما يفسر صعوبة الاتفاق بين الباحثين والفقهاء على تعريف جامع ومانع لها. فالأحزاب ليست مجرد تنظيمات قانونية أو مؤسسات انتخابية، وإنما هي ظاهرة ارتبطت بتطور الدولة الحديثة وبروز الديمقراطية التمثيلية واتساع المشاركة السياسية. ولذلك اختلفت تعريفاتها باختلاف المدارس الفكرية والمقاربات العلمية والخلفيات الإيديولوجية التي انطلق منها الباحثون في دراستها، كما تأثر مفهوم الحزب السياسي بالتطورات التي عرفتها وظائفه وأدواره عبر الزمن.

فمن الناحية اللغوية، تدل كلمة "حزب" على جماعة من الناس يجمع بينهم هدف أو غرض مشترك، ولا يشترط في ذلك أن تكون بينهم علاقة مباشرة أو اتصال دائم، وإنما يكفي اشتراكهم في فكرة أو مصلحة أو توجه

[82] - توازي خالد، **" الظاهرة الحزبية في الجزائر"** ،(مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2006)، ص 33.

معين[83]. غير أن هذا المدلول اللغوي يبقى قاصرًا عن الإحاطة بالمفهوم السياسي الحديث للحزب، لأن البعد السياسي لم يظهر إلا بعد اقتران لفظ الحزب بالنشاط السياسي المنظم. ومن ثم أصبحت عبارة "الحزب السياسي" تدل على نوع خاص من التنظيمات التي تنشط في المجال السياسي وتسعى إلى التأثير في إدارة الشأن العام أو المشاركة في السلطة.

أما من الناحية الاصطلاحية، فقد تعددت تعريفات الأحزاب السياسية وتنوعت بتنوع الزوايا التي تناولتها. فبعض الباحثين ركز على البعد التنظيمي للحزب، بينما انطلق آخرون من وظائفه السياسية أو أهدافه المرتبطة بالسلطة والحكم. كما أن تطور الحياة السياسية واتساع أدوار الأحزاب في المجتمعات الحديثة أدى إلى تطور مفهوم الحزب نفسه[84]، بحيث لم يعد ينظر إليه فقط باعتباره أداة للوصول إلى السلطة، وإنما كذلك باعتباره إطارًا للتأطير السياسي والتنشئة السياسية وتمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة.

ونظرًا لتعدد المقاربات العلمية التي تناولت ظاهرة الأحزاب السياسية واختلاف الزوايا التي نظر من خلالها الباحثون إلى طبيعتها ووظائفها، فقد تعددت التعريفات الكلاسيكية للحزب السياسي. ويمكن ردّ هذه التعريفات إلى أربعة اتجاهات رئيسية، ركز كل منها على عنصر معين اعتبره جوهريًا في تحديد ماهية الحزب السياسي وتمييزه عن غيره من التنظيمات الاجتماعية والسياسية. فهناك من انطلق من البنية التنظيمية للحزب، في حين ركز آخرون على الوظائف التي يؤديها داخل النظام السياسي، بينما نظر فريق ثالث إلى علاقته بالسلطة وآليات الوصول إليها، في الوقت الذي اهتم فيه اتجاه رابع بالدور التمثيلي الذي يضطلع به في التعبير عن المصالح والاتجاهات المختلفة داخل المجتمع.

---

[83] - صفي الرحمان المبار كفوري، **الأحزاب السياسية في الإسلام** ،الطبعة الأولى ، الهند ، الجامعة السلفية ،دار الصحوة للنشر،1987،ص 07.

[84] - نبيلة عبد الحليم كامل ، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** ، بيروت (لبنان) ، دار الفكر العربي ، 1982 ، ص 07.

*- الاتجاه التنظيمي:

يركز الاتجاه التنظيمي على البنية الداخلية للحزب السياسي وطبيعة تنظيمه وأهدافه، ويرى أن الحزب يتميز عن غيره من الجماعات والتنظيمات بكونه تنظيمًا دائمًا ومنظمًا يسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها بوسائل مشروعة. ويُعد الفقيه الفرنسي موريس دوفرجيه من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، في مؤلفه " الأحزاب السياسية " الصادر سنة 1951 م ، حيث عرَّفه أنه " جماعة منظمة من الافراد تسعى للوصول إلى الحكم و ممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها " [85]، بهدف تجسيد المبادئ والأفكار التي تتبناها.

ويؤكد دوفرجيه أن ما يميز الأحزاب السياسية عن غيرها من التنظيمات الاجتماعية أو المهنية أو الثقافية هو ارتباطها المباشر بمسألة السلطة السياسية. فالحزب لا يقتصر نشاطه على الدفاع عن مصالح معينة أو التعبير عن مطالب فئة محددة، وإنما يتجه أساسًا نحو المنافسة على مواقع القرار العام والسعي إلى التأثير في توجيه السياسات العمومية أي الفوز بالسلطة أو المشاركة فيها[86]. ولذلك فرق بين الأحزاب السياسية وبين التنظيمات الثورية أو السرية التي قد تسعى إلى تغيير السلطة بوسائل غير قانونية، معتبراً أنَّ الحزب السياسي يعمل داخل الأطر الدستورية والمؤسساتية المعترف بها في الدولة.

ويتقاطع هذا التصور مع ما ذهب إليه الفقيه الفرنسي أندريه هوريو الذي اعتبر الأحزاب السياسية تنظيمات دائمة تنشط على المستويين الوطني والمحلي، وتسعى إلى كسب التأييد الشعبي وتعبئة المواطنين من أجل الوصول إلى السلطة أو التأثير في ممارستها لتحقيق برنامج سياسي معين معينة " [87].

ومن ثم فإن العنصر التنظيمي يشكل حجر الأساس في هذا الاتجاه، إذ لا يكفي وجود مجموعة من الأفراد يحملون أفكارًا متشابهة حتى يُطلق عليهم وصف الحزب السياسي، بل لا بد من وجود تنظيم مستقر وهيكل

[85] - maurice duverger , les partis politiques ,op.cit, p 23.

[86] - موريس دوفرجيه ، **مدخل إلى علم السياسة** ،الطبعة الأولى، ترجمة جمال الأتاسي ، سامي الدروبي ،بيروت (لبنان)،المركز الثقافي العربي،2009،ص 129.

[87] - أندريه هوريو، مرجع سابق ، الجزء الثاني، ص 242.

مؤسسي وبرنامج سياسي واضح يهدف إلى المشاركة في إدارة الشأن العام عبر الوسائل المشروعة. وعلى هذا الأساس، ينظر الاتجاه التنظيمي إلى الحزب السياسي باعتباره مؤسسة سياسية منظمة تجمع بين الاستمرارية والتنظيم والهدف السياسي، وتجعل من الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها الغاية الأساسية التي تميزها عن سائر التنظيمات الأخرى الموجودة داخل المجتمع.

- الاتجاه الإيديولوجي:

يركز الاتجاه الإيديولوجي في تعريف الأحزاب السياسية على البعد الفكري والعقائدي الذي تقوم عليه هذه التنظيمات، إذ ينظر إلى الحزب السياسي بوصفه تجمعًا من الأفراد يوحدهم الإيمان بمجموعة من المبادئ والأفكار والقيم المشتركة، ويسعون من خلال العمل السياسي المنظم إلى نشرها والدفاع عنها وتحويلها إلى سياسات وبرامج قابلة للتطبيق. ووفق هذا التصور، فإن جوهر الحزب لا يكمن في تنظيمه أو هيكله المؤسسي فحسب، وإنما في المنظومة الفكرية التي تمنحه هويته وتميزه عن غيره من الأحزاب والتنظيمات السياسية.

ويُعد المفكر الإنجليزي إدموند بيرك من أبرز رواد هذا الاتجاه، حيث عرف الحزب السياسي بأنه "هيئة من الأفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة إلى العمل لما فيه المصلحة القومية وفق مبدأ معين يتفقون عليه جميعًا"[88]. ويُظهر هذا التعريف المكانة المركزية التي يحتلها الاتفاق الفكري والإيديولوجي في قيام الحزب واستمراره، إذ لا يمكن للحزب أن يحافظ على تماسكه ودوره السياسي ما لم يكن أعضاؤه يجتمعون حول رؤية مشتركة وتصور موحد للقضايا العامة.

ومن هذا المنطلق، يرى أنصار هذا الاتجاه أن وجود الحزب السياسي واستمراره يرتبطان بقدرته على المحافظة على المبادئ التي تأسس عليها والعمل على تجسيدها داخل الحقل السياسي. فالحزب وفق هذه الرؤية ليس مجرد أداة انتخابية أو وسيلة للوصول إلى السلطة، بل هو إطار فكري يسعى إلى استقطاب الأنصار وتعبئة

[88] - يوسف أحمد كشاكش ، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة** ،القاهرة (مصر) منشأة المعارف ، 1987 ، ص 533.

المؤيدين حول مشروع سياسي ومجتمعي معين[89]. ولذلك يُنظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها مدارس فكرية وتنظيمات عقائدية بقدر ما هي مؤسسات للمنافسة السياسية.

***- الاتجاه الوظيفي:

ينطلق الاتجاه الوظيفي من فكرة مفادها، أنَّ تعريف الحزب السياسي يجب أن يستند إلى الوظائف والأدوار التي يؤديها داخل المجتمع والنظام السياسي، أكثر من تركيزه على بنيته التنظيمية أو مرجعيته الفكرية. فالحزب وفق هذا التصور يُعرّف من خلال ما يقوم به من أنشطة ومهام تسهم في ربط المجتمع بمؤسسات الدولة وتنظيم المشاركة السياسية وتوجيهها.

وفي هذا الإطار، يقدم دافيد أبتر تصورًا وظيفيًا للحزب السياسي، حيث يرى أن من أهم وظائفه تنظيم الرأي العام وتوجيهه، والتعرف على احتياجات المواطنين وتطلعاتهم والعمل على نقلها إلى مراكز صنع القرار والهيئات المسؤولة. وبهذا المعنى يصبح الحزب أداة للوساطة السياسية بين المجتمع والدولة، وقناة مؤسساتية تسمح بتجميع المطالب الاجتماعية وصياغتها في صورة برامج وسياسات عامة[90].

ويكشف هذا الاتجاه عن اتساع الأدوار التي تضطلع بها الأحزاب السياسية في الأنظمة المعاصرة، فهي لا تقتصر على خوض الانتخابات أو السعي إلى ممارسة السلطة، بل تشارك في التنشئة السياسية، وتأطير المواطنين، وتكوين النخب، والمساهمة في إدارة النقاش العمومي حول القضايا الوطنية المختلفة. ومن ثم فإن أهمية الحزب تقاس بمدى قدرته على أداء هذه الوظائف بكفاءة وفعالية داخل المجتمع.

ومن خلال استعراض الاتجاهات السابقة يتضح أن الحزب السياسي يجمع في حقيقته بين عناصر متعددة، فهي أي الأحزاب السياسية " تنظيمات أو تشكيلات تتكون من مجموعة من الافراد تربطهم وحدة الفكرة و الهدف في ظل نظام قائم ويكسب ثقة عدد اكبر من الفئات الاجتماعية من اجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة

[89] - توازي خالد ، مرجع سابق ، ص 41.
[90] - نبيلة عبد الحليم كامل ، مرجع سابق ، ص 78.

في اتخاذ قراراتها على الاقل "[91]. أي النظر إليها باعتبارها تنظيمًا يضم مجموعة من الأفراد تجمعهم وحدة المبادئ والأهداف، ويعملون بصورة منظمة من أجل كسب التأييد الشعبي والمشاركة في توجيه الشأن العام أو الوصول إلى السلطة وممارسة جزء من اختصاصاتها وفق الوسائل المشروعة.

****- الاتجاه المعاصر:

جاء الاتجاه المعاصر انعكاسًا للتطورات التي شهدتها النظم الديمقراطية الحديثة وللأدوار المتزايدة التي أصبحت الأحزاب السياسية تؤديها داخل الحياة السياسية. فبعد أن كانت التعريفات التقليدية تركز على جانب واحد من جوانب الحزب، سواء التنظيم أو الإيديولوجيا أو الوظيفة، اتجهت الأدبيات الحديثة إلى تبني رؤية أكثر شمولًا تنظر إلى الحزب باعتباره مؤسسة سياسية متعددة الوظائف والأبعاد.

ويقوم هذا الاتجاه على اعتبار أن الوظيفة الأساسية للحزب تتمثل في تمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة والتعبير عنها داخل المؤسسات السياسية، غير أن دوره لا يتوقف عند هذا الحد. فمع تطور النظم الديمقراطية واتساع مجالات المشاركة السياسية، أصبحت الأحزاب تضطلع بوظائف إضافية تشمل تجنيد النخب السياسية، وصياغة البرامج العامة، وتأطير المواطنين، وتعبئة الناخبين، والمساهمة في صناعة القرار السياسي، فضلاً عن دورها في تحقيق الاستقرار السياسي وتنظيم التنافس على السلطة.

وعليه، ينظر الاتجاه المعاصر إلى الحزب السياسي باعتباره مؤسسة وسيطة بين المجتمع والدولة، تجمع بين وظيفة التمثيل ووظيفة المشاركة في الحكم ووظيفة التأطير السياسي، بما يجعلها أحد أهم مكونات النظام الديمقراطي الحديث وأحد الفاعلين الرئيسيين في إدارة الحياة السياسية وتنظيمها[92].

[91] - أحمد سويقات " التجربة الحزبية في الجزائر " **مجلة الباحث** (الجزائرية)، العدد الرابع ، 2006 ، ص 123.

[92] - مصطفى كلوشي ،" **مسارات الشرعنة لدى النخبة السياسية المحلية**" ، (مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 2000) ص 86.

وفي إطار هذا الاتجاه المعاصر، انتهج الباحثان الأمريكيان جوزيف لا بالومبارا وَ مايرون فاينر مقاربة تجمع بين البعد التنظيمي والبعد التمثيلي للحزب السياسي، حيث قدما تعريفًا للحزب ينطلق من الشروط التي يجب توافرها في أي تنظيم حتى يمكن اعتباره حزبًا سياسيًا بالمعنى الدقيق. وقد عرفا الحزب السياسي بأنه "تنظيم دائم على المستويين الوطني والمحلي يسعى إلى الحصول على المساندة الشعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة". ويُعد هذا التعريف من أكثر التعريفات شمولًا في الأدبيات السياسية الحديثة، لأنه لا يكتفي بالتركيز على جانب واحد من جوانب الحزب، وإنما يجمع بين التنظيم والامتداد المجتمعي والسعي إلى السلطة والاعتماد على التأييد الشعبي[93].

وقد عرض الباحثان هذه العناصر في دراستهما الشهيرة الموسومة بـ " أصل الأحزاب السياسية " سنة 1966[94]، معتبرين أن وجود الحزب السياسي يفترض توافر مجموعة من الشروط الأساسية التي تميزه عن غيره من التنظيمات والجمعيات السياسية أو الاجتماعية، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- -استمرارية التنظيم:

ويقصد بذلك أن يكون الحزب تنظيمًا دائمًا ومستقرًا لا يرتبط وجوده بظرف سياسي عابر أو بشخصية مؤسسه فقط. فالحزب السياسي لا يفترض أن ينتهي بانتهاء دور قادته أو انسحاب مؤسسيه من الحياة السياسية، بل يجب أن يمتلك من الهياكل والآليات ما يضمن استمراره وتجدد قياداته وقدرته على البقاء والمنافسة عبر الزمن[95]. ومن ثم فإن الاستمرارية تعد مؤشرًا على رسوخ الحزب وقدرته على التحول إلى مؤسسة سياسية مستقرة داخل النظام السياسي.

[93] - سعاد الشرقأوي ، المرجع السابق ، ص 200.

[94] - Joseph LaPalombara & Myron Weiner, "**The Origin and Development of Political Parties**", in: Political Parties and Political Development, Princeton University Press, 1966, pp. 3-42

[95] - أسامة غزالي حرب ، مرجع سابق ص 17.

- **- وجود هياكل تنظيمية ممتدة مركزيًا ومحليًا:**

لا يكفي لقيام الحزب السياسي أن يمتلك قيادة مركزية أو مقرًا وطنيًا فقط، بل يتعين أن تكون له امتدادات تنظيمية على مختلف المستويات المحلية والإقليمية، بما يسمح له بالتواصل مع مختلف فئات المجتمع وتمثيلها. فالحزب الذي يقتصر نشاطه على منطقة جغرافية محدودة أو يرتبط بمجموعة ضيقة من الأفراد يواجه صعوبة في التحول إلى فاعل سياسي وطني قادر على المنافسة على السلطة. ومع ذلك، تكشف التجارب المقارنة أن بعض الأحزاب، خاصة في الدول النامية أو المجتمعات ذات البنية الجهوية القوية، قد يظل نفوذها محصورًا في مناطق معينة ترتبط غالبًا بخلفيات مؤسسيها أو قواعدها الاجتماعية التقليدية. ، وفي الجزائر نجد أن بعض الأحزاب لا يتجاوز تأثيرها ونشاطها دائرة المناطق التي ينحدر منها مؤسسوها[96]. أو إن شئت قل أحزاب مناطقية.

- **السعي إلى تحقيق أهداف سياسية والوصول إلى السلطة:**

يمثل السعي إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها أحد أهم العناصر المميزة للحزب السياسي. فالأحزاب لا تُنشأ لمجرد التعبير عن الآراء أو الدفاع عن المصالح الاجتماعية فحسب، وإنما تسعى إلى التأثير المباشر في عملية صنع القرار العام من خلال الوصول إلى المؤسسات المنتخبة أو المشاركة في إدارة الشأن العام. ولذلك يظل الفوز بالمناصب التمثيلية والمشاركة في توجيه السياسات العمومية هدفًا جوهريًا يميز الأحزاب السياسية عن سائر التنظيمات المدنية أو المهنية.

- **- البحث عن المساندة الشعبية:**

تستند الأحزاب السياسية في مشروعيتها وفعاليتها إلى قدرتها على كسب تأييد المواطنين واستقطاب الناخبين. فالحزب لا يستطيع بلوغ أهدافه السياسية أو المنافسة على السلطة دون قاعدة اجتماعية تدعمه

[96] - سعيدي الشيخ ، " التعددية السياسية و النظم الحزبية بين الرفض والتأييد " **مجلة الفقه والقانون** (المغربية) العدد الثاني ، ديسمبر 2012 ،ص 05.

وتمنحه الشرعية الانتخابية اللازمة. ولهذا تبذل الأحزاب جهودًا متواصلة لتعبئة الرأي العام، والتعريف ببرامجها، واستقطاب الأنصار والمؤيدين، خاصة خلال الفترات الانتخابية التي تشكل المحك الحقيقي لقياس حجم حضورها داخل المجتمع. ومن خلال هذا الدعم الشعبي تكتسب الأحزاب القدرة على التنافس على المواقع المنتخبة والمشاركة في توجيه السياسات العامة للدولة.

ويُظهر هذا التصور أن الحزب السياسي، وفق المقاربة المعاصرة، لم يعد مجرد تنظيم عقائدي أو جهاز انتخابي، بل أصبح مؤسسة سياسية واجتماعية متكاملة تجمع بين التنظيم والاستمرارية والامتداد المجتمعي والقدرة على التعبئة الشعبية، بما يجعلها أحد أهم الفاعلين في تنظيم الحياة السياسية المعاصرة.

وإلى جانب الشروط الأربعة التي حددها لا بالومبارا وفاينر لتمييز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات الاجتماعية والسياسية، يمكن إضافة شرط آخر تفرضه طبيعة الدولة الحديثة ومتطلبات الممارسة الديمقراطية، ويتمثل في المشروعية .فالأحزاب السياسية، وإن كانت تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها، فإنها لا تفعل ذلك إلا من خلال الوسائل التي يعترف بها النظام القانوني والسياسي للدولة، وعلى رأسها الانتخابات الدورية الحرة باعتبارها الآلية الأساسية للتنافس على الحكم وتداول السلطة بصورة سلمية.

ويقصد بالمشروعية هنا مشروعية الأهداف والوسائل معًا، وبصفة خاصة التزام الحزب بالوسائل السلمية والقانونية في نشاطه السياسي وسعيه إلى تنفيذ برامجه وتصوراته. فالحزب السياسي في الأنظمة الديمقراطية لا يلجأ إلى القوة أو الإكراه أو الوسائل غير الدستورية لفرض نفسه على المجتمع[97]، وإنما يعتمد على الإقناع السياسي والتعبئة الشعبية والمنافسة الانتخابية المشروعة لكسب ثقة الناخبين والوصول إلى مواقع القرار العام. كما يقتضي هذا المبدأ قبول نتائج الانتخابات واحترام قواعد المنافسة السياسية، سواء أفضت إلى الفوز أو إلى البقاء في صفوف المعارضة.

[97] - صباح مصطفى المصري ، **النظام الحزبي** ، الإسكندرية (مصر) المكتب الجامعي الحديث ، 2007، ص 15.

ومن هذا المنطلق، أصبحت المشروعية أحد المعايير الأساسية التي تستند إليها الدول في تنظيم الحياة الحزبية وضبط شروط ممارستها. فمعظم التشريعات الديمقراطية لا تكتفي بالاعتراف بحرية إنشاء الأحزاب السياسية، بل تضع مجموعة من الضوابط القانونية الرامية إلى ضمان انسجام النشاط الحزبي مع المبادئ الدستورية ومتطلبات النظام العام الديمقراطي[98]. وتتمثل أهم هذه الضوابط فيما يأتي:

- منع إنشاء أو نشاط الأحزاب التي تتبنى العنف المسلح أو تدعو إلى الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها بوسائل غير سلمية.
- حظر الأحزاب التي تقوم على أسس تمييزية أو إقصائية من شأنها إثارة الانقسامات الحادة داخل المجتمع أو المساس بوحدته الوطنية.
- إخضاع الموارد المالية للأحزاب السياسية لقواعد قانونية تضمن الشفافية والرقابة، بما يحد من تأثير المال الفاسد ويمنع توظيف الموارد غير المشروعة في المنافسة السياسية[99].
- إلزام الأحزاب باحترام أحكام الدستور والقوانين المنظمة للحياة السياسية والانتخابية، وضمان ممارسة نشاطها في إطار الشرعية والمؤسسات القائمة.

غير أن هذه القيود، رغم ما تستند إليه من اعتبارات تتعلق بحماية النظام الديمقراطي وضمان نزاهة المنافسة السياسية، ليست بمنأى عن الانتقاد. فقد تتحول في بعض الحالات إلى وسائل لتقييد النشاط الحزبي أو الحد من التعددية السياسية إذا جرى توظيفها بصورة توسعية أو انتقائية من قبل السلطات العامة. ولذلك فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود الضوابط القانونية في حد ذاتها، وإنما في تحقيق التوازن بين متطلبات حماية النظام الديمقراطي من جهة، وضمان حرية العمل الحزبي والتعددية السياسية من جهة أخرى. فكلما تحقق هذا

[98] - المرجع نفسه ، ص 370.

[99] - نفس المرجع السابق ، ص 371-373 (بالتصرف).

التوازن، ازدادت قدرة الأحزاب على أداء وظائفها في تأطير المواطنين وتنظيم المنافسة السياسية والمساهمة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

03. أشكال نشأة الأحزاب السياسية:

تكتسي دراسة نشأة الأحزاب السياسية أهمية بالغة في حقل العلوم السياسية، ذلك أن فهم طبيعة الأحزاب وأدوارها وَ وظائفها يظل مرتبطًا إلى حد كبير بفهم الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أفرزتها. فالأحزاب ليست مؤسسات جامدة نشأت بصورة عرضية، وإنَّمَا هي نتاج مسار طويل من التطور السياسي والاجتماعي عرفته المجتمعات البشرية في سعيها لتنظيم السلطة وإدارة الاختلافات داخلها. ولذلك اهتمَّ العديد من الباحثين بدراسة أصول الأحزاب السياسية، انطلاقًا من القناعة بأن ظروف النشأة تترك آثارًا عميقة على طبيعة الحزب وسلوكه وأدواره المستقبلية.

وفي هذا السياق يؤكد الفقيه الفرنسي موريس دوفرجيه (1917-2014 م) أنَّ الأحزاب السياسية تظل متأثرة بأصولها التاريخية حتى بعد مرور فترات طويلة على تأسيسها، شأنها في ذلك شأن الأفراد الذين تترك مرحلة الطفولة بصماتها على شخصياتهم وسلوكهم في المراحل اللاحقة من حياتهم. وهو الذي يشتهر بمقولته " كما أن الرجال –البشر – يحملون طيلة حياتهم طابع طفولتهم، كذلك الأحزاب السياسية تتأثر بعمق بأصول نشأتها "[100].

إنَّ دراسة نشأة الأحزاب السياسية لا تهدف إلى استعراض أحداث تاريخية فحسب، وإنما تسعى إلى تفسير الكثير من الخصائص التنظيمية والفكرية التي تميز الأحزاب في مراحل تطورها المختلفة.

تنطلق إحدى المقاربات التفسيرية من حقيقة مفادها أن الاختلاف بين البشر يعد سمة ملازمة للحياة الإنسانية. فالأفراد يختلفون في معتقداتهم وأفكارهم ومصالحهم ومواقعهم الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يؤدي بطبيعته إلى ظهور تباينات في الرؤى المتعلقة بإدارة المجتمع وتوزيع الموارد وممارسة السلطة. وقد عرفت

[100] - maurice duverger , les partis politiques ,op cit, p 18.

المجتمعات القديمة أشكالًا متعددة من إدارة هذه الخلافات، تراوحت بين الصراع المباشر والعنف والحروب والمؤامرات السياسية[101]، قبل أن تتطور تدريجيًا نحو صيغ أكثر تنظيمًا ومؤسساتية.

وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى ظهور الأحزاب السياسية باعتباره أحد أهم الإنجازات التي توصلت إليها المجتمعات الحديثة في مجال تنظيم التنافس السياسي وإدارة الاختلاف بصورة سلمية. فقد أصبحت الأحزاب إطارًا يجمع الأفراد الذين يتقاسمون مصالح أو أفكارًا أو قيمًا مشتركة، ويوفر لهم وسيلة قانونية ومشروعة للتعبير عن توجهاتهم والدفاع عنها والسعي إلى التأثير في السلطة أو الوصول إليها. ومن ثم انتقل الصراع السياسي من ميادين القوة والعنف إلى فضاءات الحوار والمنافسة الانتخابية والعمل المؤسسي[102].

- مقاربات تفسير نشأة الأحزاب السياسية:

تُعَدُّ مسألة نشأة الأحزاب السياسية من أهم الموضوعات التي شغلت الباحثين في علم السياسة، نظرا لارتباطها بفهم تطور الحياة السياسية الحديثة وآليات تنظيم التنافس على السلطة. وقد تعددت المقاربات التي حاولت تفسير ظهور الأحزاب السياسية تبعا لاختلاف الزوايا المعتمدة في تحليل الظاهرة الحزبية، فمنها ما ربط نشأتها بالتطورات الاجتماعية التي عرفتها المجتمعات البشرية، ومنها ما أعادها إلى تطور المؤسسات التمثيلية والبرلمانية، في حين حاولت مقاربات أخرى تقديم تفسيرات أكثر شمولية ترتبط بعمليات التحديث السياسي والتحول نحو الشرعية الديمقراطية.

[101] - abriel A. Almond, G. Bingham Powell, Russell J. Dalton & Kaare Strøm, **Comparative Politics Today: A World View**, 12th ed., Pearson, New York, 2018, pp. 65-71

[102] - Giovanni Sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis**, Cambridge University Press, Cambridge, 1976, pp. 27-28.

أ. المقاربة الاجتماعية:

تنطلق المقاربة الاجتماعية من فكرة مفادها أن الاختلاف بين الأفراد والجماعات يمثل حقيقة ملازمة للحياة الإنسانية، إذ تتباين المجتمعات في الأفكار والعقائد والمصالح والانتماءات الاجتماعية والاقتصادية[103]. ومن ثم فإن ظهور أشكال مختلفة من التجمعات والتنظيمات يعد نتيجة طبيعية لهذا التعدد الاجتماعي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية ليست سوى امتداد لهذه الظاهرة الاجتماعية التي رافقت المجتمعات البشرية منذ القدم، حيث سعت الجماعات المتقاربة في مصالحها أو أفكارها إلى الانتظام داخل أطر جماعية للدفاع عن مصالحها وتحقيق أهدافها[104].

ويستند هذا الاتجاه إلى الأقدمية التاريخية واللغوية لمفهوم الحزب، حيث يدل لفظ «حزب» في مختلف اللغات على جماعة أو طائفة أو فئة من الناس يجمعها هدف أو مصلحة مشتركة، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار الظاهرة الحزبية قديمة قدم الحياة السياسية ذاتها[105]. غير أن هذا التفسير، رغم أهميته في إبراز الجذور الاجتماعية للظاهرة الحزبية، يبقى قاصرًا عن تحديد اللحظة التاريخية التي ظهرت فيها الأحزاب السياسية بمفهومها الحديث، كما أنه يخلط أحيانًا بين الأحزاب السياسية وغيرها من التجمعات الاجتماعية التي لا تستهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها.

وفي الاتجاه نفسه، يربط" فيليب برو " نشأة الأحزاب السياسية في العالم الغربي بالبنية الاجتماعية للمجتمع وما تتضمنه من انقسامات وتمايزات اجتماعية واقتصادية وثقافية، حيث يرى أن الأحزاب لا تنشأ فقط نتيجة تطور المؤسسات السياسية أو البرلمانية، وإنما باعتبارها تعبيرًا سياسيًا عن المصالح والقيم والهويات

---

[103] - المهدي الشيباني دغمان، الأحزاب السياسية: التفاتة سوسيولوجية ، **المجلة الجامعة**: تصدر عن مركز البحوث والاستشارات العلمية بجامعة الزاوية ليبيا ، العدد 16، المجلد الأول، فبراير 2014، ص 06.

[104] - Bernard Chantebout **, Droit constitutionnel et science politique** , Paris (France), Armand Colin, 2000, p203.

[105] -يُنظَر : ابن منظور ، **مرجع سابق**، ص 308-310.

المختلفة داخل المجتمع. فكلما تعددت الانقسامات الاجتماعية المرتبطة بالطبقة الاجتماعية أو الدين أو اللغة أو الجهة أو المصالح الاقتصادية، برزت الحاجة إلى تنظيمات سياسية تتولى تأطير هذه المصالح والدفاع عنها داخل المجال السياسي[106]. ومن هذا المنظور تصبح الأحزاب السياسية إحدى الآليات التي تحول الانقسامات الاجتماعية الكامنة إلى تعبيرات سياسية منظمة، وتسهم في إدماج الفئات الاجتماعية المختلفة داخل النسق السياسي من خلال تمثيل مطالبها والمنافسة من أجل تحقيقها.

كما ينسجم هذا التصور مع التحليل السوسيولوجي المعاصر الذي ينظر إلى الأحزاب السياسية بوصفها مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة، تنشأ نتيجة تعقد البناء الاجتماعي وتزايد الحاجة إلى قنوات منظمة للتعبير عن المصالح الجماعية. فالحزب السياسي، وفق هذا المنظور، ليس مجرد تنظيم انتخابي يسعى إلى الوصول إلى السلطة، بل هو أيضًا نتاج للتفاعلات الاجتماعية ولحاجات الجماعات المختلفة إلى التمثيل والتأثير في عملية صنع القرار السياسي.

غير أن المقاربة الاجتماعية، على الرغم من قدرتها على تفسير الأسس الاجتماعية للظاهرة الحزبية، لا تكفي بمفردها لتفسير نشأة الأحزاب السياسية الحديثة، لأنها تركز على البيئة الاجتماعية المنتجة للحزب أكثر من تركيزها على الشروط السياسية والمؤسساتية التي سمحت بظهوره. ولذلك غالبًا ما تُستكمل بالمقاربات المؤسسية والتاريخية التي تربط نشأة الأحزاب بتطور البرلمانات والانتخابات وبعمليات بناء الدولة والتحديث السياسي.

ب- المقاربات المؤسسية: تنظر هذه المقاربات إلى أنَّ الأحزاب السياسية هي من أهم المؤسسات التي أفرزتها الدولة الحديثة، حتى أصبحت في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة الفاعل الرئيسي في تنظيم المشاركة السياسية وتأطير المواطنين والتعبير عن مطالبهم وتطلعاتهم. غير أن الأحزاب السياسية لم تظهر دفعة واحدة بصورتها الحالية، بل كانت حصيلة تطور تاريخي طويل ارتبط بتحولات عميقة عرفتها المجتمعات في مجالات السلطة والتمثيل السياسي والمشاركة الشعبية والتي تنامت مع تكوين المجالس التشريعية، وتقوية مركز البرلمان، واتساع هيئة الناخبين وتبني

[106]- Philippe Braud, Sociologie politique, LGDJ, Paris, 2025,p 356.

نظام الاقتراع العام[107]. ولذلك انشغل علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسي بدراسة أصول الظاهرة الحزبية ومحاولة تفسير الظروف والعوامل التي أدت إلى ظهورها وتطورها.

تعددت المقاربات المؤسساتية التي حاولت تفسير نشأة الأحزاب السياسية، تبعًا لاختلاف البيئات السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها. فبينما ركزت بعض الاتجاهات على تطور المؤسسات التمثيلية والبرلمانات، أولت اتجاهات أخرى أهمية أكبر للعوامل الاجتماعية والاقتصادية ولأزمات بناء الدولة والتحديث السياسي. ولهذا لا يمكن الحديث عن نموذج واحد صالح لتفسير جميع حالات نشأة الأحزاب السياسية، بل عن مجموعة من المقاربات المتكاملة التي يفسر كل منها جانبًا من جوانب الظاهرة الحزبية[108].

-مقاربة موريس دوفرجيه لتفسير نشأة الأحزاب السياسية:

تنطلق مقاربة موريس دوفرجيه في تفسير نشأة الأحزاب السياسية من فكرة أساسية مفادها أن الأحزاب السياسية ارتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية واتساع نطاق الاقتراع العام، تبعا لتعبير ماكس فيبر الذي يقول «الأحزاب السياسية هي الأبناء الشرعيون للديمقراطية والاقتراع العام»[109].

ويذهب دوفرجيه إلى أن الأحزاب السياسية لم تظهر فجأة، وإنما جاءت نتيجة تطور تدريجي للمؤسسات التمثيلية، ولذلك قسم الأحزاب من حيث نشأتها إلى صنفين رئيسيين: الأحزاب ذات الأصل الداخلي والأحزاب ذات الأصل الخارجي[110].

---

[107] - صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 56.

[108] - أسعد والي، **النظم الانتخابية والحزبية**، مطبوعة غير منشورة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، معهد العلوم السياسية جامعة الجزائر، 1999-2000.

[109] - Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Op cit, p. 15

[110] - ibid, p 23-26.

01- الأحزاب ذات الأصل الداخلي:

يقصد بالأحزاب ذات الأصل الداخلي تلك التنظيمات التي نشأت داخل المؤسسات التمثيلية، وبخاصة البرلمانات. ويرى دوفرجيه أن ظهورها كان نتيجة تطور ثلاثة عناصر مترابطة هي: الجماعات البرلمانية، واللجان الانتخابية، والعلاقة المستمرة بينهما[111].

فمع اتساع حق الاقتراع خلال القرن التاسع عشر، أصبح النواب بحاجة إلى تنظيم حملاتهم الانتخابية والحفاظ على صلتهم بالناخبين، مما أدى إلى إنشاء لجان انتخابية تتولى تعبئة المؤيدين وتنظيم النشاط الانتخابي. ومع مرور الوقت أصبحت هذه اللجان أكثر ديمومة وتنظيمًا، كما تطورت الجماعات البرلمانية داخل المجالس المنتخبة، ونتج عن التفاعل بين هذين المكونين ظهور تنظيمات سياسية مستقرة تحولت تدريجيًا إلى أحزاب سياسية حديثة[112].

ومن ثمّ فإن الحزب السياسي في هذا النموذج يمثل امتدادًا للمؤسسة البرلمانية، ويعكس الحاجة إلى تنظيم المنافسة الانتخابية وتنسيق العمل داخل المجالس التمثيلية. ولهذا ارتبط ظهور العديد من الأحزاب الأوروبية الكبرى، خاصة في بريطانيا وفرنسا، بالتطور التدريجي للمؤسسات البرلمانية[113].

02- الأحزاب ذات الأصل الخارجي:

في مقابل الأحزاب ذات الأصل الداخلي، يميز دوفرجيه نوعًا آخر من الأحزاب نشأ خارج المؤسسات التمثيلية. ويقصد بها الأحزاب التي تعود أصولها إلى تنظيمات اجتماعية أو اقتصادية أو دينية كانت قائمة قبل دخولها المجال السياسي[114].

---

[111] - ibid. p25-26.

[112] - ibid.

[113] - أسعد والي، مرجع سابق. (بدون تصفيح).

[114]- Maurice Duverger, Les Partis Politiques, Op. cit , p 23-24

فقد ساهمت النقابات العمالية والجمعيات المهنية والتعاونيات والكنائس والحركات الاجتماعية والتنظيمات السرية وحركات المقاومة في إنشاء أحزاب سياسية تتولى الدفاع عن مصالحها وتمثيلها داخل النظام السياسي. ويُعد حزب العمال البريطاني المثال الأكثر شهرة على هذا النمط من الأحزاب، حيث نشأ في الأصل من الحركة النقابية قبل أن يتحول إلى حزب سياسي رئيسي في بريطانيا[115].

ويمكن القول أنَّ الأحزاب ذات الأصل الخارجي تتميز عادةً بامتلاك قاعدة اجتماعية واضحة وهوية فكرية أو أيديولوجية أكثر تجذرًا مقارنة بالأحزاب ذات الأصل البرلماني، لأنها تستند إلى تنظيمات اجتماعية قائمة قبل ولوجها المجال السياسي.

- نقد أطروحة موريس دوفرجيه:

على الرغم من القيمة العلمية الكبيرة لأطروحة دوفرجيه، فإنها لم تسلم من الانتقادات، خاصة من قبل الباحثين الذين درسوا الظاهرة الحزبية خارج أوروبا الغربية. فقد لاحظ عدد من الباحثين أن هذا النموذج يفسر بصورة جيدة نشأة الأحزاب في الديمقراطيات الأوروبية، لكنه لا يفسر بشكل كافٍ ظهور الأحزاب في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية[116].

فالبرلمانات التي وجدت في العديد من المستعمرات لم تكن مؤسسات تمثيلية حقيقية تعبر عن الإرادة الشعبية، بل كانت جزءًا من الإدارة الاستعمارية. كما أن كثيرًا من الأحزاب التي ظهرت خلال الحقبة الاستعمارية لم تنشأ نتيجة تطور المؤسسات البرلمانية، وإنما ارتبطت بحركات التحرر الوطني أو كانت امتدادًا لأحزاب أوروبية قائمة[117].

---

[115] -ibid .

[116]- Roger-Gérard Schwartzenberg, ***Sociologie politique***, 5e éd., Montchrestien, Paris, 1998, pp. 333-336

[117] - أسعد والي ، مرجع سابق.

وقد بينت الدراسات المقارنة التي أجريت على الأحزاب السياسية في آسيا وإفريقيا أن نموذج دوفرجيه لا يفسر سوى نسبة محدودة من الأحزاب الموجودة في هذه المناطق، الأمر الذي دفع الباحثين إلى البحث عن تفسيرات أكثر شمولًا للظاهرة الحزبية[118].

ج- مقاربة الأزمة التاريخية: في إطار تجاوز محدودية التفسير المؤسسي، قدم جوزيف لا بالومبارا ومايرون وينر مقاربة جديدة عرفت بنظرية الأزمة التاريخية، والتي تنطلق من فكرة أن الأحزاب السياسية تظهر استجابة للأزمات التي تواجه المجتمعات خلال مراحل بناء الدولة والتحديث السياسي[119].

وترى هذه النظرية وهي الأكثر مناسبة لدول العالم الثالث، أنَّ الأحزاب السياسية ليست مجرد امتداد للمؤسسات البرلمانية، وإنما هي استجابة لحاجات سياسية واجتماعية أفرزتها عملية التحول نحو الدولة الحديثة. ونتيجة لبعض الأزمات التاريخية التي واجهت النخب السياسية في تلك الدول، والتي هيأت الظروف لتكوين أحزاب سياسية غير منتظرة للحركة البرلمانية[120]، ومنها أزمة الشرعية، و أزمة التكامل، وأزمة المشاركة، وأزمة التكامل. ونوجزها في التالي:

- أزمة الشرعية: تتمثل أزمة الشرعية في فقدان النظام السياسي أو المؤسسات القائمة قدرتها على إقناع المواطنين بمشروعية السلطة أو قواعد الحكم. وفي مثل هذه الحالات تظهر الأحزاب السياسية كأداة لإعادة بناء الشرعية أو للمطالبة بإقامة نظام سياسي جديد أكثر تمثيلًا للمجتمع[121].

[118] - المرجع نفسه.

[119] - - Joseph LaPalombara & Myron Weiner , op cit. p42.

[120] - أسامة غزالي حرب ، مرجع سابق. ص 78-79.

[121] - كمال المنوفي، علي أحمد عبد القادر، **النظريات والنظم السياسية**، القاهرة (مصر) مكتبة نهضة الشرق، طبعة 2002، ص 159.

- أزمة المشاركة: ترتبط أزمة المشاركة بظهور فئات اجتماعية جديدة تطالب بالاندماج في الحياة السياسية والمساهمة في صنع القرار. وتظهر الأحزاب السياسية هنا بوصفها قنوات لتأطير هذه المطالب وتنظيمها وتحويلها إلى برامج سياسية قابلة للتنفيذ[122].

-أزمة التكامل: أما أزمة التكامل فتتعلق بالمجتمعات التي تعاني من انقسامات عرقية أو دينية أو لغوية أو جهوية. وفي هذه الحالة قد تنشأ الأحزاب إما للدفاع عن مصالح هذه الجماعات أو للمساهمة في دمجها ضمن إطار الدولة الوطنية وتحقيق الوحدة السياسية[123].

وقد أثبت هذا التفسير قدرة أكبر على فهم نشأة الأحزاب في دول العالم الثالث مقارنة بالنموذج البرلماني الأوروبي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار ظروف بناء الدولة الحديثة والتحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها تلك المجتمعات.

د- المقاربة التنموية والتحديثية:

إلى جانب المقاربات السابقة، ظهرت المقاربة التنموية التي تربط نشأة الأحزاب السياسية بعمليات التحديث الاقتصادي والاجتماعي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الأحزاب السياسية تمثل إحدى نتائج الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، حيث انتشار حركة التصنيع، والانتقال إلى المدن...[124]، فالتصنيع والتحضر وانتشار التعليم ووسائل الإعلام والاتصال أدى إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وظهور فئات اجتماعية جديدة تحتاج إلى مؤسسات تعبر عن مصالحها وتنظم مطالبها. ومن هنا برزت الأحزاب السياسية باعتبارها الإطار التنظيمي الأكثر قدرة على تجميع المصالح وتأطير المواطنين وإدماجهم في الحياة السياسية.

[122] - صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 85.
[123] - كمال المنوفي، علي أحمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 160.
[124] - صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 59.

ويتقاطع هذا التفسير مع التحليل السوسيولوجي الذي يربط ظهور التنظيمات السياسية بتعقد البناء الاجتماعي وتعدد المصالح داخل المجتمع. فكلما ازدادت درجة التمايز الاجتماعي، ازدادت الحاجة إلى مؤسسات وسيطة تقوم بربط المجتمع بالدولة، وهو الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في المجتمعات الحديثة.

يتضح من خلال ما سبق أن نشأة الأحزاب السياسية لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد أو مقاربة واحدة. فالمقاربة المؤسسية تفسر نشأة الأحزاب في الديمقراطيات الغربية من خلال تطور البرلمانات والانتخابات، بينما تبرز مقاربة الأزمة التاريخية دور التحولات السياسية وأزمات بناء الدولة، في حين تكشف المقاربة التنموية أثر التحديث الاقتصادي والاجتماعي في بروز التنظيمات الحزبية. ولذلك يميل الفكر السياسي المعاصر إلى اعتبار هذه المقاربات متكاملة أكثر منها متعارضة، لأنَّ كل واحدة منها تفسر جانبًا من جوانب الظاهرة الحزبية بحسب خصوصية السياق التاريخي والاجتماعي الذي نشأت فيه الأحزاب السياسية.

04- تصنيفات الأحزاب السياسية :

- تصنيف موريس دوفرجيه:

يُعدّ التصنيف الذي وضعه الفقيه الفرنسي موريس دوفرجيه من أشهر التصنيفات وأكثرها تداولًا في أدبيات علم السياسة المعاصرة، وذلك بالنظر إلى القيمة العلمية التي اكتسبها مؤلفه الشهير *الأحزاب السياسية*، الذي أصبح مرجعًا أساسيًا في دراسة الظاهرة الحزبية. وقد انطلق دوفرجيه في تصنيفه للأحزاب السياسية من البنية التنظيمية الداخلية للحزب باعتبارها المعيار الأكثر دلالة على طبيعة الحزب ووظائفه وعلاقته بالمجتمع والدولة[125]، حيث يرى أن فهم التنظيم الحزبي يسمح بفهم منطق اشتغاله ومكانته داخل النظام السياسي. ولذلك ركز في دراسته على البناء التنظيمي للأحزاب أكثر من تركيزه على برامجها السياسية أو مرجعياتها الأيديولوجية، وخلص إلى التمييز بين نموذجين رئيسيين هما :أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير، وهو

[125] - jean baudouin , **introduction a la science politique** , 12 éme édition , dalloz (paris) , 2022, p 75

التصنيف الذي ظل الأكثر استعمالًا في الدراسات الحزبية بسبب قدرته على استيعاب غالبية الأحزاب السياسية التي عرفتها الأنظمة الديمقراطية الحديثة[126].

01- أحزاب الكوادر:

يقصد دوفرجيه بأحزاب الكوادر تلك الأحزاب التي تقوم على استقطاب فئات محدودة من الأفراد يتمتعون بمكانة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية متميزة، بحيث تشكل هذه النخب الركيزة الأساسية للنشاط الحزبي. فمصطلح "الكوادر" أو "الإطارات" لا يحيل إلى كثرة المنخرطين، وإنَّما إلى نوعية الأعضاء الذين يمتلكون النفوذ والخبرة والقدرة على التأثير في الرأي العام وتوجيه السلوك الانتخابي. ومن ثم فإن الحزب لا يستمد قوته من اتساع عضويته بقدر ما يستمدها من مكانة أعضائه ووزنهم داخل المجتمع.

وقد ارتبط ظهور هذا النوع من الأحزاب تاريخيًا بمرحلة الديمقراطية الليبرالية الكلاسيكية التي سبقت تعميم الاقتراع العام، حيث كانت المشاركة السياسية محصورة في فئات اجتماعية محدودة من ملاك الأراضي والأعيان ورجال الأعمال وكبار الموظفين. وفي ظل هذا السياق لم تكن الأحزاب بحاجة إلى تعبئة جماهيرية واسعة، بقدر حاجتها إلى شخصيات نافذة قادرة على التأثير في الناخبين وتمويل النشاط السياسي. ولذلك اعتبر دوفرجيه أن أحزاب الكوادر تمثل النموذج التقليدي للأحزاب التي رافقت البدايات الأولى للحياة البرلمانية في أوروبا الغربية[127].

وتؤدي أحزاب الكوادر دور الوسيط بين النخب الاجتماعية والمؤسسات التمثيلية، حيث تعمل على تجميع المصالح السياسية للفئات المؤثرة داخل المجتمع وتمثيلها في الهيئات المنتخبة. ومن هذا المنطلق فإنها تعكس إلى حد بعيد طبيعة الأنظمة السياسية التي ظهرت فيها، والتي كانت تقوم على محدودية المشاركة السياسية وهيمنة

[126] - مصطفى كلوشي ، مرجع سابق ، ص 90.

[127] - Maurice Duverger, *Les Partis Politiques*, op cit, p 85.

النخب على عملية صنع القرار. ليكون النمط من الأحزاب نموذجا خاصا كوسيط بين النخب الاجتماعية و الجماهير في اطار الديمقراطية التمثيلية [128].

ويتميز هذا النوع من الأحزاب بمجموعة من الخصائص الأساسية، من أبرزها:

- الاعتماد على أصحاب النفوذ والتأثير :إذ تقوم استراتيجية الحزب على استقطاب الشخصيات الاجتماعية والاقتصادية البارزة، لما تمتلكه من قدرة على التأثير المادي والمعنوي في الناخبين، كما أن السلوك السياسي لهؤلاء النافذين ينطلق من رؤيتهم إلى أنَّ النشاط السياسي هو طريقة طريقة أو شكل آخر لزيادة النفوذ والتأثير، وبمجرَّد أن يصبح الانتماء إلى الحزب ثقيلا عليهم يتركونه، وهو ما يجعلها أحزاب ذات بنية تنظيمية ضعيفة[129]، فتحقيق الأهداف الانتخابية حسبهم لا يحتاج قاعدة عضوية واسعة. لأنَّ العبرة ليست بعدد الأعضاء، وإنما بمدى تأثيرهم داخل المجتمع.
- ضعف البنية التنظيمية :فبسبب اعتمادها على النخب، لا تحتاج أحزاب الكوادر إلى أجهزة تنظيمية معقدة أو هياكل قاعدية واسعة الانتشار، وهو ما يجعل تنظيمها الحزبي أكثر بساطة وأقل تماسكًا مقارنة بالأحزاب الجماهيرية. كما أن نشاطها غالبًا ما يتركز في المستويات القيادية والمراكز الحضرية الكبرى، أي أن هذه الأحزاب تتسم من حيث التنظيم بالمرونة وعدم الانضباط الحزبي بصورة قوية[130]،
- المحدودية العددية للعضوية :إذ لا تسعى هذه الأحزاب إلى توسيع قاعدة المنخرطين، بل تركز على استقطاب عناصر نوعية تتمتع بالنفوذ أو الخبرة أو الموارد المالية، ولذلك تبقى العضوية فيها انتقائية ومحدودة نسبيًا.

4 – Bernard Denni et Patrick Lecomte , **sociologie politiaue** , greneble (françe) , presee universitaire de greneble, ed 1999, p178.

[129] - توازي خالد ، مرجع سابق ، ص 44.

[130] - طارق فتح الله خضر ، **دورالأحزابفي ظل النظام النيابي** ، الطبعة الأولى ، القاهرة (مصر) ، دار النهضة العربية ، 1998، ص 175

▪الطابع الموسمي للنشاط السياسي :حيث يزداد نشاط الحزب خلال الفترات الانتخابية، بينما يتراجع حضوره التنظيمي بين الانتخابات بسبب ضعف التأطير المستمر للقواعد الاجتماعية وعدم اعتماده على تعبئة جماهيرية دائمة.

▪الاعتماد على التمويل الخاص :فمصادر تمويل هذه الأحزاب ترتبط أساسًا بمساهمات الأعضاء الميسورين أو المتعاطفين من رجال الأعمال وأصحاب النفوذ، أكثر من اعتمادها على الاشتراكات الجماهيرية الواسعة.

كما تتميز أحزاب الكوادر بقدر كبير من المرونة التنظيمية، إذ تكون العلاقات داخلها أقل بيروقراطية وأكثر ارتباطًا بالروابط الشخصية والولاءات السياسية، وهو ما يجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات السياسية بسرعة أكبر، لكنه يجعلها في الوقت نفسه أقل قدرة على تعبئة الجماهير واستمرار التأثير السياسي طويل المدى.

وقد ارتبط هذا النموذج تاريخيًا بالأحزاب المحافظة والليبرالية التي سادت في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، قبل أن يتراجع تدريجيًا مع توسع حق الاقتراع العام وظهور الأحزاب الجماهيرية التي استندت إلى قواعد اجتماعية واسعة وتنظيمات أكثر تعقيدًا. ومع ذلك لم تختف أحزاب الكوادر بشكل كامل، بل استمرت بعض خصائصها داخل العديد من الأحزاب المعاصرة، خاصة تلك التي تعتمد على الشخصيات القيادية أو النخب الاقتصادية والسياسية أكثر من اعتمادها على التنظيم الجماهيري الواسع.

02- أحزاب الجماهير:

تمثل أحزاب الجماهير (Partis de masses) النموذج الثاني في التصنيف الذي وضعه موريس دوفرجيه، وقد ارتبط ظهورها بالتحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خاصة مع اتساع حق الاقتراع العام وصعود الطبقات الشعبية إلى المجال السياسي. ومن خلال تسميتها يتضح أن هذا النوع من الأحزاب يقوم على مبدأ الانفتاح الواسع على مختلف الفئات الاجتماعية، دون أن يقتصر على النخب أو أصحاب النفوذ كما هو الحال بالنسبة لأحزاب الكوادر. فالغرض الأساسي من هذا النمط الحزبي هو توسيع قاعدة الأنصار والمنخرطين واستقطاب أكبر عدد ممكن من المواطنين، ولا سيما الفئات

الاجتماعية المحرومة والمهمشة من قبل النسق السياسي والاقتصادي السائد، ولذلك ارتبط النموذج الأول لأحزاب الجماهير بالحركة العمالية وبصعود الفكر الاشتراكي الذي سعى إلى تنظيم الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحها داخل الحياة السياسية" [131].

وقد جاء ظهور أحزاب الجماهير استجابة للتحولات التي صاحبت الانتقال من الديمقراطية المقيدة إلى الديمقراطية الجماهيرية، حيث أصبح من الضروري تأطير الأعداد المتزايدة من الناخبين وتنظيم مشاركتهم السياسية. وعلى خلاف أحزاب الكوادر التي تستند إلى نفوذ الشخصيات البارزة، فإن قوة أحزاب الجماهير تقوم أساسًا على كثافة العضوية واتساع الانتشار الشعبي، وهو ما يجعل الحزب مرتبطًا بقاعدته الاجتماعية ارتباطًا وثيقًا، ويمنحه قدرة أكبر على التعبئة السياسية والتأثير في الرأي العام.

ويتميز هذا النوع من الأحزاب بمجموعة من الخصائص الأساسية، من أهمها:

- اتساع القاعدة التنظيمية والجماهيرية: إذ يسعى الحزب إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من المنخرطين والمؤيدين، الأمر الذي يجعله أكثر التصاقًا بالفئات الشعبية وأكثر قدرة على تمثيل مطالبها داخل المؤسسات السياسية.

- وجود تنظيم بيروقراطي متطور: فالتوسع في العضوية يفرض ضرورة وجود جهاز تنظيمي وإداري محكم، لذلك تتميز أحزاب الجماهير بوجود هياكل تنظيمية متدرجة ومتشعبة، تمتد من القيادة المركزية إلى الفروع المحلية والقاعدية. ويؤكد دوفرجيه أن هذا النمط الحزبي يتميز " بتنظيم بيروقراطي كبير، وذلك من أجل ضبط التعبئة الجماهيرية، وتأهيل قيادات جديدة، وتأطير المناضلين وتوجيههم[132]. ومن خلال هذه العملية يصبح أعضاء الحزب أكثر قدرة على استيعاب أفكاره وبرامجه والتعبير عنها داخل المجتمع.

[131] - مصطفى كلوشي ، مرجع سابق ، ص 91.

[132] - patrick le coont , Bernard denni , op.cit , p 180.

▪ التنشئة والتأطير السياسي: لا يقتصر دور الحزب على خوض الانتخابات، بل يتعداه إلى تكوين المناضلين وتطوير وعيهم السياسي والأيديولوجي. ولذلك تعتمد أحزاب الجماهير على الاجتماعات الدورية والمدارس الحزبية ووسائل التثقيف السياسي المختلفة، بهدف بناء قاعدة حزبية واعية ومؤمنة بمشروع الحزب السياسي[4].

▪ الانضباط التنظيمي الصارم: تفرض كثرة الأعضاء واتساع التنظيم ضرورة وجود قواعد داخلية واضحة وآليات رقابة فعالة، لذلك تتميز أحزاب الجماهير بدرجة عالية من الانضباط الحزبي. فهي تعمل على تأطير المنتسبين الجدد، ومراقبة الإدخالات والإخراجات، والوقوف على الانضباط الداخلي، وجمع الاشتراكات[133]، بما يضمن وحدة الحزب واستمرارية نشاطه. ويؤدي هذا الانضباط إلى تعزيز شعور المناضلين بالانتماء إلى الحزب والالتزام بأهدافه وبرامجه.

▪ الاعتماد على الاشتراكات والتمويل الجماهيري: بخلاف أحزاب الكوادر التي تعتمد على الأعيان وأصحاب الثروة، تستند أحزاب الجماهير إلى اشتراكات المنخرطين ومساهماتهم المالية، وهو ما يعزز استقلاليتها ويقوي العلاقة بين الحزب وقواعده الاجتماعية[6].

▪ الاستمرارية في النشاط السياسي: إذ لا يقتصر نشاط هذه الأحزاب على المواسم الانتخابية، بل يمتد إلى مختلف مراحل الحياة السياسية من خلال التأطير والتعبئة والدفاع عن المصالح الاجتماعية التي تمثلها، مما يجعل حضورها داخل المجتمع أكثر دوامًا وتأثيرًا.

ومع ذلك، فإن التصنيف الذي قدمه موريس دوفرجيه يعكس إلى حد بعيد واقع الأحزاب السياسية خلال مرحلة تاريخية معينة، تميزت بسيطرة الانتماءات الطبقية والأيديولوجية الواضحة على الحياة الحزبية. غير أن التحولات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، ولا سيما تراجع الأيديولوجيات الكبرى واتساع دور وسائل الإعلام والاتصال السياسي، أدت إلى بروز أنماط حزبية جديدة تجاوزت في كثير من الأحيان النموذج التقليدي لأحزاب

[133] - توازي خالد ، مرجع سابق ، ص 45.

الكوادر وأحزاب الجماهير. فقد أصبح الهدف الأساسي للعديد من الأحزاب المعاصرة يتمثل في تحقيق أكبر قدر ممكن من الأصوات والوصول إلى السلطة، من خلال تبني استراتيجيات أكثر براغماتية ومرونة.

-التصنيف المعاصر للأحزاب السياسية:

ينطلق التصنيف المعاصر للأحزاب السياسية من ملاحظة القصور الذي أصبحت تعاني منه التصنيفات الكلاسيكية، وذلك بفعل التحولات العميقة التي شهدتها الممارسة السياسية في المجتمعات الحديثة. فقد تراجعت أهمية الانقسامات الطبقية والمرجعيات الأيديولوجية الصلبة التي كانت تشكل أساس التصنيفات التقليدية، مقابل تنامي النزعة البراغماتية في العمل السياسي واعتماد الأحزاب على برامج أكثر مرونة وواقعية[134]، الأمر الذي أدى إلى التقليل من أهمية المطالب الفكرية والإيديولوجية لصالح البحث عن الفعالية السياسية والانتخابية.

وفي هذا السياق، لم تعد الأحزاب السياسية تعتمد أساسًا على التعبئة الجماهيرية أو الولاءات العقائدية، بل أصبحت تدار وفق أساليب عقلانية ومؤسساتية تقوم على التخصص والكفاءة والتسيير البيروقراطي الحديث. كما اتجهت الأحزاب المعاصرة إلى الاستعانة بالخبراء والمختصين في الاتصال والتسويق السياسي وإدارة الحملات الانتخابية[135]، بهدف تعزيز حضورها داخل الساحة السياسية وتحسين قدرتها على استقطاب الناخبين.

ويُعد ماكس فيبر من أبرز المفكرين الذين مهدوا لهذا التصور، من خلال ربطه تطور الأحزاب السياسية بظهور الديمقراطية التمثيلية والانتخابات كآلية لتنظيم التنافس على السلطة، حيث لاحظ بروز ما يشبه السوق السياسية التي تتنافس فيها الأحزاب من أجل كسب التأييد الشعبي والوصول إلى مراكز القرار[136].

وعليه، فإن أبرز ما يميز التصنيف المعاصر للأحزاب السياسية هو انتقالها من الاعتماد على العمل التطوعي والتعبئة الإيديولوجية إلى الاعتماد على المهنية والاحترافية والمؤسسية في إدارة نشاطها السياسي والانتخابي.

---

[134] - مصطفى كلوشي ، مرجع سابق ، ص 92.

[135] - المرجع نفسه.

[136] - المرجع نفسه.

-الأحزاب السياسية وفق منطق الانتخابات التنافسية:

يتركز الحديث هنا حول أنواع الأحزاب السياسية في لحظة خوضها الانتخابات التعددية التنافسية، باعتبارها المجال الذي تتجسد فيه المنافسة السياسية الحقيقية داخل الأنظمة الديمقراطية. فإذا كانت الانتخابات في ظل نظام الحزب الواحد أو الأنظمة غير التنافسية تؤدي أساسًا وظيفة إضفاء الشرعية على السلطة القائمة والمصادقة على نتائج تكون محسومة سلفًا، فإن الانتخابات التعددية التنافسية تجعل من الأحزاب السياسية الفاعل الرئيسي في العملية السياسية، حيث تتنافس فيما بينها من أجل استقطاب الناخبين والفوز بالمقاعد التمثيلية والوصول إلى السلطة أو المشاركة في ممارستها. وفي هذا السياق تصبح البرامج السياسية والاستراتيجيات الانتخابية والخطابات الموجهة للرأي العام عناصر حاسمة في تحديد موقع الحزب داخل النسق السياسي، لأنَّ المنافسة تمارس تأثيرًا عميقًا جدًا على استراتيجيات الأحزاب ولغاتها وبرامجها[137].

ويقدم فيليب برو في كتابه علم الاجتماع السياسي تصنيفًا للأحزاب السياسية في ظل المنافسة الانتخابية يقوم على التمييز بين الأحزاب الإدارية والأحزاب الاحتجاجية، وهو تصنيف لا ينسبه لنفسه بقدر ما يقوم بتجميع وتحليل الاتجاهات التي عرفتها الأحزاب السياسية داخل الديمقراطيات المعاصرة.

- الأحزاب الإدارية:

يقصد بالأحزاب الإدارية تلك الأحزاب التي تبني استراتيجيتها الانتخابية والسياسية انطلاقًا من رهانات السلطة ومقتضيات المشاركة في الحكم، أو تلك التي تكون مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأجهزة الدولة والنخب الحاكمة. ولذلك توصف بأنها أحزاب قريبة من دوائر القرار السياسي، وقادرة بحكم موقعها على الاندماج في التحالفات الحكومية أو المشاركة في تشكيل الأغلبية الحاكمة. فهي أحزاب مقيمة بالقرب من السلطة، وهذا

[137] - فليب برو ، مرجع سابق ، 367.

يعني أنها مهيأة بصفة روتينية إلى حد ما وَ وفقًا لتقلبات التداول الديمقراطي لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي[138].

ومن الميزات الأساسية لهذا النوع من الأحزاب أن وظيفتها الانتخابية ترتبط بدرجة كبيرة بالمشاركة في الحكم والمحافظة على المواقع السياسية المكتسبة، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى أن تكون أندية منتخبين ومرشحين محتملين[139]، منها إلى تنظيمات جماهيرية واسعة الامتداد. ولذلك فهي لا تستند عادة إلى قاعدة اجتماعية أو أيديولوجية صلبة، بقدر ما تعتمد على الشخصيات السياسية ذات النفوذ الانتخابي والحضور الشعبي.

كما تستفيد هذه الأحزاب من وجود قيادات سياسية وإدارية بارزة داخل مؤسسات الدولة، إذ أنَّ وجود شخصيات ذات قاعدة شعبية قوية (وزراء، نواب، رؤساء بلديات...) يضمن استمرارية صورة الحزب لدى الجمهور[140]، ويساعده على المحافظة على حضوره السياسي حتى في فترات التراجع الانتخابي. ولذلك فإن قوة الحزب لا ترتبط فقط ببرنامجه السياسي، وإنما أيضًا بمكانة قياداته وقدرتها على التأثير في الناخبين واستثمار مواقعها داخل مؤسسات الحكم.

ومن جهة أخرى، فإن افتقاد الأحزاب الإدارية في كثير من الأحيان إلى مشروع أيديولوجي واضح يجعلها تميل إلى الاعتدال السياسي وتجنب الخطابات الصدامية أو الراديكالية، وهو ما يسمح لها باستقطاب شرائح واسعة من الناخبين غير المنتمين سياسيًا، أو ما يعرف بالأغلبية الصامتة. فهذه الفئة لا تبني اختياراتها الانتخابية على أسس فكرية أو أيديولوجية، بقدر ما تتأثر بعوامل الاستقرار والإنجاز والفعالية الحكومية. ولهذا تعتمد الأحزاب الإدارية على تسويق حصيلة العمل الحكومي وإبراز الإنجازات المحققة أكثر من اعتمادها على التعبئة العقائدية أو الصراع الإيديولوجي.

[138] - نفس المرجع ، ص 368.
[139] - نفس المرجع ، ص 370.
[140] - نفس المرجع ، ص 368.

كما أن مرونة هذه الأحزاب وقدرتها على التكيف مع التحولات السياسية تجعلها عنصرًا مهمًا في تشكيل الأغلبية الحكومية أو دعمها، إذ تسعى في الغالب إلى الحفاظ على موقعها داخل الجهاز الحكومي والمشاركة في مراكز صنع القرار، وهو ما يفسر قدرتها على التعايش مع مختلف التحالفات السياسية ما دامت تضمن لها الاستمرار في دائرة السلطة والنفوذ.

-الأحزاب الاحتجاجية:

تُمَثّل الأحزاب الاحتجاجية النمط المقابل للأحزاب الإدارية في تصنيف الأحزاب السياسية وفق منطق المنافسة الانتخابية. ويظهر هذا النوع من الأحزاب من خلال الخطاب السياسي والانتخابي الذي تتبناه، حيث يرتكز على الدفاع عن مطالب الفئات التي تشعر بالتهميش أو الإقصاء أو ضعف التمثيل داخل النسق السياسي القائم. ولذلك تحرص هذه الأحزاب على تقديم نفسها بوصفها المعبر الحقيقي عن الفئات الاجتماعية المحرومة أو المستبعدة من مراكز صنع القرار، إذ تجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها ناطقة باسم مجموعات اجتماعية تنظر لنفسها باعتبارها مجموعات مضطهدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية[141]. وقد تكون هذه الفئات ذات طبيعة اجتماعية أو مهنية أو جهوية أو إثنية أو دينية، وهو ما يفسر ارتباط هذا النمط من الأحزاب تاريخيًا بالأحزاب الشيوعية والعمالية، كما نجده في بعض الأحزاب ذات المرجعية الدينية أو الطائفية، أو تلك التي تتبنى معارضة السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

يقوم منطق عمل الأحزاب الاحتجاجية على محاولة احتكار تمثيل الفئات التي تتوجه إليها، من خلال تبني خطاب سياسي يركز على إبراز مظاهر التهميش والحرمان التي تعانيها هذه الفئات، والسعي إلى تحويل مطالبها إلى رهان سياسي وانتخابي. غير أن هذا الهدف يظل صعب التحقيق في ظل البيئة التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية، لأن شروط المنافسة الانتخابية لا تكون ملائمة للأحزاب التي تلتصق حصرا بما تنتظره مجموعة

[141] - نفس المرجع ، ص 371.

اجتماعية واحدة، فهي لن تنجح على كل حال في أن تؤمن لنفسها احتكار تمثيله[142]. فالتعددية السياسية تفتح المجال أمام فاعلين آخرين للتنافس على تمثيل الفئات نفسها، مما يجعل قدرة الحزب على احتكار التمثيل محدودة وغير مضمونة.

ومن الناحية الخطابية، تتميز الأحزاب الاحتجاجية بتبني خطاب سياسي حاد نسبيًا، يقوم على انتقاد السياسات القائمة والدعوة إلى إحداث قطيعة مع الأساليب التي تعتمدها النخب الحاكمة في إدارة الشأن العام. وغالبًا ما تطرح نفسها باعتبارها البديل القادر على تصحيح الاختلالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي يجعلها في مواجهة مستمرة مع الأحزاب الممسكة بالسلطة أو القريبة منها. غير أن هذا التموقع الاحتجاجي يضعها أمام جملة من التحديات التي تعيق توسعها الانتخابي وقدرتها على التحول إلى قوة سياسية حاكمة.

وتتمثل العقبة الأولى في كون الفئات الاجتماعية التي تستند إليها هذه الأحزاب ليست كتلة متجانسة، بل تتكون من مصالح واتجاهات قد تكون متعارضة فيما بينها، لذلك فإنَّ عوامل استياء الناس لا تضاف بعضها إلى بعض وإنما تتناقض[143]، فالحزب الذي يسعى إلى تمثيل مختلف أشكال الاحتجاج قد يجد نفسه أمام مطالب متباينة يصعب التوفيق بينها، مما يحُد من قدرته على بناء قاعدة انتخابية مستقرة ومتجانسة.

أما العقبة الثانية فتتمثل في صعوبة الموازنة بين المحافظة على الخطاب الاحتجاجي واستقطاب الناخبين المعتدلين. فالحزب يحتاج إلى الاحتفاظ بمصداقيته لدى قواعده الاحتجاجية، لكنه في الوقت نفسه مطالب بتوسيع دائرة دعمه الانتخابي. ولذلك فإن ضرورة عدم إخافة الناخبين المتعاطفين الذين يتبنون تحليلات الحزب، لكنهم يخشون صيغتها الفظة ومبالغاتها[144]، مما يشكل تحديًا حقيقيًا أمام هذا النوع من الأحزاب. فكلما ازداد الخطاب راديكالية ارتفع خطر نفور الناخبين المعتدلين، وكلما اتجه الحزب نحو الاعتدال تعرض لانتقادات قواعده الأكثر تشددًا، وهو ما يجعلها أحزاب تعيش تحت رحمة شعبوية الشارع وتهوره.

[142] - المرجع نفسه.
[143] - المرجع نفسه، ص 373.
[144] - المرجع نفسه ،.

كما أن استمرار الأحزاب الاحتجاجية في تبني خطاب المعارضة الدائمة قد يؤدي مع مرور الوقت إلى تراجع فعاليتها السياسية، لأن الاحتجاج المستمر قد يفقد قدرته على التعبئة ويحول النشاط الحزبي إلى ممارسة رتيبة لا تحقق نتائج ملموسة. ويزداد هذا الخطر عندما ينتقل الحزب من موقع المعارضة إلى موقع المشاركة في السلطة أو التعاون معها، إذ يوجد خطر إثارة خيبة أمل الأعضاء المتشددين الذين انتسبوا للحزب منذ تأسيسه، وخطر إضعاف هويته الاحتجاجية نتيجة تسويات – يصفها معارضوها بالتلوثات – مع السلطة[145]، ولذلك فإن العديد من الأحزاب الاحتجاجية تجد نفسها أمام خيارين صعبين: إما الاستمرار في منطق الاحتجاج بما قد يقود إلى العزلة السياسية، وإما الانخراط في التسويات السياسية بما قد يفقدها جزءًا من هويتها الأصلية.

ومن ثم فإن التجارب السياسية المقارنة تبين أن العديد من الأحزاب الاحتجاجية انتهت إما إلى التراجع والانكماش نتيجة استمرارها في المعارضة دون قدرة على توسيع قاعدتها الانتخابية، أو إلى التحول التدريجي نحو أحزاب معتدلة تسعى إلى الاندماج في الحياة السياسية والمؤسساتية والتكيف مع متطلبات المنافسة الديمقراطية.

[145] - نفس المرجع السابق.

خلاصة

يتضح من خلال التصنيفات المختلفة للأحزاب السياسية أن هذه الأخيرة ليست تنظيمات متجانسة، بل تختلف من حيث بنيتها التنظيمية وقواعدها الاجتماعية وأهدافها وأساليب عملها. فقد ميزت التصنيفات الكلاسيكية، خاصة لدى موريس دوفرجيه، بين أحزاب الكوادر وأحزاب الجماهير، في حين أفرزت التحولات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة أنماطًا جديدة من الأحزاب تقوم على المهنية والبراغماتية والتكيف مع متطلبات المنافسة الانتخابية، مثل الأحزاب الإدارية والأحزاب الاحتجاجية.

وتبرز أهمية هذه التصنيفات في أنها تساعد على فهم طبيعة الأحزاب السياسية وأدوارها داخل النسق السياسي، كما تكشف عن مدى تأثرها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ورغم اختلاف أشكالها وأنماطها، فإن الأحزاب السياسية تظل الفاعل الأساسي في تنظيم المشاركة السياسية وتجسيد التمثيل الديمقراطي والتنافس على السلطة في الأنظمة السياسية المعاصرة.

05- وظائف الأحزاب السياسية:

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل السياسية في الأنظمة المعاصرة، بالنظر إلى الأدوار المتعددة التي تؤديها في تنظيم الحياة السياسية وربط المجتمع بمؤسسات الدولة. وقد ارتبط تطور الديمقراطية التمثيلية بتطور العمل الحزبي، حتى أصبحت الأحزاب السياسية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية الحديثة، باعتبارها الأداة الرئيسة لتأطير المواطنين وتجميع مطالبهم وتنظيم مشاركتهم في الشأن العام.

غير أن وظائف الأحزاب السياسية لا تتخذ الشكل نفسه في جميع الأنظمة السياسية، بل تختلف باختلاف طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، ومستوى التطور الديمقراطي، وشكل النظام الحزبي القائم. ففعالية الأحزاب وقدرتها على أداء أدوارها ترتبط بعوامل داخلية تتعلق ببنيتها التنظيمية ومواردها البشرية والمادية، كما ترتبط بعوامل خارجية تتمثل في درجة انفتاح النظام السياسي ومستوى التعددية السياسية وحدود المنافسة الانتخابية المتاحة.

وتزداد أهمية الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على التعددية والتداول السلمي على السلطة، حيث تضطلع بأدوار تتجاوز مجرد المشاركة في الانتخابات، لتشمل تأطير المواطنين، وصياغة البرامج السياسية، وتكوين النخب، والمساهمة في بلورة السياسات العامة والتعبير عن مختلف المصالح والاتجاهات داخل المجتمع. ومن ثم فإن العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية تعد علاقة عضوية؛ إذ قد توجد أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية، غير أن قيام ديمقراطية حقيقية وفعالة يظل رهينًا بوجود أحزاب سياسية قادرة على أداء وظائفها التمثيلية و التأطيرية والتنافسية.

وعليه، يمكن تصنيف وظائف الأحزاب السياسية إلى ثلاثة مستويات رئيسية، تتمثل في :الوظائف العامة للأحزاب السياسية، ووظائفها الانتخابية، ووظائفها المرتبطة بالعملية التمثيلية وصنع القرار السياسي.

-الوظائف العامة:

يقصد بالوظائف العامة تلك الأدوار الأساسية التي تبرر وجود الحزب السياسي داخل المجتمع والنظام السياسي، والتي بدونها يفقد الحزب جزءًا كبيرًا من مبررات وجوده وشرعيته السياسية. وتتمثل هذه الوظائف في جملة من الأدوار المرتبطة بالتأطير والتوعية والتعبئة السياسية وربط المواطنين بالحياة العامة، ومن أهمها:

.وظيفة التنشئة السياسية:

تُعد التنشئة السياسية من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، لأنها تسهم في تكوين الوعي السياسي لدى الأفراد وإدماجهم في الحياة العامة. فإذا كان التعليم يهدف إلى نقل المعارف والقيم والاتجاهات، فإن التنشئة السياسية تهدف إلى جعل تلك المعارف والقيم أكثر فاعلية وتأثيرًا في السلوك السياسي للأفراد[146]، من خلال تحويل الاهتمامات الفردية والخاصة إلى اهتمامات جماعية وعامة.

وفي هذا الإطار، تُعرف التنشئة السياسية بأنها العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد المعارف والقيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع، ويتعلمون من خلالها كيفية فهم النظام السياسي والتفاعل معه والمشاركة في مختلف أنشطته. كما تتضمن تعلم الناس كيف يبنون عالمهم السياسي وكيف يختارونه إن كان هناك مجال للاختيار[147] ، ومن خلال هذه الوظيفة تسهم الأحزاب السياسية في غرس الثقافة السياسية ونشر قيم المشاركة والمواطنة وتعزيز الانتماء إلى المجتمع السياسي.

إن عملية التنشئة السياسية لا تقتصر على نقل المعارف والمعلومات السياسية فحسب، بل تمتد إلى غرس القيم والاتجاهات والمشاعر المرتبطة بالنظام السياسي ومؤسساته، إذ تمثل وسيلة أساسية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع. ومن ثم فإن التنشئة آلية للتأثير في الثقافة السياسية السائدة في

[146] - إسماعيل علي سعد ، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة** ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية (مصر) 2001، ص 244.
[147] - المرجع نفسه ، ص 247.

المجتمع، سواء من خلال دعمها وتعديلها أو من خلال الإسهام في خلق ثقافة سياسية جديدة[148]، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على استقرار النظام السياسي أو على التحولات التي قد يشهدها مستقبلاً.

وتتولى عملية التنشئة السياسية مؤسسات اجتماعية متعددة، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، غير أن الأحزاب السياسية تحتل مكانة متميزة في هذا المجال، بالنظر إلى طبيعتها السياسية وقدرتها على التأثير المنظم والمستمر في المواطنين. فالحزب السياسي لا يكتفي بتلقين الأفكار والقيم السياسية، بل يعمل على تحويلها إلى مواقف وسلوكيات عملية من خلال تأطير الأفراد وإدماجهم في الحياة السياسية.

وتعتمد الأحزاب السياسية في أداء هذه الوظيفة على مختلف وسائل الاتصال والتواصل المتاحة، سواء عبر الصحف والمجلات والنشرات الحزبية، أو من خلال الإذاعة والتلفزيون ووسائل الاتصال الحديثة وشبكات الإنترنت، فضلاً عن الاتصال المباشر بالمواطنين عن طريق المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمناظرات واللقاءات الجماهيرية. ومن خلال هذه الوسائل تقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة أو الإسهام في خلق ثقافة سياسية جديدة[149] ، بما يخدم تصوراتها وبرامجها السياسية.

وتكسب هذه الوظيفة العمل الحزبي أهمية خاصة داخل المجتمع، لأنها تجعل الحزب فضاءً للتكوين والتأطير السياسي، وتسهم في تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، من أهمها:

- إنارة الرأي العام وتكوينه :من خلال تزويد المواطنين بالمعلومات والتحليلات السياسية التي تساعدهم على تكوين مواقفهم وآرائهم واتخاذ قراراتهم السياسية بصورة واعية .

[148] - jean baudouin , op.cit , p 66.

[149] - السيد عليوة ، منى محمود ، **المشاركة السياسية** ، القاهرة (مصر)، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية بالأهرام ، 2000، ص 66.

- تنشيط الحياة السياسية :إذ يؤدي تعدد الأحزاب وتنوع الأفكار والبرامج التي تطرحها إلى إثراء النقاش العمومي وتوسيع دائرة المشاركة السياسية داخل المجتمع .

- تكوين النخب والقيادات السياسية :حيث تمثل الأحزاب مدرسة لإعداد الكوادر السياسية وتأهيلها لتحمل المسؤوليات التمثيلية والحكومية في حال وصول الحزب إلى السلطة أو مشاركته فيها .

- ترشيد السلوك السياسي وعقلنة المنافسة :من خلال غرس قيم الحوار والتسامح وقبول الآخر واحترام قواعد المنافسة الديمقراطية، بما يسهم في تحويل الصراع السياسي من صراع قائم على الإقصاء أو العنف إلى تنافس سلمي ومنظم على السلطة[150] .

-وظيفة التجنيد السياسي:

ينتج عن وظيفة التنشئة السياسية تكوين رصيد بشري من القيادات والمناضلين والأفراد المتشبعين بفكرة الحزب ومشروعه السياسي، والقادرين على فهم رهانات الواقع السياسي والتفاعل معها. فالحزب، من خلال نشاطه التأطيري والتكويني، لا يكتفي بنشر أفكاره داخل المجتمع، وإنما يعمل كذلك على إعداد عناصر مؤهلة يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة إلى تولي المسؤوليات العامة، سواء في صياغة السياسة العامة أو تنفيذها، وذلك متى تمكن الحزب من بلوغ موقع مؤثر داخل منظومة الحكم.

ويقصد بوظيفة التجنيد السياسي العملية التي يتم من خلالها اختيار الأفراد وإعدادهم وتوجيههم لشغل المناصب السياسية المختلفة، وهي الحالة التي يتم فيها تقلد الأفراد للمناصب السياسية سواء سعوا إليها بدافع ذاتي أو وجههم إليها آخرون[151]. ومن ثم فإن الحزب السياسي يعد إحدى أهم قنوات إنتاج النخب السياسية وتجديدها، لأنه يوفر لأعضائه مجالًا لاكتساب الخبرة السياسية والتدرج في المسؤوليات قبل الانتقال إلى ممارسة الوظائف العامة داخل المؤسسات المنتخبة أو التنفيذية.

[150] - صباح مصطفى المصري ، مرجع سابق ، ص 213-214 (بالتصرف)

[151] - السيد عليوة ، منى محمود ، مرجع سابق ، ص 60.

وتُعد وظيفة التجنيد السياسي من أهم الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، ويمكن أن تتخذ شكلين أساسيين:

- تجنيد الأنصار والمؤيدين :ويتم ذلك من خلال حشد عدد كبير من الناخبين وإقناعهم بالمشروع السياسي للحزب، بما يؤدي إلى انتقالهم من مجرد متلقين لأفكاره إلى مدافعين عنها ومنخرطين في نشرها. وبهذا المعنى يتحول هؤلاء إلى رصيد انتخابي للحزب، كما يشكل اتساعهم دليلًا على قوة حضوره وانتشار أفكاره داخل المجتمع.
- تجنيد القيادات والنخب السياسية :حيث يسمح هذا الحشد للحزب بالحصول على مكانة معتبرة داخل الوعاء الانتخابي، بما يتيح لأعضائه تقلد مناصب قيادية، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، محلية أو وطنية. وكلما أحسن الحزب اختيار عناصره وتكوينها وتقديمها للمسؤولية، زادت فرص بقائه داخل المؤسسات المنتخبة والهيئات الحكومية لعهدات متتالية.

وعليه، فإن التجنيد السياسي لا يقتصر على تعبئة الناخبين أو اختيار المرشحين فحسب، بل يمثل آلية أساسية لضمان استمرارية الحزب وتجديد نخبه وترسيخ حضوره داخل الحياة السياسية.

.وظيفة المشاركة السياسية:

تُعد المشاركة السياسية إحدى الوظائف الجوهرية التي تضطلع بها الأحزاب السياسية، لأنها تفتح أمام المواطنين مجال الانخراط في عملية التأثير على الأوضاع السياسية وصناعة القرار العام. فالأحزاب لا تكتفي بتأطير المواطنين أو تجنيد النخب، بل تعمل كذلك على تحويل الأفراد من مجرد متلقين للقرارات السياسية إلى فاعلين قادرين على التعبير عن مواقفهم والمساهمة في توجيه الشأن العام.

ويُعَرف صامويل هنتغتون المشاركة السياسية بأنها "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار، سواء كان هذا النشاط فرديًا أم جماعيًا، منظمًا أم عفويًا، متصلًا أم

منقطعًا، سلميًا أم عنيفًا، شرعيًا أم غير شرعي، فعالًا أم غير فعال"[152] . ويكشف هذا التعريف عن اتساع مفهوم المشاركة السياسية، فهي لا تنحصر في التصويت الانتخابي فقط، بل تشمل مختلف صور النشاط التي يسعى المواطن من خلالها إلى التأثير في السلطة وقراراتها.

كما يدل مفهوم المشاركة السياسية على جملة الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أعضاء المجتمع بقصد التأثير في اختيار الحكام أو في السياسات العامة أو في القرارات التي تمس حياتهم الجماعية[153] . ومن هذا المنطلق، تمثل الأحزاب السياسية إحدى أهم القنوات المنظمة للمشاركة، لأنها تمنح المواطنين إطارًا مؤسسيًا للتعبير عن مطالبهم، وتساعدهم على الانتقال من الفعل الفردي المتفرق إلى الفعل الجماعي المنظم.

وتتخذ المشاركة السياسية، من حيث درجة الانخراط في الحياة العامة، عدة أشكال أو مستويات متدرجة، تختلف بحسب وعي الأفراد واهتمامهم بالشأن السياسي واستعدادهم للمساهمة فيه. ويمكن إجمال هذه المستويات فيما يلي:

- ممارسة النشاط السياسي :ويقصد بها الانخراط المباشر والمنتظم في الحياة السياسية، وذلك من خلال الانتساب إلى تنظيم سياسي، كالحزب أو الجمعية أو غيرهما من الأطر المنظمة، والمساهمة في مختلف أنشطتها، كالحملات الانتخابية، والندوات، والمؤتمرات، والدعاية السياسية، وتقديم العرائض المطلبية، فضلًا عن المشاركة في التصويت الانتخابي. ويمثل هذا المستوى أعلى درجات المشاركة المنظمة، لأنه يعبر عن انتقال المواطن من موقع المتابع إلى موقع الفاعل داخل المجال السياسي.
- الاهتمام بالنشاط السياسي :ويشمل الأفراد الذين لا ينخرطون بالضرورة في تنظيمات سياسية، لكنهم يتابعون مجريات الحياة السياسية ويستجيبون للدعاية الحزبية، خاصة من خلال التصويت في

[152] - عبد الله نقرش ،" إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي مقاربة نظرية " ، **مجلة دراسات للعلوم الإنسانية و الاجتماعية** (الأردنية) المجلد 32،العدد 03، 2005 ،ص 518.

[153] - سامية خضر صالح ، **المشاركة السياسية و الديمقراطية** ، سلسلة كتب عربية ،في www.kotobarabia.com ، 2005، ص 18.

الانتخابات أو متابعة النقاشات العامة والبرامج السياسية. ويعكس هذا المستوى مشاركة أقل كثافة من سابقتها، لكنها تبقى مهمة لأنها تحافظ على صلة المواطن بالشأن العام وتجعله جزءًا من العملية السياسية.

- الهامشيون في العمل السياسي :وهم الأفراد الذين لا يولون اهتمامًا مستمرًا بالحياة السياسية، ولا يشعرون عادة بأنهم معنيون مباشرة بها، إلا في الحالات التي يدركون فيها وجود خطر أو تهديد يمس مصالحهم أو أوضاعهم الاجتماعية. ولذلك تكون مشاركتهم ظرفية ومحدودة، وتظهر غالبًا كرد فعل على أوضاع معينة أكثر مما تكون نتيجة وعي سياسي منظم.
- التطرف السياسي :ويمثل هذا المستوى خروجًا عن الأشكال السلمية والقانونية للمشاركة، إذ يلجأ أصحابه إلى ممارسة العمل السياسي باستخدام العنف أو خارج الأطر القانونية المشروعة[154]. وتعمل الدول و المجتمعات على مواجهتها بتوسيع دائرة الادماج السياسي، والقوة الصلبة المشروعة.

ويظهر موقع الأحزاب السياسية في وظيفة المشاركة السياسية من خلال قدرتها على تحويل هذه المشاركة، بمختلف مستوياتها وأشكالها، إلى فعل منظم ومؤطر داخل الحياة العامة. فالأحزاب تمنح المواطن أداة عملية لتنظيم نفسه مع غيره من الأفراد الذين يشاركونه الطروحات والآراء والاتجاهات الفكرية والسياسية نفسها، بما يسمح بالانتقال من المشاركة الفردية المحدودة إلى المشاركة الجماعية المنظمة. ومن ثم فإن الحزب السياسي لا يكتفي بإثارة اهتمام المواطنين بالشأن العام، بل يوفر لهم إطارًا مؤسسيًا للتعبير عن مواقفهم والمساهمة في التأثير على القرارات والسياسات العامة.

وفي هذا السياق، تؤدي الأحزاب السياسية دورًا أساسيًا في توجيه المشاركة نحو المسارات القانونية والسلمية، فهي" تقدّم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية، وهي التي تقدم لها

[154] - السيد عليوة ، منى محمود ، مرجع سابق ، ص 22-23 (بالتصرف).

البرامج السياسية والطرق السلمية لتنفيذها"[155]. وبذلك تساعد الناخبين على المفاضلة بين البدائل السياسية المتاحة، سواء تعلق الأمر بالأشخاص المرشحين أو بالبرامج التي يعرضونها، مما يجعل المشاركة السياسية أكثر وعيًا وتنظيمًا وارتباطًا بالاختيار الديمقراطي.

كما يتجلى دور الأحزاب في ضمان التغطية المادية والمعنوية للمترشحين المعنيين بالانتخابات، من خلال توفير وسائل الاتصال بالجماهير، وتحمل النفقات المالية اللازمة للحملات، وتنظيم الدعاية الانتخابية، وعرض البرامج والمواقف على الرأي العام. وبفضل هذه الأدوار يصبح من الميسور على الناخبين التعرف على الأحزاب والمترشحين المتنافسين، ومقارنة برامجهم واتجاهاتهم، ثم اختيار من يرونه الأفضل والأقدر على التعبير عن مصالحهم وتطلعاتهم داخل المؤسسات المنتخبة.

. وظيفة تجميع المصالح:

إذا كانت المشاركة السياسية تهدف إلى إدماج الأفراد والجماعات داخل المنظومة السياسية بقصد التأثير في قراراتها وتوجهاتها، فإن وظيفة تجميع المصالح تمثل العملية الملازمة لهذه المشاركة والمكملة لها. ويقصد بتجميع المصالح العمل على رصد المطالب الاجتماعية المختلفة وتنسيقها وتنظيمها، باعتبارها تعبر عن " حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة"[156] ، ثم تحويلها إلى بدائل سياسية وبرامج عملية يمكن عرضها على النظام السياسي بوصفها مدخلات قابلة للصياغة والتنفيذ ضمن السياسة العامة.

ولا تنفرد الأحزاب السياسية وحدها بهذه الوظيفة، إذ يمكن أن تضطلع بها مؤسسات رسمية، كالسلطات التشريعية والتنفيذية والمجالس المنتخبة، كما قد تقوم بها فواعل غير رسمية، مثل جماعات المصالح والنقابات والجمعيات والمواطنين. غير أن الأحزاب السياسية تحتل موقعًا متقدمًا في هذه العملية، لأنها تمتلك من التنظيم

[155] - صباح مصطفى المصري ، مرجع سابق ، ص 221.

[156] - محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي** ، الجزائر ، بدون ناشر ، 1997، ص 135.

والانتشار والقدرة على التعبئة ما يجعلها أقدر على جمع المطالب المتفرقة، وصياغتها في صورة برامج سياسية أو مقترحات قابلة للتداول داخل المؤسسات.

وتحتل وظيفة تجميع المصالح مكانة مركزية في عمل الأحزاب السياسية، لأنها ترتبط مباشرة بسعيها إلى كسب ثقة الناخبين والوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها. فالحزب لا يقدم نفسه بوصفه تنظيمًا انتخابيًا فقط، بل باعتباره أداة للدفاع عن المطالب العامة والتعبير عن المصالح الاجتماعية المختلفة. غير أن هذه الوظيفة قد تضع النظام السياسي أمام ضغوط متزايدة، خاصة عندما تتعدد المطالب أو تتعارض فيما بينها، إذ تتحول تلك الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكاناته أو بسبب كثرتها وكثافتها[157].

ومن ثم فإن الحزب السياسي الفعال هو الذي يمتلك الأجهزة والآليات القادرة على رصد المطالب الاجتماعية، وفرزها، وتنسيقها، ثم بلورتها في شكل بدائل واقتراحات موجهة إلى صانعي السياسة العامة، أو إدراجها ضمن برنامجه الانتخابي والسعي إلى تنفيذها عند وصوله إلى الحكم. وكلما نجح الحزب في أداء هذه الوظيفة المعقدة، زادت قدرته على كسب التأييد الشعبي وتعزيز رصيده الانتخابي.

وتكتسب وظيفة تجميع المصالح أهمية خاصة في المجتمعات التي تعرف تعددًا اجتماعيًا أو انقسامات سياسية وثقافية، لأن الأحزاب السياسية تستطيع نقل المطالب المختلفة، حتى وإن كانت متعارضة، إلى مجال التنافس السلمي والمنظم. وبذلك تساهم في تحويل الخلافات الاجتماعية إلى برامج ومواقف قابلة للنقاش داخل المؤسسات، بدل أن تتحول إلى صراعات مفتوحة تهدد استقرار المجتمع والنظام السياسي.

-02وظائف الأحزاب كآلات انتخابية:

[157] - المرجع نفسه ، ص 136.

على الرغم من أن الديمومة والاستمرارية تعدان من الخصائص الأساسية للأحزاب السياسية، باعتبارها تنظيمات لا يقتصر نشاطها على لحظة انتخابية معينة، بل يمتد إلى مجالات سياسية واجتماعية وثقافية متعددة، فإن هذه الاستمرارية تبرز بصورة أكثر وضوحًا عشية الاستحقاقات الانتخابية. ففي هذه المرحلة ترتفع درجة النشاط الحزبي إلى أعلى مستوياتها، مقارنة بالفترات العادية، لأن الانتخابات تمثل المظهر الأكثر وضوحًا لنشاطها في النظم الديمقراطية التعددية[158] . ومن ثم تدخل الأحزاب في حالة تعبئة واستعداد لخوض منافسة انتخابية تتحدد على ضوئها مكانتها داخل المجالس المنتخبة طوال العهدة الانتخابية، كما ينعكس ذلك على صورتها لدى المجتمع والنظام السياسي.

وتكتسي المرحلة السابقة للانتخابات أهمية خاصة بالنسبة لكل حزب سياسي، سواء كان في موقع الحكم أو في موقع المعارضة. فالحزب الحاكم يسعى من خلالها إلى تعزيز موقعه والمحافظة على تقدمه داخل المؤسسات، بينما تعمل أحزاب المعارضة على تحسين مواقعها الانتخابية أو الوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. ولهذا تتحول الانتخابات إلى لحظة اختبار حقيقية لقدرة الحزب على التعبئة والتنظيم والتواصل مع الناخبين.

وفي هذا الإطار، تضطلع الأحزاب السياسية بعدد من الوظائف الانتخابية، من أهمها:

.اختيار مرشحي الحزب:

تقوم الأحزاب السياسية، في إطار النظام التمثيلي، بتركيز جهودها على عملية انتقاء المرشحين الذين ستعتمد عليهم في خوض الانتخابات، والذين يتولون، في حال فوزهم، تمثيل الحزب داخل المجالس المنتخبة أو المشاركة في إدارة المؤسسات العامة. وتعد هذه العملية من أهم وظائف الأحزاب كآلات انتخابية، لأنها تحدد نوعية النخب التي تقدمها الأحزاب للناخبين، ومدى قدرتها على التعبير عن تطلعاتهم والاستجابة لمطالبهم.

[158] - فليب برو ، المرجع السابق ، ص 376.

صحيح أن الأحزاب السياسية لا تنفرد وحدها بتقديم المرشحين للانتخابات، إذ قد يشارك مترشحون مستقلون في المنافسة الانتخابية، وقد يحقق بعضهم النجاح دون دعم حزبي مباشر، غير أن أغلب المرشحين الفائزين في الأنظمة التعددية يكونون عادة مرشحين من قبل أحزاب قائمة وقوية. ويرجع ذلك إلى أن الحزب يوفر للمرشح إطارًا تنظيميًا وسياسيًا يساعده على خوض المنافسة، كما يمنحه علامة سياسية وبرنامجًا واضحًا يمكن الناخب من التعرف على توجهاته ومواقفه.

وتسعى الأحزاب عند اختيار مرشحيها إلى انتقاء العناصر التي تتوافر فيها الكفاءة العلمية والعملية والقدرة على ممارسة المسؤوليات العامة، لأن المواطنين لا ينتظرون من ممثليهم مجرد أفكار أو شعارات، بل يتطلعون كذلك إلى خدمات وتنمية وحسن تسيير للمؤسسات. ولذلك فإن حسن اختيار المرشحين يعد مؤشرًا على جدية الحزب وقدرته على تقديم نخبة مؤهلة لإدارة الشأن العام.

كما أن الحزب، حين يختار مرشحيه ويقدمهم للناخبين تحت علامته السياسية، يمنح نوعًا من الضمان السياسي والأخلاقي للهيئة الناخبة، لأنه يتحمل جزءًا من المسؤولية عن أدائهم وبرامجهم والتزاماتهم. فالأحزاب حينما تنجز هذه المهام باختيار المرشحين الذين يحملون علاماتها السياسية، تقدم للناخب ضمانًا بأنها تتحمل مسؤولية إنجاز أعمالهم الإدارية وتنفيذ برامجهم[159].

ومن جهة أخرى، يستفيد المرشحون من الأحزاب التي ترشحهم وتقدمهم إلى الناخبين، خاصة عندما لا تكون لهم صلات اجتماعية واسعة أو حضور محلي كاف. فالحزب يوفر لهم الوسائل المادية والمعنوية الضرورية للدعاية والتعريف بهم، ويساعدهم على كسب ثقة المواطنين[160]. وبهذا المعنى تؤدي الأحزاب السياسية دورًا فعالًا في بناء النظام التمثيلي، لأنها تشكل حلقة وصل بين الناخبين والمترشحين، وتمنح العملية الانتخابية إطارًا منظمًا ومفهومًا.

[159] - marcel prélot ,op.cit,p 432

[160] - ibid .

وتختلف أهمية دور الحزب في اختيار المرشحين باختلاف طبيعة النظام الحزبي القائم. ففي نظام الحزب الواحد يكتسي هذا الدور أهمية قصوى، لأن الحزب يكون المسيطر على الحياة السياسية والمحتكر لقنوات الترشيح والوصول إلى المؤسسات. فالحزب هنا يمثل الممر الوحيد تقريبًا لإمكانية الترشح، مما يجعل الحصول على هذه الفرصة أمرًا صعبًا بالنسبة لعموم المواطنين. أما في ظل النظم الديمقراطية التعددية، فإن دخول المنافسة الانتخابية لا يتم عبر حزب واحد فقط، بل من خلال أحزاب متعددة، كما يمكن أن يتم أحيانًا بصفة مستقلة عن الأحزاب، وفق ما يسمح به القانون الانتخابي.

غير أن مركز الحزب في عملية اختيار المرشحين قد يتراجع في بعض الحالات، خاصة عندما يتعلق الأمر بشخصية ذات قوة انتخابية أو نفوذ اجتماعي واضح، تسعى مختلف الأحزاب إلى استقطابها وترشيحها تحت اسمها. وتظهر هذه الظاهرة بصفة خاصة في التجمعات السكانية الصغيرة، كالقرى والأرياف، حيث تكون الروابط الاجتماعية والعائلية والمحلية أقوى من الانتماءات الحزبية، فيتم توظيف هذه الروابط لصالح المرشح، وقد يستفيد الحزب منها انتخابيًا أكثر مما يؤثر هو في اختيار الناخبين.

وعليه، فإن العامل الحزبي ليس وحده المحدد لعملية اختيار المرشحين، بل توجد عوامل أخرى تعزز دور الحزب أو تحد منه، ومن أبرزها:

- طبيعة القانون الانتخابي :فقد يتضمن القانون الانتخابي شروطًا تجعل الترشيح مرتبطًا بالأحزاب السياسية، كما في حالة حظر الترشح المستقل أو اشتراط التقدم بقوائم مغلقة ومكتملة، مما يجعل عملية الترشيح مرتبطة أساسًا بالمؤسسات الحزبية. كما أن اشتراط دعم طلبات الترشح المستقل بعدد معتبر من توقيعات الناخبين قد يدفع بعض المرشحين إلى تفضيل الترشح تحت الراية الحزبية.
- اتساع حجم الدائرة الانتخابية :فكلما كانت الدائرة الانتخابية واسعة، زادت أهمية الحزب في دعم المرشح، لأن الحزب يمتلك هياكل تنظيمية وشبكات اتصال تساعد على الوصول إلى عدد أكبر من الناخبين، وهو ما يصعب على المرشح الفرد القيام به بإمكاناته الخاصة.

- قوة الحزب في منطقة معينة :إذ إن تمتع الحزب بحضور قوي داخل منطقة انتخابية يجعله قطبًا رئيسيًا يتنافس الأفراد على نيل ثقته وترشيحه، لأن الانتماء إلى حزب قوي يرفع من فرص النجاح الانتخابي ويمنح المرشح دعمًا تنظيميًا وسياسيًا مهمًا[161].

ويمكن حصر طرق اختيار المترشحين داخل الأحزاب السياسية في منهجيتين أساسيتين هما:

.الاختيار عبر لجنة حزبية:

تلجأ بعض الأحزاب السياسية إلى تشكيل ما يعرف بـ" لجنة الترشيحات"، وهي لجنة تتكون من أعضاء داخل الحزب تتوافر فيهم الشروط التي تحددها لوائحه الداخلية، ويُعهد إليها بانتقاء المرشحين الذين سيمثلون الحزب في الانتخابات. وتتم هذه الطريقة غالبًا دون الرجوع الواسع إلى القواعد الحزبية، مما يجعل قرار الترشيح مركزًا في يد نخبة محدودة داخل التنظيم.

وتشير هذه الطريقة إلى أن عملية اختيار المرشحين قد تتم من قبل أوليغارشية* حزبية ضيقة، تمارس نوعًا من اختيار الزملاء أو المقربين داخل الحزب. ولذلك تنتشر هذه الآلية بصفة خاصة في أحزاب الكوادر[162] ، حيث يكون للقيادات والنخب الحزبية دور حاسم في تحديد من يحق له حمل العلامة السياسية للحزب وخوض المنافسة الانتخابية باسمه.

---

[161] - ibid , p 390.

* - أوليغارشية: يقصد بالأوليغارشية تركّز السلطة أو النفوذ السياسي في يد أقلية محدودة تمتلك موارد تفوق موارد بقية الأفراد داخل الجماعة أو التنظيم، بما يسمح لها بالتأثير الحاسم في عملية اتخاذ القرار وتوجيه مسار المؤسسة أو النظام السياسي.
أنظر:

- Jeffrey A. Winters ، ***Oligarchy*** ،Cambridge University Press, Cambridge, ed 2012, p 6.

[162] - marcel prélot ,op.cit, p 468.

.الاختيار عن طريق القاعدة الحزبية:

تقوم هذه الطريقة على إشراك القواعد الحزبية في عملية اختيار المرشحين، وذلك من خلال انتخابات أولية داخل هياكل الحزب، كما هو معمول به في بعض النظم، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشارك المنتسبون إلى الحزب في اختيار من سيمثلونه في الاستحقاقات الانتخابية. وقد تتم هذه العملية كذلك عن طريق عقد مؤتمرات وطنية أو محلية يساهم فيها أعضاء الحزب، ويتم خلالها اختيار المرشحين عن طريق الانتخاب، بما يجعل هذا الأسلوب أقرب إلى تجسيد الديمقراطية داخل الحزب نفسه[163].

وتعد هذه الطريقة أكثر ملاءمة للأحزاب الكبيرة التي تمتلك قاعدة عضوية واسعة وهياكل تنظيمية منتشرة، لأنها تتيح مشاركة أوسع في القرار الحزبي وتقلل من احتكار القيادة لعملية الترشيح. غير أن فعاليتها قد تكون محدودة داخل الأحزاب الصغيرة، التي تفتقر غالبًا إلى قاعدة تنظيمية واسعة أو إلى آليات داخلية كافية لتنظيم هذا النوع من الاختيار.

وعليه، فإن عملية انتقاء المرشحين داخل الأحزاب السياسية تتراوح بين مفهومين أساسيين:

يتمثل الأول في مستوى المركزية، أي تحديد المستوى الحزبي الذي يسيطر على عملية الاختيار، هل هو المستوى المركزي أم المحلي. أما المفهوم الثاني فيتعلق بـ مستوى المشاركة، أي تحديد الجهة التي تملك سلطة الانتقاء داخل كل مستوى، هل هم الأعضاء العاديون أم القيادات الحزبية[164]. ومن خلال هذين المفهومين يمكن التمييز بين أحزاب تجعل قرار الترشيح بيد القيادة المركزية، وأخرى تمنح القواعد المحلية أو الأعضاء دورًا أوسع في اختيار المرشحين.

ومهما تكن الطريقة المعتمدة في الاختيار، فإن الأحزاب السياسية تراعي عادة جملة من المعايير عند انتقاء مرشحيها، من بينها القدرات الشخصية، كمهارة الخطابة والقدرة على الإقناع، ومستوى القبول الذي يحظى به

[163] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق ، ص 210.

[164] - شبكة المعرفة الانتخابية ، **الأحزاب السياسية والمرشحون** ، في www.aceproject.org . ، متصفح في 2012/05/28.

المرشح داخل الدائرة الانتخابية، فضلًا عن كفاءته العلمية وخبرته العملية وقدرته على التواصل مع الناخبين. غير أن هذه المعايير لا تحظى دائمًا بالوزن نفسه لدى جميع الأحزاب، إذ قد تركز بعض الأحزاب على الكفاءة والخبرة، بينما تعطي أخرى الأولوية للنفوذ الاجتماعي أو القدرة المالية أو الولاء الحزبي.

ومع ذلك، تبقى هذه المعايير نسبية إلى حد بعيد، لأنها تخضع لطبيعة الحزب وبنيته الداخلية والفئات النافذة فيه. فقد تتحول بعض الأحزاب، خاصة في فترات الترشيحات الانتخابية، إلى ما يشبه النوادي السياسية التي تنتظر لحظة توزيع الترشيحات، فتتصاعد داخلها المنافسة بين الطامحين إلى الترشح، وقد تتحول هذه المنافسة إلى صراع حاد يفرغ وظيفة الاختيار من مضمونها الديمقراطي. وفي مثل هذه الحالات لا تكون الأحزاب دائمًا هي التي تنتقي مرشحيها بصورة مستقلة، بل قد تتدخل أطراف خارجية أو قوى مالية واجتماعية نافذة للتأثير في القرار الحزبي وتوجيهه.

.مرافقة المترشحين أثناء الحملات الانتخابية:

تأتي مرحلة مرافقة المترشحين أثناء الحملات الانتخابية بعد عملية اختيار المرشحين وقبل موعد الاقتراع العام، وهي مرحلة تكتسي أهمية كبيرة في العمل الحزبي، لأن الحزب ينتقل فيها من مرحلة الانتقاء الداخلي إلى مرحلة المنافسة العلنية أمام الهيئة الناخبة. ويكون دور الأحزاب السياسية في هذه المرحلة هو الوقوف إلى جانب مرشحيها، وتوفير الدعم التنظيمي والمادي والمعنوي لهم، بهدف تحقيق أفضل النتائج الممكنة والفوز بأكبر عدد من المقاعد داخل المجالس المنتخبة.

وتُعرَّف الدعاية الانتخابية أو الحملة الانتخابية بأنها " مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الحزب أو المرشح السياسي أثناء الفترة الانتخابية، بهدف إمداد جمهور الناخبين بالمعلومات الكافية عن المرشح وبرنامج الحزب وسياساته وأهدافه" [165]. ومن ثم فإن الحملة الانتخابية لا تقتصر على التعريف بالأشخاص المرشحين، بل تشمل كذلك عرض البرنامج السياسي للحزب وشرح أهدافه وإقناع الناخبين بجدوى التصويت لصالحه. ولذلك تدرك

[165] - صباح مصطفى المصري ، مرجع سابق ، ص 248.

الأحزاب السياسية أهمية هذه المرحلة، فتعمل على حشد الأنصار وتعبئة المؤيدين وحث المواطنين على المشاركة في التصويت، خاصة أن ضعف الإقبال الانتخابي قد يؤدي إلى فقدان المجالس المنتخبة جانبًا من مشروعيتها السياسية والشعبية.

وتبرز هذه الوظيفة بصفة خاصة في النظم الديمقراطية التعددية التنافسية، حيث تكون الانتخابات مفتوحة على احتمالات متعددة، ويكون للناخبين دور فعلي في تحديد نتائجها. أما في ظل الأنظمة التسلطية أو أنظمة الحزب المسيطر، فإن هذه الوظيفة تفقد جزءًا كبيرًا من معناها، لأن المنافسة تكون محدودة أو موجهة مسبقًا. وتتميز مرحلة مرافقة المترشحين أثناء الحملة الانتخابية بخاصيتين أساسيتين هما: تمويل الحملة الانتخابية والدعاية للمرشحين.

.تمويل الحملة الانتخابية:

تدرك الأحزاب السياسية، وهي تدخل حلبة المنافسة الانتخابية، أن خوض الانتخابات يرتب عليها تكاليف مادية ومعنوية كبيرة، ولا سيما من الناحية المالية. فالمال يعد من أهم عناصر الحملة الانتخابية، لأنه يمكّن الحزب من تنظيم أنشطته الدعائية والتواصلية والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين. ولهذا قيل إن الدعم المادي يمثل " سلاح المعركة الانتخابية"[166]، نظرًا لما تَتطلبه الحملات من موارد مالية لتغطية مختلف النفقات.

وتحتاج الأحزاب السياسية، خاصة أثناء الانتخابات، إلى مبالغ معتبرة لتسيير حملاتها، وتختلف قدرتها على ذلك بحسب قوتها التنظيمية ومواردها المالية. فالأحزاب القوية غالبًا ما تخصص أجهزة أو لجانًا مستقلة لتدبير الجوانب المالية للحملة، وجمع الموارد وتوزيعها على المرشحين والدوائر الانتخابية. أما الأحزاب الضعيفة أو حديثة النشأة فقد تعجز عن تغطية متطلبات الحملة الانتخابية، فتجد نفسها مضطرة إلى البحث عن مصادر دعم إضافية أو الاعتماد على إمكانات مرشحيها الخاصة.

[166] - عمرو حلمي فهمي ، **الانتخابات وتأثيرها في الحياة السياسية والحزبية** ،الطبعة الثانية، عين شمس(مصر)،كلية الحقوق جامعة عين شمس ، 1991، ص 227.

تتنوع مجالات الإنفاق الانتخابي من حزب إلى آخر ومن مرحلة انتخابية إلى أخرى، وتشمل مختلف الأنشطة الدعائية والتنظيمية، كطباعة الملصقات والمطويات، ونشر الإعلانات في الجرائد ووسائل الإعلام، وتنظيم التجمعات واللقاءات الشعبية، وحشد الأنصار في المؤتمرات الانتخابية، وتوفير وسائل النقل، وفتح مقرات مؤقتة أو دائمة في الأحياء والمناطق المختلفة. كما أدى تطور وسائل الاتصال والإشهار السياسي إلى زيادة تكاليف الحملات، إذ أصبح على المرشحين والأحزاب مواكبة وسائل الدعاية الحديثة التي يستخدمها منافسوهم، حتى لا يفقدوا القدرة على التأثير في الناخبين أو الحضور في المجال العام.

ومن ثم فإن تمويل الحملة الانتخابية لا يعد مسألة تقنية فحسب، بل يمثل عنصرًا مؤثرًا في تكافؤ الفرص بين الأحزاب والمرشحين. فكلما كانت الموارد المالية متاحة ومنظمة وشفافة، تمكن الحزب من إيصال رسالته السياسية بصورة أفضل، أما إذا غابت الرقابة أو اختل توازن الإنفاق، فقد تتحول المنافسة الانتخابية إلى مجال تتحكم فيه القدرة المالية أكثر من البرامج والكفاءات.

يزداد دور المال في الحملات الانتخابية بالنظر إلى حاجة الأحزاب والمترشحين إلى تقليص المسافة بينهم وبين الناخبين، والوصول إلى أوسع نطاق ممكن داخل الجغرافيا الانتخابية. فكلما اتسعت الدائرة الانتخابية وتعددت وسائل التواصل والدعاية، ازدادت الحاجة إلى موارد مالية تسمح بتنظيم اللقاءات، ونشر البرامج، وتغطية تكاليف التنقل والإشهار والاتصال السياسي.

ومن ثم فإن التنافس الانتخابي لا يكون سياسيًا وبرامجيًا فقط، بل قد يتحول كذلك إلى تنافس مالي له أثر واضح في حسم نتائج المعركة الانتخابية. فقد أظهرت التجارب العملية أن فرص الفوز قد تزداد كلما ارتفع حجم الإنفاق الانتخابي، إذ كلما كان المرشح ثريًا ازدادت فرصته في الفوز، وكلما أنفق الحزب أكثر كانت فرصة نجاح مرشحيه أفضل[167]. غير أن ترك هذا المجال دون ضوابط يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين المترشحين والأحزاب، ويجعل القدرة المالية عاملًا حاسمًا في المنافسة بدلًا من الكفاءة والبرامج السياسية. ولهذا تتدخل

[167] - صباح مصطفى مصري ، مرجع سابق ، ص 251.

الدول عادة بسن قوانين تحدد سقف النفقات الانتخابية بحسب طبيعة الاستحقاق، سواء كان محليًا أو تشريعيًا أو رئاسيًا، وتقرر جزاءات في حالة تجاوز هذه السقوف أو مخالفة قواعد التمويل*.

ورغم وجود هذه القيود القانونية، فإن الأحزاب والمترشحين قد يلجؤون إلى ابتكار أساليب متعددة لإخفاء مصادر التمويل الحقيقية أو تقليل حجم الإنفاق المعلن. ولذلك تظل العلاقة بين المال والسياسة علاقة يحيط بها قدر كبير من الغموض والريبة، خاصة عندما تتداخل مصالح رجال المال والأعمال مع مصالح الأحزاب والمرشحين الذين قد يصبحون لاحقًا حكامًا أو صناع قرار. وقد عبّر عضو الكونغرس الأمريكي مارك هانا عن أهمية المال في السياسة بعبارته الساخرة الشهيرة: " هناك أمران مهمان في السياسة: الأول هو المال، أما الثاني فقد نسيته "[168].

تزداد خطورة تمويل الحملات الانتخابية عندما تكون مصادر التمويل مشبوهة أو غير مشروعة، كقبول أموال من جهات إجرامية منظمة، مثل تجار المخدرات أو الجماعات الإرهابية أو الحكومات الأجنبية[169]، أو تلقي أموال من أصحاب مصالح مقابل حماية امتيازاتهم أو تسهيل استثماراتهم بعد وصول المرشحين إلى مواقع القرار المحلي أو الوطني. وفي مثل هذه الحالات يتحول التمويل السياسي من وسيلة لدعم المنافسة الانتخابية إلى مدخل للفساد والتأثير غير المشروع في القرار العام.

ولا يقتصر فساد التمويل السياسي على مصادر الأموال فقط، بل يمتد كذلك إلى أوجه الإنفاق الانتخابي. فقد تلجأ بعض الأحزاب أو المترشحين إلى تقديم رشاوى مباشرة أو غير مباشرة للناخبين أو لبعض موظفي العملية

---

* - أنظر المواد 115- 122 من القانون العضوي رقم 26-05 المؤرخ في 14 أفريل 2026، يعدل ويتمم الأمر 21-01 المؤرخ في 10 مارس2021، والمتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات ، المعدل والمتمم، **الجريدة الرسمية**، العدد 24، الصادر في 04 افريل 2026.

[168] - رغيد الصلح، **" تمويل الأحزاب السياسية في الدول العربية "** ، (ورقت قدمت إلى مجموعة العمل حول البرلمان وإصلاح قانون الأحزاب السياسية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 2008) ص 05.

[169] - ماركين واليكي **" التمويل السياسي والفساد "** ، (سلسلة الأوراق البيضاء للتمويل السياسي ، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات،2001) في www.ifes.org ، متصفح يوم 2012/05/29.

الانتخابية، أو تقديم حوافز مادية مختلفة للجمهور، كالهدايا والطعام أو الوعود بوظائف قصيرة الأجل[170]، مستغلين حالات الحاجة وضعف الوعي السياسي بخطورة هذه الممارسات. كما قد يظهر، إلى جانب الانتخابات، سوق غير رسمي للأصوات داخل بعض البرلمانات أو المجالس، حيث يتم دفع أموال لبعض الأعضاء مقابل التصويت في اتجاه معين أو الانضمام إلى كتل وتحالفات حزبية محددة[171].

وخلاصة ذلك أن المال يؤدي دورًا مهمًا في تمويل الحملات الانتخابية وتمكين الأحزاب والمترشحين من الوصول إلى الناخبين وعرض برامجهم وأفكارهم، غير أن هذا الدور يظل مزدوجًا. فمن جهة، يعد التمويل ضرورة عملية لضمان التواصل السياسي وتنظيم المنافسة الانتخابية، ومن جهة أخرى قد يتحول إلى منفذ خطير للمساس بنزاهة العملية الانتخابية إذا غابت الشفافية والرقابة. لذلك فإن ضبط تمويل الحملات الانتخابية يمثل شرطًا أساسيًا لضمان منافسة عادلة ونزيهة، تفضي إلى مؤسسات منتخبة تخدم الصالح العام بدل أن تصبح خاضعة لتأثير المال والمصالح الخاصة.

. الدعاية الانتخابية:

تُعد الدعاية الانتخابية إحدى أهم مراحل الحملة الانتخابية، لأنها تمثل الوسيلة التي تسعى من خلالها الأحزاب والمترشحون إلى التأثير في الناخبين وكسب تأييدهم. وتعرَّف الدعاية الانتخابية بأنها محاولة التأثير في الجماهير بمخاطبة عواطفهم ومشاعرهم والوصول إلى السيطرة على سلوكهم لتحقيق أهداف معينة، وقد تكون حسنة وقد تكون سيئة أو ذات قيمة مشكوك فيها مع التضحية بكل شيء في سبيل تحقيقها[172]. ومن ثم فإن الدعاية الانتخابية لا تقتصر دائمًا على تقديم المعلومات الدقيقة والبرامج الواقعية، بل قد تنحرف أحيانًا نحو المبالغة والوعود غير القابلة للتحقيق، أو استعمال الأخبار غير الموثوقة بهدف التأثير في إرادة الناخبين.

[170] - المرجع نفسه.
[171] - المرجع نفسه.
[172] - أحمد بنيني ، مرجع سابق ، ص 227.

وعلى الرغم من تدخل التشريعات الانتخابية لضبط أساليب الدعاية وحدودها، فإن مراقبة الخطاب الانتخابي تظل صعبة في كثير من الأحيان، بسبب كثافة التصريحات واللقاءات والمناظرات والاتصالات المباشرة وغير المباشرة التي ترافق الحملة الانتخابية. وفي هذا السياق، يسعى المترشحون والأحزاب إلى إبهار الناخب والتأثير في اختياره، باستعمال مختلف الوسائل المشروعة، وقد يلجأ بعضهم إلى وسائل غير مشروعة، من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الأصوات المؤثرة في نتائج الانتخابات.

ويظهر دور الأحزاب السياسية في هذه المرحلة الحاسمة من خلال جملة من الأدوار، أهمها:

-حشد الأنصار وتعبئة الناخبين: حيث تعمل الأحزاب على حث مؤيديها على المشاركة في الاستحقاق الانتخابي، ودعم مرشحيها، والقيام باتصالات مستمرة بالناخبين لضمان أصواتهم. ويزداد هذا الجهد عندما يكون التصويت أو الامتناع عنه متروكًا لتقدير الناخبين ومسؤوليتهم المدنية، لأن الخشية من ضعف المشاركة أو العزوف الانتخابي قد تهدد فرص الحزب ومرشحيه[173]. وقد يكون الامتناع عن التصويت تعبيرًا عن احتجاج ضد حزب اعتاد الفوز في منطقة معينة، أو رسالة سلبية موجهة إلى حزب بعينه، أو إلى العملية الانتخابية، أو إلى المنظومة السياسية كلها.

-تسهيل وصول المرشحين إلى وسائل الإعلام والجمهور: إذ تساعد الأحزاب مرشحيها على النفاذ إلى وسائل الإعلام المؤثرة، وتنظيم اللقاءات الجوارية، وعقد الاتصالات المباشرة مع الناخبين، بما يسمح بالتعريف بالمرشح وبرنامج الحزب، وتوسيع دائرة التواصل السياسي خلال الحملة.

-التفاوض وبناء التحالفات الانتخابية: فقد تتدخل الأحزاب بوصفها فاعلًا تفاوضيًا لصالح مرشحيها، من خلال إبرام تفاهمات مع المنافسين أو عقد اتفاقات للتنازل أو الدعم المتبادل، خاصة مع المترشحين المستقلين أو الأحزاب الصغيرة. ويظهر هذا الدور بوضوح في أنظمة الاقتراع بالأغلبية، ولا سيما عندما تستدعي الانتخابات جولة ثانية في حال عدم الحسم من الجولة الأولى.

[173] - المرجع السابق ، ص 237.

-مراقبة مجريات العملية الانتخابية: حيث تضطلع الأحزاب بدور رقابي مهم يمتد من متابعة عملية التصويت وانتظامها، إلى مراقبة الفرز وإعلان النتائج. كما يمكنها أن تمارس دورًا احتجاجيًا وقانونيًا من خلال تقديم الطعون عند وجود ممارسات تمس حياد القائمين على العملية الانتخابية أو نزاهتها. وبذلك لا تقتصر وظيفة الحزب أثناء الحملة على الدعاية لمرشحيه، بل تشمل كذلك الدفاع عن سلامة العملية الانتخابية وضمان احترام قواعد المنافسة.

وتتجلى أهمية هذه الأدوار أساسًا في ظل الانتخابات التعددية التنافسية المفتوحة، حيث يكون للتنظيم والدعاية والتعبئة أثر فعلي في النتائج. أما في النظم التسلطية أو أنظمة الحزب الواحد أو التعددية الشكلية، فإن هذه الوظائف تكون معطلة في جوهرها، لأن المنافسة لا تقوم على أساس الاختيار الحر والمتكافئ بين بدائل سياسية حقيقية.

3- الأحزاب السياسية في قلب العملية التمثيلية:

بعد انتهاء المراحل الانتخابية السابقة، وإجراء الاقتراع، والإعلان النهائي والرسمي عن النتائج، ينتقل المرشحون الفائزون من وضعية المترشح إلى وضعية الممثلين داخل المؤسسات المنتخبة. وفي هذه المرحلة تصبح الأحزاب السياسية إما مالكة للأغلبية المسيرة داخل هذه المؤسسات، أو مشاركة فيها من خلال ممثليها، أو متموقعة في صفوف المعارضة. ومنذ بداية اشتغال المجالس المنتخبة يبدأ بالنسبة للأحزاب السياسية عدٌّ تنازلي نحو استحقاقات انتخابية لاحقة، تسعى من خلالها الأحزاب الفائزة إلى تثبيت مكاسبها، بينما تعمل الأحزاب الأخرى على تحسين مواقعها وتعزيز حضورها.

ومن هذا المنطلق، لا ينتهي دور الأحزاب السياسية بمجرد انتهاء الانتخابات، بل يمتد إلى مرحلة ممارسة الوظيفة التمثيلية داخل المجالس المنتخبة. فهذه المرحلة تمثل اختبارًا ميدانيًا لمدى قدرة الأحزاب على متابعة ممثليها، وتوجيه أدائهم، وضمان انسجامهم مع البرامج والالتزامات التي قُدمت للناخبين. وعليه، فإن الأحزاب السياسية مطالبة بأداء مجموعة من الوظائف داخل العملية التمثيلية، من أهمها:

.تأطير المنتخبين: ويقصد بتأطير المنتخبين قيام الحزب السياسي برعاية ممثليه واحتضانهم ومتابعتهم أثناء أدائهم لمهامهم داخل المؤسسات المنتخبة. ويحرص الحزب على ذلك انطلاقًا من أن هؤلاء المنتخبين يعبرون عنه أمام الناخبين، وأن نجاحهم والتزامهم ببرنامجه يشكل إضافة إلى رصيده السياسي، بينما يؤدي إخفاقهم أو تخليهم عن التزاماتهم إلى المساس بصورته ومصداقيته أمام الرأي العام.

تساعد عملية التأطير المنتخبين على أداء مهامهم بصورة أكثر تنظيمًا وفعالية، سواء كانوا ضمن الأغلبية المسيرة للمجلس المنتخب أو ضمن المعارضة. ومن أهم صور هذا التأطير هيكلتهم في مجموعات داخل المجلس المنتخب، بحيث تضم المجموعة ممثلين منتمين إلى حزب واحد أو إلى عدة أحزاب متحالفة. ويسمح هذا الإطار بتحقيق قدر من التماسك بين الأعضاء، وتعزيز التشاور فيما بينهم، وتنسيق مواقفهم داخل المجلس.

كما يسهل هذا التنظيم الاتصال بين المنتخبين وأحزابهم من جهة، وبينهم وبين الناخبين من جهة أخرى. فالحزب الذي يسعى إلى الحفاظ على قاعدته الانتخابية لا يستطيع الابتعاد كثيرًا عن المواطنين الذين منحوه ثقتهم، بل يكون مطالبًا بالمحافظة على صلة مستمرة بين مناضليه وممثليه وجمهوره. ولذلك فإن التأطير الحزبي لا يقتصر على ضبط سلوك المنتخبين داخل المجلس، بل يمتد كذلك إلى إبقاء العلاقة قائمة بين المؤسسة المنتخبة والمجتمع أو جمهور الناخبين[174].

يتمثل أهم تحدٍّ يواجه الأحزاب السياسية في علاقتها بمنتخبيها في ضمان انضباطهم لتوجهات الحزب وبرنامجه وخطابه السياسي. فالحزب يحتاج إلى بقاء ممثليه منظمين تحت رايته، حتى لا يتحولوا إلى عناصر متفرقة يسهل استقطابها من طرف مجموعات سياسية منافسة، أو التأثير عليها من قبل أصحاب المصالح الخاصة عبر الإغراءات والضغوط المختلفة. ومن ثم فإن الانضباط الحزبي يعد وسيلة للحفاظ على وحدة الموقف السياسي ووضوح المسؤولية أمام الناخبين.

[174] .- حزب الأصالة والمعاصرة ، **" التأطير و التكوين الحزبي "** في **www.pam.ma** متصفح بتاريخ 2012/06/02.

غير أن هذه الآلية، رغم أهميتها في متابعة المنتخبين وضمان التزامهم، قد تتحول في بعض الحالات إلى شكل من أشكال السيطرة المفرطة عليهم. فإذا بالغ الحزب في فرض توجهاته دون ترك هامش للمناقشة والمبادرة، فقد يتحول المنتخبون إلى مجرد أدوات لتنفيذ أوامر القيادة الحزبية، بما يضعف استقلالهم وقدرتهم على التفاعل مع حاجات ناخبيهم. وهذا التشوه قد يؤثر سلبًا في صورة المنتخب أمام المواطنين، كما قد ينعكس على صورة الحزب نفسه، لأنه يظهره كتنظيم مغلق لا يتيح لمثليه ممارسة دورهم بحرية ومسؤولية داخل المؤسسات المنتخبة.

.تحقيق الاتصال بين الناخبين وممثليهم:

تشكل الأحزاب السياسية قناة دائمة للاتصال بين الممثلين وناخبيهم، وذلك بالنظر إلى أن المنتخبين يظلون مطالبين بالمحافظة على الصلة مع من منحهم الثقة، سواء وفاءً بالوظيفة التي انتُخبوا من أجلها، أو سعيًا إلى ضمان استمرار دعمهم وإعادة انتخابهم مستقبلًا. ويتحقق هذا الاتصال من خلال اللقاءات الدورية التي يعقدها الممثلون مع ناخبيهم، غير أن هذه اللقاءات قد تتم أحيانًا دون وساطة حزبية إذا توفرت للنائب إمكانات تنظيمية خاصة أو سكرتارية شخصية. ومع ذلك، فإن الأحزاب السياسية تجعل هذا الاتصال أيسر وأكثر انتظامًا، لأنها توفر للممثل شبكة من المناضلين والهياكل القادرة على إبقاء العلاقة مستمرة مع الناخبين[175].

تبرز حاجة المنتخب إلى الحزب في هذا المجال من خلال ما يضعه الحزب تحت تصرفه من هياكل تنظيمية ومقرات ووسائل اتصال تساعده على التواصل المنتظم مع المواطنين. فمن خلال هذا الاتصال يستطيع المنتخب شرح مواقفه وتفسير قراراته وتوضيح خلفياتها، بما يسمح بجعل العمل التمثيلي أكثر ارتباطًا بحاجات الواقع المحلي أو الوطني. كما أن استمرار التواصل مع الناخبين يقلل من احتمال مواجهة القرارات بالرفض أو المقاومة، ويحافظ على شعبية المنتخب والحزب الذي ينتمي إليه.

[175] - سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العام المعاصر ،مرجع سابق ، ص 210.

تؤدي الأحزاب السياسية، عبر هياكلها التنظيمية ووظيفتها في تجميع المصالح، دورًا مهمًا في نقل المطالب الاجتماعية إلى ممثليها داخل المؤسسات المنتخبة. فهي تساعد المنتخبين على تكوين صورة أوضح عن انشغالات المواطنين وحاجاتهم، مما يسهل عليهم أداء مهامهم داخل المجالس المنتخبة، سواء من خلال طرح الأسئلة، أو اقتراح الحلول، أو الدفاع عن مصالح دوائرهم الانتخابية.

غير أن اعتماد الممثل على حزبه في نقل المعلومات صعودًا من الناخبين إلى المؤسسات، ونزولًا من المؤسسات إلى الناخبين، لا يخلو من بعض التشوهات. فقد يحدث أن تزود الأحزاب منتخبيها بمعلومات لا تعكس بدقة حقيقة المجتمع، خاصة إذا كانت داخل الحزب شبكات مصالح قادرة على توجيه المعلومات أو حجب بعضها. كما أن الوسطاء الحزبيين، وإن كانوا وسيلة لتسهيل الاتصال بين النائب والناخبين، قد يتحولون في بعض الحالات إلى حاجز يعزل المنتخب عن جمهوره الحقيقي[176].

ولتفادي هذه المخاطر، يظل الاتصال المباشر بين الممثل وناخبيه أفضل وسيلة لضمان معرفة دقيقة بالمطالب والانشغالات، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين. غير أن هذا الاتصال المباشر يصبح صعبًا كلما اتسع حجم الدائرة الانتخابية وكبر عدد الناخبين، الأمر الذي يجعل دور الحزب، رغم مخاطره المحتملة، ضروريًا في تنظيم العلاقة بين الممثلين والمواطنين وضمان استمرارها.

-حل نزاعات الممثلين:

تشهد الأحزاب السياسية المعاصرة، بحكم طبيعتها التنظيمية وتعدد مكوناتها، بروز أزمات وخلافات داخلية متعددة الأبعاد. فقد تكون هذه النزاعات ذات خلفية سياسية أو فكرية، وقد تكون تنظيمية مرتبطة بتوزيع المسؤوليات وصناعة القرار، كما قد تأخذ أحيانًا طابعًا شخصيًا بين القيادات أو المنتخبين أو المناضلين. وإذا لم تتم إدارة هذه الخلافات بصورة سليمة، فإنها قد تتطور إلى أزمات تهدد استقرار الحزب، وقد تصل في بعض الحالات إلى الانقسام أو الانشقاق.

[176] - المرجع نفسه ، ص 211.

فالخلاف في حد ذاته يعبر عن وجود تباين في المصالح والاعتبارات ووجهات النظر، وهو أمر طبيعي داخل المنظمات المعاصرة، ولا سيما داخل الأحزاب السياسية التي تجمع أفرادًا ونخبًا ذات طموحات وتصورات مختلفة. ومن ثم فإن الخلافات في حد ذاتها ليست بالضرورة أمرًا ضارًا أو سلبيًا، ولكن درجة السلبية تكمن في الكيفية التي تُدار وتعالج بها[177]. فالمشكلة لا تكمن في وجود الخلاف، وإنما في غياب الآليات القادرة على احتوائه وتحويله إلى نقاش منظم بدل أن يتحول إلى صراع مفتوح. ولا يكون المنتخبون الممثلون للأحزاب داخل المجالس المنتخبة بمنأى عن هذه النزاعات، بل قد يكونون أحيانًا طرفًا أساسيًا فيها بحكم مواقعهم التمثيلية وما يمتلكونه من نفوذ سياسي داخل المؤسسات. وقد يسهم هؤلاء، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تأجيج الخلافات داخل الحزب، خاصة عندما تتداخل الاعتبارات الشخصية مع المصالح السياسية والتنظيمية. ويأخذ النزاع الذي يشارك فيه الممثلون اتجاهين أساسيين: يتمثل الأول في النزاع بين المنتخبين أنفسهم، وغالبًا ما يكون سببه التنافس حول الصلاحيات أو المواقع أو تضارب المصالح داخل المجلس المنتخب. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في النزاع بين المنتخبين وهياكل الحزب، ولا سيما القيادة الحزبية، حيث تدور الخلافات عادة حول إجراءات التنظيم والتسيير، وصناعة القرار، والترشيحات، والتعيينات، والانتخابات الداخلية[178].

وتولي الدراسات المتعلقة بالظاهرة الحزبية أهمية كبيرة لطريقة إدارة الأحزاب لنزاعاتها الداخلية، باعتبارها مؤشرًا على مدى التزامها بقيم الديمقراطية الداخلية. فالحزب الذي يمتلك قواعد واضحة وآليات فعالة لحل الخلافات يكون أكثر قدرة على المحافظة على وحدته واستقراره، بينما يؤدي غياب هذه الآليات إلى توسيع دائرة الانقسام وإضعاف الثقة بين القيادة والقواعد والمنتخبين.

يتطلب تكريس الديمقراطية داخل الحزب السياسي مراعاة جملة من الاعتبارات الأساسية، من أهمها:

[177] - محمد عبد الله عبد الرحيم ، **أساسيات الإدارة والتنظيم** ، القاهرة (مصر)، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، 1996، ص 95.
[178] - بن عمير جمال الدين ، مرجع سابق ، ص 199.

- أن تحدد اللوائح الداخلية للحزب بوضوح خطوط الاتصال، وتوزيع السلطات، وأشكال المساءلة داخل مختلف المستويات التنظيمية، حتى لا تصبح الصلاحيات غامضة أو قابلة للتأويل المتضارب.

- أن تتضمن لوائح الحزب آليات واضحة لحل النزاعات الداخلية، لأن الحزب مطالب باستباق نشوب الخلافات، ووضع إطار يسمح بتعزيز الحوار الداخلي البناء واحتواء الأزمات قبل تفاقمها[179].

تكمن أهمية هذه الآليات في أن النزاعات الداخلية داخل الأحزاب أمر لا يمكن تجنبه، لأن العمل الحزبي يجمع سياسيين معروفين بالطموح والتنافس والدفاع عن رؤى ومقاربات مختلفة[180]. لذلك فإن احترام القواعد الواردة في القوانين الأساسية واللوائح الداخلية يشكل وسيلة أولية للحد من تطور الخلافات إلى صراعات حادة قد تصل إلى أروقة المحاكم.

وفي هذا السياق، تبرز ضرورة وجود هيئة مستقلة داخل الحزب أو آلية محايدة للنظر في تظلمات الأعضاء والمنتخبين، والتحقيق في القضايا المثيرة للجدل، خاصة تلك المتعلقة بالترشيحات أو التعيينات أو الانتخابات الداخلية. كما أن احترام القواعد الموضوعة لتنظيم التنافس الداخلي يساعد على توجيه الخلافات وضبطها، ويساعد في توجيه وتعزيز التنافس بين السياسيين و المدافعين عن حلول سياسية بديلة[181]، بحيث يصبح التدافع بين المنتخبين والقيادات عملية سياسية منظمة ومتحضرة، قائمة على قواعد متفق عليها، بدل أن يتحول إلى صراع مفتوح بلا ضوابط أو أفق.

يتضح مما سبق أهمية وجود الحزب السياسي ضمن مكونات المنظومة التمثيلية، بالنظر إلى الدور المزدوج الذي يضطلع به في تأطير الناخبين من جهة، وتأطير المنتخبين من جهة أخرى. فمن خلال عمله التوعوي والتنظيمي يسهم الحزب في تطوير الوعي السياسي لدى الناخبين، بما يمكنهم من تحديد الاختيارات والسياسات

[179] - المعهد الديمقراطي الوطني ، مرجع سابق ، ص 09.
[180] - المرجع نفسه.
[181] - المرجع نفسه.

التي يرغبون في دعمها، ومنح التفويض لممثليهم على أساس واضح، سواء تعلق الأمر بإقرار السياسة العامة أو تنفيذها.

كما يؤدي الحزب دورًا مهمًا في اختيار المرشحين الذين تدور بينهم المنافسة الانتخابية، ثم في متابعة الفائزين منهم بالمقاعد داخل المؤسسات المنتخبة. فالحرص على جودة الأداء داخل هذه المؤسسات يمثل اهتمامًا حزبيًا أساسيًا، لأن الحزب السياسي الحقيقي يسعى إلى توسيع امتداده الجماهيري من خلال المحافظة على علاقة متوازنة ومستمرة بين ناخبيه وممثليه.

ومن ثم فإن وجود الأحزاب السياسية داخل دائرة العمل التمثيلي، ولا سيما الأحزاب الحاكمة، يجعلها عرضة لزيادة أو تراجع الجاذبية الجماهيرية بحسب مواقفها وأفكارها ومبادراتها، وبحسب قدرة ممثليها على الالتزام ببرامجها والاستجابة لتطلعات الناخبين.

المحور الثالث: النظم الحزبية: المفهوم والمتغيرات والتصنيفات

تحتل النظم الحزبية موقعًا مركزيًا في دراسة النظم السياسية، لأنها لا تكشف فقط عن عدد الأحزاب الموجودة داخل الدولة، بل تكشف كذلك عن طبيعة المنافسة السياسية، ودرجة الانفتاح أو الانغلاق، وإمكان تداول السلطة، وطريقة تحول الانقسامات الاجتماعية والسياسية إلى تمثيل حزبي. فالحزب السياسي، وإن كان وحدة أساسية في الحياة السياسية، لا يعمل منفردًا في فراغ، بل داخل نسق من العلاقات والتفاعلات مع غيره من الأحزاب، ومع المؤسسات الدستورية، ومع النظام الانتخابي، ومع البنية الاجتماعية التي يستمد منها قاعدته أو خطابه.

ولهذا لم يعد تحليل النظام الحزبي قائمًا على معيار عددي بسيط، كأن نقول إن الدولة تعرف حزبًا واحدًا أو حزبين أو أحزابًا متعددة؛ بل أصبح التحليل الحديث ينظر إلى جملة عناصر متداخلة: عدد الأحزاب، حجمها النسبي، قوتها الانتخابية والبرلمانية، درجة التنافس، طبيعة التحالفات، النظام الانتخابي، الانقسام الاجتماعي، البعد الأيديولوجي، وطبيعة النظام السياسي. وكل هذه الأبعاد تتداخل مع عناصر أخرى من محددات البيئة السياسية ومنها على وجه الخصوص النظام الانتخابي وتفاعلاته الأكيدة على طبيعة النظام الحزبي.

أولا- مفهوم النظام الحزبي:

لا يكفي في تعريف النظام الحزبي القول إنه مجموع الأحزاب الموجودة في الدولة؛ لأن مجرد وجود الأحزاب لا يدل بذاته على طبيعة النظام الحزبي. فقد توجد أحزاب كثيرة دون أن تكون لها قدرة فعلية على المنافسة، وقد يوجد عدد محدود من الأحزاب لكن التنافس بينها يكون حقيقيًا ومؤثرًا في تداول السلطة. لذلك يتجه الفقه السياسي إلى تعريف النظام الحزبي من زاوية العلاقات التي تنشأ بين الأحزاب، لا من زاوية وجودها العددي فقط.

وفي هذا المعنى، يعرّف النظام الحزبي بأنه نسق العلاقات المستقرة نسبيًا بين الأحزاب السياسية داخل نظام سياسي معين، من حيث عدد الأحزاب، وحجم كل حزب بالنسبة إلى غيره، وطريقة تعاون الأحزاب أو

تنافسها، واستراتيجياتها في العمل السياسي والبرلماني والحكومي. وبذلك لا يكون النظام الحزبي مجرد قائمة بالأحزاب، بل هو صورة التفاعل بينها، ومدى امتزاجها بالنظام السياسي للدولة ككل. ومن هنا تأتي أهمية معرفة النظام الحزبي السائد في الدولة لفهم طريقة سير نظامها السياسي من الناحية الواقعية[182].

ويفيد هذا التعريف في التمييز بين الحزب السياسي والنظام الحزبي. فالحزب السياسي هو تنظيم يسعى إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها، أما النظام الحزبي فهو الإطار الذي يحدد موقع الأحزاب بعضها من بعض، وطريقة اشتغالها داخل الحكم أو المعارضة. ولهذا فإن الدولة التي تضم حزبًا حاكمًا وأحزابًا معارضة شكلية تختلف عن الدولة التي تضم أحزابًا متنافسة فعليًا، ولو تشابهتا في عدد الأحزاب الموجودة قانونًا.

وفي تحديد مفهوم الحزب ذاته، ينطلق سارتوري من معيار انتخابي عملي، إذ يعرف الحزب بأنه جماعة سياسية تتقدم إلى الانتخابات وتكون قادرة من خلالها على تقديم مرشحين للمناصب العامة. أهمية هذا التعريف أنه يربط الحزب بالفعل الانتخابي وبإمكان التأثير في السلطة، لا بمجرد التنظيم أو الإعلان القانوني. ومن ثم فإن النظام الحزبي، عند التحليل، لا يقوم على عدد الأحزاب المسجلة فقط، بل على عدد الأحزاب القادرة فعليًا على المنافسة وتقديم بدائل سياسية[183]. أما نيومان فيربط الحزب بالعناصر السياسية النشيطة داخل المجتمع، أي تلك التي تتنافس للحصول على التأييد الشعبي في مواجهة جماعات أخرى ذات توجهات مختلفة. وتظهر أهمية هذا التعريف في أنه يضع الحزب داخل شبكة الصراع السياسي والاجتماعي، ويجعله أداة لتنظيم الرأي العام والتعبير عن المصالح المتعارضة. وبذلك يصبح النظام الحزبي حصيلة تفاعل هذه التنظيمات المتنافسة داخل السياق السياسي العام[184].

---

[182] - سعاد الشرقاوي ، مرجع سابق، ص 219-220.

[183] - نقلا عن : بوشنافة شمسة، "النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية"، ***دفاتر السياسة والقانون***، عدد خاص، أفريل 2011، ص 464-465.

[184] - المرجع نفسه .

وإلى جانب ذلك يضيف دوفرجيه بُعدًا تاريخيًا مهمًا إلى فهم الأحزاب والنظم الحزبية، حين يربط نشأة الأحزاب الحديثة كما رأينا سابقا بتطور الحياة البرلمانية واللجان الانتخابية. فالأحزاب، في هذا التصور، لم تنشأ كلها باعتبارها تنظيمات أيديولوجية مكتملة منذ البداية، بل ظهرت تدريجيًا من خلال الحاجة إلى تنسيق العمل بين الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية، ثم تطورت إلى تنظيمات مستقرة لها قواعد وأجهزة وبرامج[185].وهذا يفسر لماذا لا يمكن عزل النظام الحزبي عن نشأة المؤسسات البرلمانية والانتخابية في الدولة.

ولا يقف مفهوم النظام الحزبي عند الجانب القانوني، بل يتجاوز ذلك إلى الجانب السياسي و السوسيولوجي. فمن الناحية القانونية، يمكن دراسة النظام الحزبي من خلال القواعد الدستورية والقانونية التي تنظم إنشاء الأحزاب وتمويلها ومشاركتها في الانتخابات. أما من الناحية السياسية، فيدرس النظام الحزبي من حيث أداء الأحزاب، وقوتها، وقدرتها على التأثير في السلطة، وعلاقاتها بالقوى الاجتماعية وبالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ومن ثم فإن الدراسة القانونية وحدها لا تكفي؛ لأن النظام الحزبي قد يكون مفتوحًا في النصوص، لكنه مغلق في الممارسة، أو قد تكون الأحزاب موجودة قانونيًا لكنها عاجزة عن المنافسة الواقعية[186] .

وبهذا المعنى، يكون النظام الحزبي مؤشّرًا على طبيعة الديمقراطية ذاتها. ففي الأنظمة الديمقراطية، يفترض أن تسمح القواعد السياسية والانتخابية بتعدد الأحزاب وتنافسها وتداول السلطة. أما في الأنظمة السلطوية أو الشمولية، فقد توجد أحزاب قانونية، لكنها لا تمتلك القدرة على تحدي الحزب الحاكم أو التأثير في القرار السياسي. لذلك لا بد من إدخال معيار التنافس والفعالية في فهم النظام الحزبي.

---

[185] - mourice duverger , **les partis politiques** , op cit. p 12.

- نصر محمد علي الحسيني، **" النظام الحزبي و أثره في أداء النظام السياسي الأمريكي: دراسة حالة الحرب على العراق "** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق ، 2012، ص 09 وما بعدها.

[186] - صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 21.

ثانيا- المتغيرات التي تحكم النظام الحزبي:

إذا كان النظام الحزبي هو شبكة العلاقات والتفاعلات القائمة بين الأحزاب داخل النظام السياسي، لا مجرد مجموع الأحزاب الموجودة قانونًا، فإن فهمه لا يكتمل بتحديد مفهومه فقط، بل يقتضي الوقوف على المتغيرات التي تتحكم في بنيته وطريقة اشتغاله. ، فما هي المتغيرات التي تقوم عليها الحياة الحزبية، والتي تؤدي إلى تصنيفه على نحو ما.

أ- عدد الأحزاب:

يمثل عدد الأحزاب المعيار التقليدي الأول في تصنيف النظم الحزبية. فمن خلاله ظهر التقسيم الكلاسيكي إلى نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب. وقد اعتمد دوفرجيه هذا المعيار في تصنيفاته الأولى، لما له من بساطة ووضوح في التمييز بين النظم السياسية[187].

غير أن معيار العدد، رغم أهميته، لا يكفي وحده. فسارتوري انتقد الاقتصار على العدد المجرد، في " التفريق بين الأحزاب المهمة داخل النظام السياسي، وتلك الأحزاب التي تؤدي دورا هامشيا وثانويا فقط "[188] لأن بعض الأحزاب قد تكون موجودة قانونيًا لكنها غير مؤثرة سياسيًا. لذلك لا يسأل سارتوري فقط: كم عدد الأحزاب؟ بل يسأل أيضًا: أي الأحزاب تؤثر فعلًا في المنافسة؟ وأيها يملك قدرة ائتلافية أو قدرة ابتزازية؟ وبذلك نقل التحليل من العدد الحسابي إلى " الأهمية النظامية " للحزب[189]، أو التواجد والفعالية الميدانية.

[187] - المرجع السابق نفسه، ص 128-129.

[188]- Arend Lijphart. **Patterns of democracy : government forms and performance in thirty-six countries** , 2nd ed, LONDON (uk) , Yale University Press, 2012. P93.

[189] -أنظر: - بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 465.
- صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 130.

ومن هنا يصبح التمييز بين " عدد الأحزاب الموجودة" وَ " عدد الأحزاب الفاعلة " ضروريًا. فقد تضم الدولة عشرة أحزاب، لكن حزبين أو ثلاثة فقط يملكون وزنًا برلمانيًا أو انتخابيًا يسمح لهم بالتأثير في تشكيل الحكومة أو تعطيلها. وقد تضم الدولة عددًا محدودًا من الأحزاب، لكن أحدها يهيمن على الحياة السياسية بحيث لا يبقى للتعدد إلا معنى شكلي.

ب- الحجم النسبي للأحزاب:

لا يمكن فهم النظام الحزبي دون معرفة الحجم النسبي للأحزاب. فوجود أربعة أحزاب متقاربة القوة يختلف جذريًا عن وجود حزب كبير وثلاثة أحزاب صغيرة. فالنظام الأول قد ينتج حكومات ائتلافية متوازنة، أما الثاني فقد يقود إلى نظام حزب غالب أو حزب مسيطر.

وقد أعطى ليبهارت أهمية خاصة لهذا العنصر حين استعمل مفهوم " العدد الفعال للأحزاب " ، وهو مفهوم لا يقوم على عدّ الأحزاب فقط، بل يزن الأحزاب بحسب حجمها الانتخابي أو البرلماني. فالحزب الصغير جدًا لا يكون في أثره مساويًا للحزب الكبير، حتى لو كانا يُعَدّان حسابيًا حزبين. ومن هنا جاءت أهمية الصيغة التي طورها " ماركو لاكسو و رين تاجيبيرا "* لقياس العدد الفعال للأحزاب، أو ما يمكن تسميته " عدد القوى اللازمة

---

* - حسب أرند ليبهارت، الصيغة التي طورها " لاكسو وتاغيبيرا " " Markku Laakso, Rein Taagepera " لقياس العدد الفعّال للأحزاب هي:

ومعناها:

N = العدد الفعّال للأحزاب.

$\mathbf{p_i}$ = النسبة التي يحصل عليها كل حزب من المقاعد البرلمانية، أو من الأصوات إذا كنا نقيس العدد الفعّال انتخابيًا.

$\mathbf{\Sigma\, p_i^2}$ = مجموع مربعات نسب الأحزاب.

أي أن ليبهارت لا يكتفي بعدّ الأحزاب الموجودة، بل يزنها بحسب حجمها النسبي. فالحزب الكبير يؤثر في النظام الحزبي أكثر من حزب صغير جدًا، ولذلك يعطي هذا المقياس صورة أدق من مجرد القول إن هناك خمسة أو ستة أحزاب.

مثال بسيط: إذا كانت أحجام الأحزاب في البرلمان حصلت هلى النسب التالية : 50%، 30%، 20%.

فإن العدد الفعال يكون:

$$N = 1/\ 0.5^2 + 0.2^2 + 0.3^2 = 2.63.$$

للهيمنة على بنية الساحة الانتخابية "[190] وهي الصيغة التي اعتمدها ليبهارت في تحليل أثر النظام الحزبي في أنماط الديمقراطية.

وتساعد فكرة العدد الفعال على تجاوز الخلط بين التعددية الحقيقية والتعددية الشكلية. فإذا كان في البرلمان خمسة أحزاب، لكن حزبًا واحدًا يحصل على أغلبية ساحقة، فإن النظام لا يعمل كتعددية متوازنة. أما إذا توزعت المقاعد بين عدة أحزاب متقاربة، فإن النظام يصبح أقرب إلى تعددية فعلية، حتى لو كان عدد الأحزاب القانوني أقل.

ج- القوة الانتخابية والبرلمانية:

تظهر القوة الانتخابية في عدد الأصوات التي يحصل عليها الحزب، بينما تظهر القوة البرلمانية في عدد المقاعد التي يملكها داخل البرلمان. ولا تتطابق القوتان دائمًا؛ فقد يحصل حزب على نسبة معتبرة من الأصوات لكنه لا يحصل إلا على مقاعد قليلة بسبب طبيعة النظام الانتخابي، كما قد يحصل حزب آخر على مقاعد تفوق نسبته التصويتية. ومن هنا يبرز أثر النظام الانتخابي في إعادة تشكيل القوة الحزبية. ففي نظم الأغلبية، قد يستفيد الحزب الأول من تحويل محدودية الفارق في الأصوات إلى أغلبية واسعة في المقاعد، بينما تتضرر الأحزاب

أي أن النظام لا يعادل عمليًا ثلاثة أحزاب كاملة، بل يقارب **حزبين ونصف تقريبًا** من حيث الوزن الفعلي.
وهذه النتيجة متحصل عليها من الصيغة التالية مع جمعها لكل الأحزاب المتنافسة $N=1/\sum 2pi$، حيث ترمز pi_ إلى نسبة مقاعد كل حزب أو أصواته. وتكمن أهمية هذه الصيغة في أنها لا تكتفي بعدّ الأحزاب، بل تأخذ في الاعتبار وزن كل حزب داخل النظام الحزبي، بما يجعل الحزب الكبير أكثر تأثيرًا في القياس من الحزب الصغير.
أنظر:

- Arend Lijphart ,op cit, p 92-94.

-نقلا عن:

- Markku Laakso, Rein Taagepera, « "Effective" Number of Parties : A Measure with Application to West Europe », **Comparative Political Studies** 12,no 1(April), 1979, p. 3-27

[190] - Florent Gougou , Le déploiement d'un nouvel ordre électoral ?: Les élections françaises de 2024 dans la perspective des réalignements , **Revue Française de Science Politique**, VOL. 75 No 3 ,2025,p 443.

الصغيرة والمتوسطة. أما في نظم التمثيل النسبي، فيكون تحويل الأصوات إلى مقاعد أقرب إلى التناسب، مما يرفع فرص الأحزاب الصغيرة في البقاء والتمثيل[191].

ويمكن الرجوع إلى الآثار المختلفة التي تنتجها مختلف النظم الانتخابية لبيان أن النظام الانتخابي يعمل كآلية مؤثرة في النظام الحزبي، لأنه يحدد شروط البقاء الحزبي، وفرص الفوز، وحوافز التحالف أو الانشقاق.

د- درجة التنافس:

درجة التنافس هي المتغير الذي يحدد ما إذا كان النظام الحزبي حقيقيًا أو شكليًا. فقد توجد أحزاب متعددة، لكن النظام يمنعها قانونيًا أو عمليًا من الوصول إلى الحكم، فيكون التعدد غير تنافسي. وقد يكون عدد الأحزاب محدودًا، لكنها تتنافس بحرية، فيكون النظام تنافسيًا.

ومن هنا تطرح سعاد الشرقاوي سؤالًا محوريًا في تصنيف النظم الحزبية: هل يوفر النظام الحزبي تنافسًا حرًا في السوق السياسي؟ فإذا أتاح التنافس وصف بأنه نظام تنافسي، وإذا منع التنافس وصف بأنه غير تنافسي. وعلى هذا الأساس تقسم النظم الحزبية إلى نظم تنافسية تشمل التعددية والحزبين والحزب المسيطر، ونظم غير تنافسية تتجسد في نظام الحزب الواحد أو في صور التعددية الشكلية[192]، ويفيد هذا المعيار في التمييز بين الحزب الغالب والحزب الواحد. فالحزب الغالب قد يتفوق انتخابيًا داخل بيئة تنافسية، بينما الحزب الواحد يحتكر السياسة ويمنع المنافسة أصلًا. لذلك لا ينبغي الخلط بين القوة الانتخابية المشروعة وبين الاحتكار السياسي.

هـ النظام الانتخابي:

يعد النظام الانتخابي من أقوى المتغيرات المؤثرة في النظام الحزبي. وقد صاغ دوفرجيه إحدى أشهر القواعد في هذا المجال، إذ ربط بين نظام الأغلبية في الدوائر الفردية واتجاه النظام الحزبي نحو الثنائية، وربط بين

[191] - مازن حسن ، " الآثار السياسية للنظم الانتخابية المختلفة" في : مازن حسن (محرر)، **النظم الانتخابية : دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها والانعكاسات على السياق المصري**، القاهرة (مصر)، مركز المحروسة ،2011. ص 54.

[192] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 220-221.

التمثيل النسبي واتجاهه نحو التعددية[193]. وتقوم هذه العلاقة- وفق ما تسميه الأدبيات الانتخابية - على أثرين: أثر ميكانيكي وأثر نفسي.

إذ أنَّ الأثر الميكانيكي يظهر في طريقة توزيع المقاعد؛ كون نظم الأغلبية تتطلب غالبًا أن يتصدر الحزب أو المرشح دائرته حتى يحصل على المقعد، الأمر الذي يضعف الأحزاب الصغيرة ويمنعها من اختراق النظام الحزبي. أما الأثر النفسي فيظهر في سلوك الناخب، إذ يمتنع عن التصويت للحزب المفضل لديه إذا اعتقد أن فرصه في الفوز ضعيفة، ويتجه إلى حزب أكبر حتى لا يضيع صوته، وهو ما يعرف بالتصويت التكتيكي[194].

أما نظم التمثيل النسبي، فتخفف من هذا الأثر لأنها تسمح للأحزاب بتحويل جزء من أصواتها إلى مقاعد، فلا تضطر الأحزاب الصغيرة إلى الاندماج أو الانسحاب كما يحدث غالبًا في نظم الأغلبية. لذلك تميل إلى تشجيع التعددية الحزبية، مع ملاحظة أن هذا الأثر يتوقف على العتبة الانتخابية، وحجم الدائرة، وطريقة توزيع المقاعد[195].

كما تنظر الادبيات والتجارب المقارنة، أن أثر النظام الانتخابي لا يتحدد فقط بالعائلة العامة التي ينتمي إليها، كالأغلبية أو التمثيل النسبي، بل يتحدد بعناصر أكثر دقة: حجم الدائرة، شكل ورقة الاقتراع، الصيغة الحسابية لتوزيع المقاعد، والعتبة الانتخابية. لذلك قد تختلف النتائج داخل النوع الانتخابي الواحد بحسب التفاصيل الفنية التي تنظمه.[196]

[193] - انظر : بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 466-467.

[194] - مازن حسن ، مرجع سابق، ص 54-55.

[195] - المرجع نفسه، ص 57-59.

[196]- Pippa Norris ،***Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior***،Cambridge University Press, 2004. ch. 2, p 1.

و- التحالفات:

تلعب التحالفات دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة النظام الحزبي. فقد توجد أحزاب كثيرة، لكنها تنتظم في جبهتين كبيرتين، فيقترب النظام في أدائه من الثنائية. وقد توجد أحزاب متعددة دون تحالفات مستقرة، فيتحول النظام إلى تعددية مفتتة يصعب معها تكوين حكومات مستقرة. وهنا تظهر أهمية التعددية المعتدلة. فهي تقوم على وجود أكثر من حزبين، لكن هذه الأحزاب تتجمع في تحالفات أو جبهات مستقرة، فتقدم للناخب بدائل أوضح، وتقلل من تشتت القرار السياسي. وبذلك يقترب نظام تعدد الأحزاب المعتدل من نظام الحزبين من حيث الأداء السياسي، رغم اختلافه عنه من حيث العدد[197].

أما غياب التحالفات المستقرة فيؤدي غالبًا إلى ضعف الحكومات الائتلافية وكثرة تغيرها، كما يظهر في نماذج التعددية الكاملة أو المفتتة. لذلك لا يكون السؤال المهم هو عدد الأحزاب فقط، بل درجة قدرتها على التجمع والتفاوض وبناء ائتلافات قابلة للاستمرار.

ي- الانقسام الاجتماعي:

يرتبط النظام الحزبي بالبنية الاجتماعية للدولة. فالأحزاب كثيرًا ما تكون تعبيرًا عن انقسامات طبقية أو دينية أو لغوية أو قومية أو إقليمية. ولذلك لا يمكن تفسير التعددية الحزبية تفسيرًا قانونيًا فقط، بل يجب النظر إلى المجتمع الذي تنشأ فيه الأحزاب.

ويظهر هذا بوضوح في التحليل الماركسي للأحزاب، حيث تعد الأحزاب السياسية تعبيرًا سياسيًا عن الطبقات الاجتماعية. فإذا كان التركيب الاجتماعي والاقتصادي يسمح بتقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين،

[197] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 223-224.

اتجه النظام نحو الثنائية الحزبية؛ أما إذا كان المجتمع منقسمًا إلى أكثر من طبقتين أو مصالح كبرى، فإن النظام يميل إلى تعدد الأحزاب[198]. و هو ما تذهب إليه سعاد الشرقاوي .

ويستكمل وليد البيطار هذه الفكرة حين يربط بين التعددية الحزبية وتعدد الوقائع الاجتماعية في المجتمع. فالتعددية ليست مجرد خيار قانوني، بل هي في كثير من الحالات تعبير عن تعدد اجتماعي وثقافي وسياسي. ومن هنا لا يمكن فرض نظام حزبي معين بمجرد النصوص إذا لم تكن البنية الاجتماعية والسياسية تسمح له بالاستقرار[199].

ن- الأيديولوجيا:

تعد الأيديولوجيا من المتغيرات المؤثرة في بنية النظام الحزبي، لأنها تحدد درجة التقارب أو التباعد بين الأحزاب، وتكشف طبيعة المنافسة القائمة بينها: هل هي منافسة معتدلة تدور حول برامج متقاربة، أم منافسة مستقطبة تقوم على بدائل فكرية متعارضة. فكلما ضاقت المسافة الأيديولوجية بين الأحزاب اتجهت المنافسة نحو الوسط، وأصبحت التحالفات أكثر قابلية للتشكل والاستمرار؛ أما إذا اتسعت هذه المسافة، وظهرت أحزاب تتبنى مواقف حادة أو مناقضة للأسس العامة للنظام، فإن النظام الحزبي يميل إلى الاستقطاب، وتصبح المنافسة أكثر توترًا وأقل قدرة على إنتاج تسويات مستقرة. ومن ثم لا تؤثر الأيديولوجيا في هوية الأحزاب وبرامجها فحسب، بل تؤثر كذلك في شكل النظام الحزبي ذاته، وفي ما إذا كان تعدديًا معتدلًا قابلًا للائتلاف، أو تعدديًا مستقطبًا يغلب عليه التنافر والصراع.

كما أنَّ للأيديولوجيا دورًا مزدوجًا في النظام الحزبي. فمن جهة، تساعد على تمييز الأحزاب وتحديد هويتها وبرامجها. ومن جهة أخرى، قد تؤدي إلى زيادة الاستقطاب، خاصة عندما تتحول إلى انقسام حاد بين معسكرات متنازعة. وقد ربطت النظم الحزبية القديمة بين الأحزاب والانقسامات الأيديولوجية الكبرى: يمين ويسار، ليبرالية

[198] - المرجع نفسه.

[199] - وليد البيطار، *مدخل إلى علم السياسة*، الجزء الثاني، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص 1215-1217.

واشتراكية، محافظة وتقدمية، دينية وعلمانية. غير أن هذا التقسيم لم يعد وحده كافيًا في كثير من الديمقراطيات الحديثة، لأن الأحزاب أصبحت أكثر براغماتية، ولأن الانقسامات الاجتماعية الجديدة قد تكون قومية أو إثنية أو جهوية أو ثقافية.

وتظهر أهمية الأيديولوجيا بصورة أوضح في النظم غير التنافسية؛ حيث يصبح الحزب الواحد حاملًا لأيديولوجية رسمية للدولة، أو أداة لتبرير احتكار السلطة باسم الثورة أو الوحدة الوطنية أو التنمية. وهنا لا يعود الحزب مجرد تنظيم سياسي، بل يصبح جزءًا من بنية السلطة نفسها[200].

ء- طبيعة النظام السياسي:

تؤثر طبيعة النظام السياسي في النظام الحزبي تأثيرًا مباشرًا. فالديمقراطية تفتح المجال أمام التعدد والمنافسة والتداول، بينما تميل الأنظمة السلطوية إلى تضييق المجال الحزبي أو التحكم فيه. كما أن النظام البرلماني يختلف عن النظام الرئاسي في أثره على الأحزاب والتحالفات.

ففي النظام البرلماني، يرتبط تشكيل الحكومة عادة بالأغلبية البرلمانية، مما يجعل الأحزاب مضطرة إلى بناء تحالفات أو الفوز بأغلبية مستقرة. أما في النظام الرئاسي، فقد تنشأ علاقة مختلفة بين الحزب والرئيس والبرلمان، وقد يؤدي الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى اختلاف في وظيفة الأحزاب مقارنة بالنظم البرلمانية.

ومن زاوية الهندسة السياسية، يرى سارتوري أن المؤسسات يمكن أن توجه عملية التنمية السياسية، وأن السؤال الأساسي هو: كيف يمكن التدخل سياسيًا لتحديد أو هيكلة مسار التنمية السياسية؟ وفي هذا الإطار يصبح النظام الانتخابي، وشكل الحكومة، وقواعد تكوين الأحزاب، جزءًا من تصميم مؤسسي يؤثر في النظام

---

[200] - Giovanni Sartori, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis**, Cambridge: Cambridge University Press, 1976, pp. 125-129.

- وانظر أيضا :

- Pippa Norris, op cit, ch. 1, p5-6. ch. 5, p. 1,ch. 6, p. 4.

الحزبي[201]. وهناك من ينظر إلى الهندسة الانتخابية باعتبارها تصميمًا واعيًا للمؤسسات السياسية لتحقيق أهداف محددة، مثل تقوية الأحزاب الوطنية أو إضعاف الأحزاب الجهوية والقطاعية. وهذا يبين أن النظام الحزبي لا ينشأ دائمًا تلقائيًا، بل يمكن أن يتأثر بتصميم القواعد الانتخابية والدستورية[202].

وتختلف ترجيحات الأدبيات في طبيعة النظم الانتخابية المختارة هندستها، ففي الوقت الذي يفضل ليبهارت النظم التوافقية والتمثيل النسبي في المجتمعات المنقسمة[203]، بعاكسه آخرون بتعلة أن هذا النموذج لا ينجح دائمًا، خاصة في الدول النامية وحديثة الاستقلال؛ لأنه قد يقوي الأحزاب الطائفية أو الاثنية أو الانفصالية. لذلك يميل التفضيل إلى أنظمة انتخابية تشجع الأحزاب على طلب أصوات خارج جماعتها الضيقة، بما يؤدي إلى أحزاب وطنية أوسع وتحالفات عابرة للانقسامات[204].

ثالثا- تصنيفات النظم الحزبية:

بعد تحديد مفهوم النظام الحزبي وبيان المتغيرات التي تتحكم في بنيته، يبرز تصنيف النظم الحزبية بوصفه خطوة ضرورية لفهم صور انتظام الأحزاب داخل الحياة السياسية. فالتصنيف لا يقوم على عدد الأحزاب وحده، بل يراعي أيضًا قوتها الفعلية، ودرجة التنافس بينها، ومدى قدرتها على المشاركة في الحكم أو التأثير فيه. ومن ثم يمكن التمييز بين نظم حزبية تنافسية، تسمح بتداول السلطة أو على الأقل بالمنافسة الحقيقية عليها، ونظم غير تنافسية، تحتكر فيها السلطة أو تُقيَّد المنافسة الحزبية فيها بصورة تجعل التعدد مجرد مظهر شكلي.

---

[201]- Benjamin Reilly, "Political Engineering in the Asia-Pacific," ***Journal of Democracy***", Vol. 18, No. 1, January 2007, p 59.

cited inM

-Giovanni Sartori, "Political Development and Political Engineering," ***Public Policy***, Vol. 17, 1968, p. 272.

[202] - عبد القادر عبد العالي، "الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي 2014، ص 316

[203]-Arend Lijphart ,op cit, p 45 .

[204] - عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 318.

أ- النظم الحزبية التنافسية:

النظم الحزبية التنافسية هي تلك التي تسمح للأحزاب السياسية بالمنافسة الفعلية على السلطة أو على التأثير فيها. ولا يكفي فيها السماح القانوني بتكوين الأحزاب؛ بل يجب أن تكون الانتخابات نزيهة نسبيًا، وأن تكون المعارضة قادرة على العمل، وأن يكون تداول السلطة أو التأثير فيها ممكنًا.

وقد صنف سارتوري النظم الحزبية تصنيفًا أكثر دقة من التصنيف العددي التقليدي، فميز بين نظام الحزب الواحد، ونظام الحزب المهيمن، ونظام الحزب المسيطر، ونظام الحزبين، والتعددية المقيدة، والتعددية المطلقة، والنظام المفتَّت. وتكمن أهمية هذا التصنيف في أنه لا يكتفي بعدد الأحزاب، بل يضع في الاعتبار درجة التنافس، وموقع الحزب داخل النظام، وقدرته على التأثير أو الائتلاف[205].

وتدخل ضمن النظم التنافسية ثلاثة أنماط رئيسية: التعددية الحزبية، والثنائية الحزبية، ونظام الحزب الغالب أو المسيطر.

01- التعددية الحزبية: يقوم نظام تعدد الأحزاب على وجود أكثر من حزبين قادرين على المنافسة السياسية. وقد يكون هذا التعدد كاملًا أو تامًا، وقد يكون معتدلًا. ففي التعددية الكاملة، يوجد عدد كبير من الأحزاب الصغيرة التي لا تحاول التكتل أو التجمع، ويعبر كل حزب غالبًا عن فئة أو مصلحة محدودة، مما يؤدي إلى صعوبة تجميع المصالح العامة وتكوين أغلبية حكومية مستقرة[206]، وتظهر عيوب التعددية الكاملة في ثلاثة اتجاهات: ضعف القدرة على تجميع المصالح العامة، تعقيد اختيار الناخب بسبب كثرة البرامج والبدائل، وصعوبة تكوين أغلبية برلمانية مستقرة. ولذلك قد تؤدي التعددية المفتتة إلى حكومات ائتلافية ضعيفة وسريعة التغير[207].

---

[205] - أنظر: - بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 465.
- صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 134.

[206] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 222.

[207] -المرجع نفسه، 223-224.

أما التعددية المعتدلة، فتقوم على وجود عدة أحزاب لكنها تتجمع في جبهات أو تحالفات مستقرة. وهذه الصيغة تخفف من عيوب التعددية الكاملة لأنها تمنح الناخب بدائل أوضح، وتساعد على تكوين حكومات أكثر استقرارًا. ولهذا تقترب التعددية المعتدلة في أدائها من الثنائية الحزبية، رغم أنها لا تلغي وجود أكثر من حزبين[208].

وفي تحليل ليبهارت، تميل الديمقراطيات التوافقية إلى قبول تعدد حزبي أوسع، لأن التعددية تعكس الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتسمح بتمثيل مكونات المجتمع داخل المؤسسات. ولهذا لا ينظر ليبهارت إلى التعددية دائمًا باعتبارها مصدر ضعف، بل قد تكون وسيلة لإدارة المجتمعات المنقسمة إذا اقترنت بثقافة ائتلافية ومؤسسات توافقية[209].

02- الثنائية الحزبية: يقوم نظام الحزبين على وجود حزبين كبيرين يتنافسان أساسًا على السلطة، بحيث يستطيع كل منهما أن يحصل على الأغلبية البرلمانية ويشكل الحكومة منفردًا. ولا يعني ذلك غياب الأحزاب الصغيرة، بل يعني أن المنافسة الفعلية على الحكم تنحصر غالبًا بين حزبين رئيسيين.

وقد نظر دوفرجيه إلى الثنائية بوصفها نتيجة محتملة لنظم الأغلبية، خاصة عندما تكون الدوائر فردية ويأخذ الفائز كل المقعد. ففي ظل هذه القاعدة، يصبح استمرار الحزب الثالث صعبًا إذا لم تكن له قاعدة انتخابية قوية، لأنه إما يندمج مع أحد الحزبين الكبيرين أو ينسحب تدريجيًا من المنافسة[210].

وتتميز الثنائية الحزبية بوضوح الاختيار أمام الناخب، وبقدرتها على إنتاج حكومات مستقرة. فالناخب يعرف عادة أن صوته سيذهب إلى حزب قادر على الحكم أو إلى حزب قادر على المعارضة. ومع ذلك، قد تضيق الثنائية من التمثيل إذا كان المجتمع شديد التنوع ولا يمكن اختزال انقساماته في محورين رئيسيين.

---

[208] - المرجع نفسه، ص 224.

[209] -Arend Lijphart ,op cit. p 31-32.

[210] - مازن حسن، مرجع سابق، ص 65.

وقد ميزت الأدبيات بين الثنائية الجامدة والثنائية المرنة. فالثنائية الجامدة ترتبط بدرجة عالية من الانضباط الحزبي، حيث يلتزم النواب بتعليمات الحزب في التصويت، كما في النموذج البريطاني. أما الثنائية المرنة، كما في بعض مراحل النموذج الأمريكي، فتسمح بدرجة أكبر من استقلال النواب داخل الحزب، بسبب طبيعة النظام الرئاسي والفصل بين السلطات[211].

03 -الحزب الغالب أو المسيطر: نظام الحزب الغالب أو المسيطر هو نظام توجد فيه أحزاب متعددة وتوجد فيه منافسة، لكن حزبًا واحدًا يتفوق على بقية الأحزاب تفوقًا واضحًا ومستمرًا، بما يسمح له بالبقاء في الحكم مدة طويلة. وقد أدخل دوفرجيه اصطلاح الحزب المسيطر إلى قاموس العلوم السياسية، وميزه بخصيصتين: تفوق الحزب على منافسيه فترة طويلة نسبيًا، وتجسيده لآمال الأمة وأفكارها بحيث تجد قطاعات واسعة من المجتمع نفسها في برنامجه وطريقة عمله[212].

وتكمن دقة هذا النمط في أنه يقع بين التعددية التنافسية والنظم غير التنافسية. فهو ليس نظام حزب واحد، لأن المعارضة موجودة وقادرة قانونيًا على المنافسة، لكنه ليس تعددية متوازنة لأن حزبًا واحدًا يملك تفوقًا مستمرًا. ومن ثم ينبغي النظر إلى مصدر التفوق: فإذا كان التفوق ناتجًا عن قبول انتخابي حر ومنافسة مشروعة، بقي النظام داخل دائرة التنافس؛ أما إذا كان ناتجًا عن قمع المعارضة أو التحكم في الانتخابات، تحول إلى نظام غير تنافسي أو تعددية شكلية[213].

وقد عرف هذا النمط أمثلة مختلفة في الديمقراطيات، مثل هيمنة بعض الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في الدول الإسكندنافية لفترات طويلة، أو سيطرة أحزاب معينة على الحياة السياسية دون إلغاء

---

[211] - وليد البيطار، مرجع سابق، ص 1224-1228.

[212] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 230-232.

- صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 152-155.

[213] - سعاد الشرقاوي، المرجع نفسه.

المعارضة. غير أن بقاء هذا النمط ديمقراطيًا مشروط بإمكان خسارة الحزب الغالب للسلطة إذا تغيرت إرادة الناخبين.

ب- النظم غير التنافسية:

النظم غير التنافسية هي النظم التي تنعدم فيها المنافسة الحقيقية بين الأحزاب، إما لأنَّ القانون يمنع وجود أحزاب منافسة، أو لأن الممارسة السياسية تجعل المنافسة غير فعالة. ويتجسد هذا النمط في نظام الحزب الواحد، أو في نظام تعدد الأحزاب الشكلي حيث توجد أحزاب لكنها عاجزة عن تحدي الحزب الحاكم.

في نظام الحزب الواحد، يحتكر حزب واحد الحياة السياسية وحق تمثيل الشعب وممارسة النشاط السياسي. وقد ظهر هذا النمط في دول مختلفة، خصوصًا في بعض الدول الشيوعية والدول النامية بعد الاستقلال. وكانت الحجة المعلنة غالبًا هي تحقيق الوحدة الوطنية، أو قيادة التنمية، أو حماية الثورة، أو مواجهة الانقسامات الداخلية[214].

ويبين وليد البيطار أن الحزب الواحد في بعض الدول النامية ظهر بوصفه أداة لبناء الدولة بعد الاستقلال، وتكوين النخب السياسية والإدارية، وتحقيق التنمية والوحدة الوطنية. غير أن هذا النمط كثيرًا ما تحول من وسيلة للتعبئة الوطنية إلى أداة لاحتكار السلطة، وإلغاء المنافسة، وربط الدولة بالحزب الحاكم[215].

أما التعددية الشكلية فتقوم على السماح بوجود أحزاب متعددة، لكن من غير أن تملك هذه الأحزاب فرصًا حقيقية في الوصول إلى السلطة. وقد تكون القيود قانونية أو إدارية أو أمنية أو مالية أو إعلامية. وهنا يكون النظام من الناحية الشكلية تعدديًا، لكنه من الناحية الواقعية غير تنافسي.

وقد ميز ألموند، في بعض التصنيفات، بين أنماط فرعية للنظم غير التنافسية: النمط الشمولي المرتبط بفلسفة أيديولوجية شاملة، والنمط التسلطي الذي يحتكر السلطة دون أيديولوجية كلية واضحة، والنمط

[214] - صباح مصطفى المصري، مرجع سابق، ص 159.
[215] - وليد البيطار، المرجع السابق، ص 1228.

المهيمن غير التسلطي الذي قد يرتبط بحركات وطنية قادت الاستقلال ثم استمرت في السيطرة على الحياة السياسية[216].

رابعا- النظم الحزبية كمتغير تابع للقواعد الانتخابية والهندسة القانونية.

لا تتحدد طبيعة النظام الحزبي بمجرد عدد الأحزاب الموجودة داخل الدولة، وإنما تتشكل من خلال مجموعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تؤثر في عدد الأحزاب الفاعلة، وحجمها النسبي، ودرجة قوتها، وطبيعة العلاقات القائمة بينها، ومدى قدرتها على المنافسة أو المشاركة في السلطة. فالنظام الحزبي هو في جوهره شبكة من العلاقات المستقرة نسبيًا بين الأحزاب، تتأثر بعددها، وأحجامها، وطريقة تعاونها أو تنافسها، واستراتيجية كل حزب داخل الحياة السياسية[217]. ومن ثم، يمكن دراسة النظام الحزبي بوصفه متغيرًا تابعًا، أي باعتباره نتيجة تتأثر بعوامل سابقة عليه، وفي مقدمتها النظام الانتخابي، والإطار القانوني المنظم للعمل الحزبي، والهندسة الانتخابية والحزبية.

أ- أثر النظام الانتخابي في طبيعة النظام الحزبي:

يعد النظام الانتخابي من أهم العوامل المؤثرة في طبيعة النظام الحزبي، لأنه يحدد الطريقة التي تتحول بها أصوات الناخبين إلى مقاعد داخل المؤسسات المنتخبة. فالنظام الانتخابي لا يقتصر على تنظيم عملية الاقتراع أو إعلان النتائج، بل يحدد القواعد التي يتم بموجبها احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد، ومن ثم يؤثر مباشرة في فرص الأحزاب السياسية في التمثيل البرلماني[218]. ولهذا السبب لا يمكن فهم بنية النظام الحزبي دون النظر إلى النظام الانتخابي الذي تجري في ظله المنافسة السياسية.

وتظهر هذه العلاقة بوضوح عند التمييز بين نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي. فنظم الأغلبية تميل غالبًا إلى تقوية الأحزاب الكبرى وإضعاف الأحزاب الصغيرة، لأنها تجعل الفوز مرتبطًا بالحصول على أعلى الأصوات

[216] - بوشنافة شمسة، المرجع السابق، ص 465.
[217] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 219.
[218] - بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 463.

داخل الدائرة الانتخابية، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد الأحزاب التي لا تستطيع تحقيق حضور قوي داخل الدوائر. أما نظم التمثيل النسبي، فتسمح عادة بتمثيل أوسع للقوى السياسية، لأنها تتيح للأحزاب تحويل نسبة من أصواتها إلى مقاعد برلمانية، وهو ما يؤدي غالبًا إلى توسيع التعددية الحزبية داخل المؤسسات المنتخبة[219].

ويتجلى أثر النظام الانتخابي كذلك من خلال الأثرين الميكانيكي والنفسي للقواعد الانتخابية كما رأينا سابقا. فالأثر الميكانيكي يتمثل في أن قواعد الأغلبية تؤدي عمليًا إلى حرمان الأحزاب الصغيرة أو الجديدة من المقاعد، حتى وإن حصلت على نسبة من الأصوات، لأنها لا تبلغ العتبة الفعلية المطلوبة للفوز في الدائرة. أما الأثر النفسي فيتعلق بسلوك الناخبين والأحزاب معًا؛ إذ قد يتجنب الناخب التصويت لحزب صغير خوفًا من ضياع صوته، كما قد تضطر الأحزاب الصغيرة إلى الانسحاب أو التحالف مع أحزاب أكبر بسبب ضعف فرصها الانتخابية[220].

غير أن أثر النظام الانتخابي لا ينبغي فهمه بصورة حتمية أو آلية، لأن نتائجه تختلف بحسب السياق السياسي والاجتماعي وبحسب التفاصيل الفنية للنظام نفسه. فحجم الدائرة الانتخابية، والعتبة القانونية، وطريقة توزيع المقاعد، ومدى تركز الدعم الانتخابي جغرافيًا، كلها عناصر قد تعدل من أثر النظام الانتخابي في النظام الحزبي. فقد تتمكن بعض الأحزاب الصغيرة من الفوز في نظام الأغلبية إذا كان دعمها مركزًا جغرافيًا، كما قد يحد نظام التمثيل النسبي من التعددية إذا اعتمد عتبة انتخابية مرتفعة أو دوائر صغيرة الحجم[221].

وعلى هذا الأساس، فإن النظام الانتخابي يؤثر في طبيعة النظام الحزبي من خلال تحديد درجة الانفتاح أو الانغلاق أمام الأحزاب. فإذا كان النظام يسمح بتمثيل واسع للقوى السياسية، فإن النظام الحزبي يميل إلى التعددية. أما إذا كان يمنح أفضلية كبيرة للأحزاب الكبرى، فإن النظام الحزبي يميل إلى الثنائية أو إلى تقليص عدد

[219]-Arend Lijphart, *Patterns of Democracy: Government Forms and* Performance in Thirty-Six Countries, Op cit. p 153-155.

[220] - أنظر: مازن حسن، مرجع سابق، ص 54-56..

-Arend Lijphart, Patterns of Democracy, op cit. p. 154-155.

[221]-Pippa Norris, opcit, Chapter4 , pp 85-92.

الأحزاب الفاعلة. ومع ذلك تبقى العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي علاقة متبادلة، لأن الأحزاب القائمة وموازين القوى السياسية قد تؤثر بدورها في اختيار النظام الانتخابي أو تعديله[222].

ب- الإطار القانوني كمؤثر في طبيعة النظام الحزبي:

إلى جانب النظام الانتخابي، يؤدي الإطار القانوني دورًا مهمًا في تشكيل طبيعة النظام الحزبي. فالقواعد القانونية التي تنظم تأسيس الأحزاب، وشروط اعتمادها، وتمويلها، ومشاركتها في الانتخابات، لا تؤثر فقط في وجود الأحزاب من الناحية الشكلية، بل تحدد كذلك قدرتها الفعلية على المنافسة والتأثير. لذلك فإن عدد الأحزاب المسجلة قانونيًا لا يكفي وحده للحكم على طبيعة النظام الحزبي، بل ينبغي النظر إلى مدى حرية هذه الأحزاب في العمل، ومدى تكافؤ الفرص بينها داخل المجال السياسي والانتخابي[223].

فإذا كان القانون يضمن حرية تأسيس الأحزاب وفق شروط معقولة، ويحمي حقها في النشاط السياسي، ويكفل لها فرصًا متقاربة في الإعلام والتمويل والمشاركة الانتخابية، فإن ذلك يساعد على نشوء نظام حزبي تنافسي. أما إذا فرض القانون شروطًا معقدة لتأسيس الأحزاب، أو قيودًا واسعة على نشاطها، أو منح الإدارة سلطة تقديرية كبيرة في الترخيص والاعتماد، فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييق المجال الحزبي، حتى وإن وُجدت تعددية حزبية من الناحية القانونية.

ويمتد أثر الإطار القانوني إلى القواعد المنظمة للترشح والحملات الانتخابية والتمويل السياسي. فالأحزاب الكبرى تكون عادة أكثر قدرة على التكيف مع الشروط القانونية والإدارية المعقدة، بينما تواجه الأحزاب الصغيرة أو الجديدة صعوبات أكبر في استيفاء هذه الشروط. كما أن قواعد التمويل، والرقابة على الحملات، والوصول إلى وسائل الإعلام، قد تؤدي إلى خلق منافسة متكافئة إذا طبقت بصورة عادلة، أو إلى ترجيح كفة أحزاب معينة إذا استعملت بطريقة انتقائية.

[222] - بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص 466-467.
[223] - سعاد الشرقاوي، مرجع سابق، ص 220-221.

قد يساهم القانون كذلك في توجيه طبيعة الأحزاب نفسها، عندما يفرض شروطًا تتعلق بالامتداد الجغرافي، أو عدد المنخرطين، أو الديمقراطية الداخلية، أو الشفافية المالية، أو تمثيل فئات معينة داخل القوائم الانتخابية. وقد تساعد هذه الشروط على تقوية الأحزاب وتحويلها إلى مؤسسات وطنية مستقرة، غير أنها قد تتحول إلى وسيلة للحد من عدد الأحزاب أو إقصاء بعضها إذا صيغت أو طُبقت بطريقة تضييقية[224].

ومن ثم، فإن الإطار القانوني يمثل عاملًا حاسمًا في تحديد ما إذا كان النظام الحزبي تنافسيًا أو شكليًا. فقد توجد أحزاب متعددة من حيث النصوص، لكنها لا تستطيع منافسة الحزب الحاكم أو التأثير في القرار السياسي بسبب القيود القانونية والإدارية. وفي المقابل، قد يكون عدد الأحزاب محدودًا نسبيًا، لكن المنافسة تكون حقيقية إذا توافرت ضمانات قانونية تسمح بحرية التنظيم وتكافؤ الفرص وتداول السلطة.

ج- الهندسة الانتخابية والحزبية:

لا تقتصر العوامل المؤثرة في طبيعة النظم الحزبية على وجود قواعد انتخابية وقانونية جاهزة، بل تشمل أيضًا الطريقة التي تُصمم بها هذه القواعد أو تُعدل لتحقيق أهداف سياسية معينة. وهنا تبرز أهمية الهندسة الانتخابية والحزبية، باعتبارها تدخلًا مقصودًا في بناء المؤسسات والقواعد السياسية بهدف التأثير في السلوك السياسي وفي مخرجات النظام الانتخابي والحزبي[225].

وتقوم الهندسة الانتخابية على فكرة أن تغيير القواعد الانتخابية يمكن أن يؤدي إلى تغيير في طبيعة المنافسة الحزبية. فقد تلجأ بعض الدول إلى نظام انتخابي أغلبي من أجل تقليص التشتت الحزبي وإنتاج أغلبيات برلمانية واضحة، كما قد تعتمد دول أخرى التمثيل النسبي أو النظم المختلطة بهدف توسيع التمثيل السياسي وإدماج قوى اجتماعية وسياسية متعددة. ومن ثم، تصبح القاعدة الانتخابية أداة لتوجيه النظام الحزبي نحو التركيز أو التعدد، ونحو الاستقرار الحكومي أو الشمول التمثيلي[226].

[224] - Benjamin Reilly, Op cit. P 63-66.

[225] - عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 316.

[226] - Benjamin Reilly, Op cit. P 60-61.

أما الهندسة الحزبية فتتجه مباشرة إلى تنظيم شروط نشأة الأحزاب وسلوكها. فقد تستعمل الدولة قوانين الأحزاب لتشجيع قيام أحزاب وطنية واسعة الامتداد، بدل الأحزاب الجهوية أو الفئوية أو الإثنية الضيقة. وقد يتم ذلك من خلال اشتراط وجود الحزب في أكثر من منطقة، أو فرض حد أدنى من الأعضاء، أو ربط المشاركة الانتخابية بقدرة الحزب على الانتشار خارج نطاق محلي محدود. والهدف المعلن من هذه الإجراءات هو غالبًا بناء أحزاب أكثر قدرة على تجميع المصالح وتجاوز الانقسامات المحلية أو الفئوية[227].

غير أن الهندسة الانتخابية والحزبية ليست دائمًا محايدة. فقد تُستعمل لتعزيز التمثيل والاستقرار وترسيخ الديمقراطية، كما قد تُوظف للمحافظة على الوضع القائم، أو لتجديد شرعية النظم التسلطية، أو لإفراغ الانتخابات من مضمونها التنافسي. ففي هذه الحالة لا تكون الهندسة وسيلة لتطوير النظام الحزبي، بل أداة للتحكم في عدد الأحزاب، وتقييد المعارضة، وإنتاج تعددية شكلية لا تسمح بتداول فعلي للسلطة[228].

وعليه، فإن طبيعة النظام الحزبي تتأثر بدرجة كبيرة بثلاثة عوامل مترابطة: النظام الانتخابي الذي يحدد فرص الأحزاب في تحويل الأصوات إلى مقاعد، والإطار القانوني الذي يحدد شروط الوجود والمنافسة، والهندسة الانتخابية والحزبية التي توجه هذه القواعد نحو أهداف معينة. وتفاعل هذه العوامل هو الذي يفسر لماذا تميل بعض الدول إلى الثنائية الحزبية، بينما تعرف دول أخرى تعددية حزبية واسعة، أو حزبًا غالبًا، أو تعددية شكلية محدودة الأثر. ومن ثم، فإن فهم النظام الحزبي لا يتحقق بعدّ الأحزاب فقط، بل بتحليل القواعد التي تصنع المنافسة الحزبية وتحدد حدودها.

[227] - IBID.

[228] - أنظر : - عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص 315-316.

خلاصة المحور الثالث

إنَّ النظام الحزبي لا يختزل في مجرد عدد الأحزاب القائمة داخل الدولة، بل هو بنية سياسية مركبة تتحدد من خلال طبيعة العلاقات والتفاعلات بين الأحزاب، ومدى قدرتها على المنافسة أو المشاركة في الحكم أو التأثير في القرار السياسي. لذلك فإن فهم النظام الحزبي يقتضي النظر إلى مجموعة من المتغيرات المتداخلة، مثل الحجم النسبي للأحزاب، وقوتها الانتخابية والبرلمانية، ودرجة التنافس بينها، وطبيعة التحالفات، والنظام الانتخابي، والانقسامات الاجتماعية والأيديولوجية، فضلًا عن طبيعة النظام السياسي ذاته.

كما أن تصنيف النظم الحزبية لا يقوم على معيار شكلي واحد، وإنما يرتبط بمدى فعالية الأحزاب داخل الحياة السياسية. فالتعددية قد تكون حقيقية إذا ارتبطت بمنافسة فعلية وتداول أو تأثير في السلطة، وقد تكون شكلية إذا بقيت الأحزاب عاجزة عن منافسة الحزب الحاكم. كما أن الثنائية الحزبية لا تعني غياب الأحزاب الصغيرة، بل تعني انحصار المنافسة الأساسية بين حزبين رئيسيين، بينما يعبر نظام الحزب الغالب عن وجود حزب يتمتع بتفوق مستمر مع بقاء المعارضة ممكنة من حيث المبدأ.

وعليه، فإن دراسة النظم الحزبية تكشف عن طبيعة الحياة السياسية داخل الدولة، وعن درجة الانفتاح أو الانغلاق في النظام السياسي. فكلما كانت الأحزاب قادرة على التعبير عن المصالح الاجتماعية والسياسية، وعلى التنافس الحر، وعلى إنتاج بدائل حكم واضحة، كان النظام الحزبي أقرب إلى الفعالية والديمقراطية. أما إذا غابت المنافسة الحقيقية أو تحولت التعددية إلى مجرد واجهة قانونية، فإن النظام الحزبي يفقد وظيفته الأساسية بوصفه أداة لتنظيم المشاركة والتمثيل والتداول السياسي.

خاتمة

تسمح هذه المساهمة بتقديم مدخل بيداغوجي شامل لفهم النظم الانتخابية والحزبية، باعتبارها من الموضوعات الأساسية في تكوين طالب العلوم السياسية. فقد سعت إلى تقريب المفاهيم الكبرى المرتبطة بالانتخابات، والنظام الانتخابي، والهندسة الانتخابية، والأحزاب السياسية، والنظم الحزبية، مع بيان العلاقة التي تربط هذه العناصر بعضها ببعض داخل الحياة السياسية المعاصرة.

وتكمن أهمية ما تناولته في أنها لا تنظر إلى الانتخابات بوصفها مجرد إجراء قانوني أو عملية تقنية لاختيار الممثلين، بل باعتبارها آلية سياسية مركزية لتنظيم المشاركة الشعبية، وإضفاء الشرعية على السلطة، وتجديد النخب، وتفعيل مبدأ المساءلة. فالانتخابات الحرة والنزيهة تمثل إحدى الوسائل الأساسية التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن إرادتهم، والمساهمة في إدارة الشأن العام، واختيار من يتولون تمثيلهم داخل المؤسسات السياسية.

كما أبرزت أن النظام الانتخابي يؤدي دورًا بالغ الأهمية في تحديد طبيعة التمثيل السياسي، لأن القواعد التي تنظم تحويل الأصوات إلى مقاعد لا تبقى محايدة في آثارها، بل تؤثر في موازين القوى، وفي فرص الأحزاب والمرشحين، وفي درجة المشاركة السياسية، وفي طبيعة المؤسسات المنتخبة. ولذلك فإن دراسة النظام الانتخابي تساعد الطالب على إدراك أن اختيار نمط انتخابي معين ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو اختيار مؤسسي له نتائج سياسية مباشرة.

وقد بينت كذلك أن هندسة النظام الانتخابي تمثل بعدًا أساسيًا في بناء العملية الديمقراطية، لأنها ترتبط بمجموعة من المعايير التي ينبغي مراعاتها عند تصميم القواعد الانتخابية، مثل المساواة بين الناخبين، والتقسيم الموضوعي للدوائر الانتخابية، وتشجيع المشاركة، وتمثيل مختلف الفئات والأقليات، وضمان مساءلة الحكام. ومن خلال ذلك، يدرك الطالب أن جودة النظام الانتخابي تقاس بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين التمثيل العادل، والاستقرار السياسي، وفعالية المؤسسات.

ومن جهة أخرى، مكّنت المطبوعة من التمييز بين النظم الانتخابية الرئيسية، ولا سيما نظم الأغلبية، ونظم التمثيل النسبي، والنظم المختلطة. وقد أظهرت أن لكل نظام مزاياه وحدوده؛ فنظم الأغلبية قد تساعد على وضوح المسؤولية السياسية وإنتاج أغلبيات مستقرة، لكنها قد تقلص تمثيل بعض القوى السياسية. أما نظم التمثيل النسبي فتمنح فرصًا أوسع لتمثيل التعدد السياسي والاجتماعي، لكنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى تشتت حزبي أو صعوبة في تشكيل الحكومات. ومن ثم، لا يوجد نظام انتخابي مثالي يصلح لكل المجتمعات، بل تتحدد ملاءمة كل نظام بمدى انسجامه مع طبيعة المجتمع وأهداف النظام السياسي.

كما خصص هذا المضمون جانبًا مهمًا لدراسة الأحزاب السياسية والعمل الحزبي، باعتبار الأحزاب من أهم مؤسسات الوساطة بين المجتمع والدولة. فالأحزاب لا تقتصر وظيفتها على المشاركة في الانتخابات أو السعي إلى السلطة، بل تقوم كذلك بتأطير المواطنين، وتجميع المصالح، وصياغة البرامج، وتكوين النخب، وتنظيم المشاركة السياسية. وبذلك يتضح للطالب أن الحياة السياسية المنظمة لا يمكن أن تستقيم دون أحزاب قادرة على تحويل المطالب الاجتماعية إلى بدائل سياسية وبرامج قابلة للتنافس.

وتبرز أهمية دراسة النظم الحزبية في كونها تساعد على فهم طبيعة انتظام الأحزاب داخل النظام السياسي. فالنظام الحزبي لا يعني فقط عدد الأحزاب الموجودة قانونًا، بل يعني أيضًا حجمها الفعلي، وقوتها الانتخابية والبرلمانية، وطبيعة العلاقات القائمة بينها، ومدى قدرتها على المنافسة أو التحالف أو المشاركة في الحكم. ولهذا فإن التعددية الحزبية قد تكون فعلية عندما تسمح بالمنافسة والتداول، وقد تكون شكلية عندما تبقى الأحزاب عاجزة عن التأثير في السلطة أو منافسة الحزب المهيمن.

وقد أوضحنا أنَّ النظم الحزبية تتأثر بجملة من المحددات، خاصة النظام الانتخابي، والإطار القانوني المنظم للعمل الحزبي، والهندسة الانتخابية والحزبية. فالنظام الانتخابي يؤثر في عدد الأحزاب الفاعلة وفي فرصها في التمثيل، والإطار القانوني يحدد شروط تأسيس الأحزاب ونشاطها ومشاركتها، أما الهندسة الانتخابية والحزبية

فقد تستعمل لتعزيز التمثيل والاستقرار، كما قد تستعمل للتحكم في المجال السياسي وإنتاج تعددية محدودة الأثر.

وعليه، فإن القيمة البيداغوجية لهذا العمل تكمن في أنها تمنح الطالب أدوات مفاهيمية وتحليلية لفهم العلاقة بين الانتخابات والأحزاب والنظام السياسي. فهي لا تقدم معارف نظرية مجردة، بل تساعد الطالب على الربط بين القواعد القانونية والمؤسساتية من جهة، والنتائج السياسية الواقعية من جهة أخرى. كما تمكنه من فهم كيف تؤثر النظم الانتخابية في التمثيل والمشاركة، وكيف تؤثر الأحزاب والنظم الحزبية في تنظيم الحياة السياسية واستقرارها.

وفي الأخير، يمكن القول أننا بصدد تشكل قاعدة معرفية مهمة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، لأنها تؤهلهم لفهم أحد أهم مجالات علم السياسة المقارن، وتساعدهم على تحليل التجارب السياسية المختلفة من زاوية الانتخابات والأحزاب والنظم الحزبية. كما تبرز أن بناء حياة سياسية ديمقراطية لا يتوقف على وجود انتخابات وأحزاب من الناحية الشكلية فقط، بل يتطلب قواعد انتخابية عادلة، وأحزابًا حرة وفعالة، ونظامًا حزبيًا قادرًا على تنظيم التنافس، وتمثيل المجتمع، وضمان المشاركة والمساءلة والاستقرار السياسي.

المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

-1. أفندي، عطية حسن، **اتجاهات جديدة في الإدارة العامة**، القاهرة (مصر): كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

-2. ابن منظور، **لسان العرب**، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فتحي السيد، الجزء 13، القاهرة: دار التوفيقية للطباعة، 2009.

-3. إسماعيل، عصام نعمة، **النظم الانتخابية**، الطبعة الثانية، صيدا: منشورات زين الحقوقية، 2009.

-4. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، **إدارة حكم لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، الطبعة العربية، بيروت، 2004.

-5. برو، فليب، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

-6. البيطار، وليد، **مدخل إلى علم السياسة**، الجزء الثاني، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، دون تاريخ.

-7. حرب، أسامة غزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987.

-8. خضر، طارق فتح الله، **دور الأحزاب في ظل النظام النيابي**، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر): دار النهضة العربية، 1998.

-9. دوفرجيه، موريس، **مدخل إلى علم السياسة**، الطبعة الأولى، ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، بيروت (لبنان): المركز الثقافي العربي، 2009.

-10. سعد، إسماعيل علي، **عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسة**، الطبعة الأولى، الإسكندرية (مصر)، 2001.

-11. الشرقاوي، سعاد، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، القاهرة (مصر): دار النهضة العربية، 2007.

-12. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: بدون ناشر، 1997.

-13. صالح، سامية خضر، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، سلسلة كتب عربية، في www.kotobarabia.com، 2005.

-14. عبد الرحيم، محمد عبد الله، **أساسيات الإدارة والتنظيم**، القاهرة (مصر): الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1996.

-15. عليوة، السيد؛ محمود، منى، **المشاركة السياسية**، القاهرة (مصر): مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000.

-16. فهمي، عمرو حلمي، **الانتخابات وتأثيرها في الحياة السياسية والحزبية**، الطبعة الثانية، عين شمس (مصر): كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1991.

-17. القرام، ابتسام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، البليدة (الجزائر): قصر الكتاب، 1998.

-18. كامل، نبيلة عبد الحليم، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، بيروت (لبنان): دار الفكر العربي، 1982.

-19. كشاكش، يوسف أحمد، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، القاهرة (مصر): منشأة المعارف، 1987.

-20. المباركفوري، صفي الرحمان، **الأحزاب السياسية في الإسلام**، الطبعة الأولى، الهند: الجامعة السلفية، دار الصحوة للنشر، 1987.

-21. المصري، صباح مصطفى، **النظام الحزبي**، الإسكندرية (مصر): المكتب الجامعي الحديث، 2007.

-22. المنوفي، كمال؛ عبد القادر، علي أحمد، **النظريات والنظم السياسية**، القاهرة (مصر): مكتبة نهضة الشرق، طبعة 2002.

-23. هوريو، أندريه، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، الطبعة الثانية، ترجمة علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1977.

-ب. الدراسات والأطروحات والمقالات والوثائق المنشورة وغير المنشورة:

-1. بن عمير، جمال الدين، «**إشكالية تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية خلال تجربة التعددية المعاصرة**»، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.

-2. بنيني، أحمد، «**الإجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر**»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2006.

-3. بوشنافة، شمسة، «**النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية**»، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

-4. توازي، خالد، «**الظاهرة الحزبية في الجزائر**»، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.

-5. تولمرت، عيسى، «**النظام الانتخابي للمجالس الشعبية المحلية في الجزائر**»، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002.

-6. الحسيني، نصر محمد علي، «**النظام الحزبي و أثره في أداء النظام السياسي الأمريكي: دراسة حالة الحرب على العراق**»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2012.

-7. حسن، مازن، «الآثار السياسية للنظم الانتخابية المختلفة»، في: مازن حسن وآخرون، **النظم الانتخابية: دراسة مقارنة لأنواعها و آثارها والانعكاسات على السياق المصري**، القاهرة (مصر): مركز المحروسة، 2011.

-8. دغمان، المهدي الشيباني، «الأحزاب السياسية: التفاتة سوسيولوجية»، **المجلة الجامعة**، تصدر عن مركز البحوث والاستشارات العلمية بجامعة الزاوية، ليبيا، العدد 16، المجلد الأول، فبراير 2014.

-9. سعيدي، الشيخ، «التعددية السياسية والنظم الحزبية بين الرفض والتأييد»، **مجلة الفقه والقانون** (المغربية)، العدد الثاني، ديسمبر 2012.

-10. سويقات، أحمد، «التجربة الحزبية في الجزائر»، **مجلة الباحث** (الجزائرية)، العدد الرابع، 2006.

-11. الصلح، رغيد، «**تمويل الأحزاب السياسية في الدول العربية**»، ورقة قدمت إلى مجموعة العمل حول البرلمان وإصلاح قانون الأحزاب السياسية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدار البيضاء، المغرب، 2008.

-12. عدوان، عاطف، «التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر»، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث في العلوم الإنسانية** (الفلسطينية)، العدد 01، المجلد 16، 2002.

-13. عبد العالي، عبد القادر، «**الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية**»، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، جانفي 2014.

-14. كلوشي، مصطفى، «**مسارات الشرعنة لدى النخبة السياسية المحلية**»، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2000.

-15. نقرش، عبد الله، «**إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي: مقاربة نظرية**»، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية (الأردنية)، المجلد 32، العدد 03، 2005.

-16. والي، أسعد، **النظم الانتخابية والحزبية**، مطبوعة غير منشورة موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، معهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999-2000.

-17. واليكي، ماركين، «**التمويل السياسي والفساد**»، سلسلة الأوراق البيضاء للتمويل السياسي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابات، 2001، في www.ifes.org، متصفح يوم 2012/05/29.

-ج. النصوص القانونية:

-1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97-07 المؤرخ في 1997/03/06، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة بتاريخ 1997/03/06.

-2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 26-05 المؤرخ في 2026/04/04، يعدل ويتمم الأمر رقم 21-01 المؤرخ في 2021/03/10، المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادرة بتاريخ 2026/04/04.

-د- المو اقع الإلكترونية:

-01- حزب الأصالة والمعاصرة، «**التأطيروالتكوين الحزبي**»، في www.pam.ma، متصفح بتاريخ 2026/06/02.

-2. شبكة المعرفة الانتخابية، «**الأحزاب السياسية والمرشحون**»، في www.aceproject.org، متصفح في 2026/05/28.

ثانياً: المراجع الأجنبية

A. Books

1-Almond, Gabriel A.; Powell, G. Bingham; Dalton, Russell J.; Strøm, Kaare**, Comparative Politics Today: A World View**, 12th ed., Pearson, New York, 2018.

2 -Baudouin, Jean, **Introduction à la science politique**, 12e éd., Dalloz, Paris, 2022.

.3 -Braud, Philippe, **Sociologie politique**, LGDJ, Paris, 2025.

.4 -Chantebout, Bernard, **Droit constitutionnel et science politique,** Armand Colin, Paris (France), 2000.

.5 -Charnay, Jean-Paul, **Le suffrage politique en France**, Mouton de Gruyter, France, n.d.

.6 -Cohendet, Marie-Anne, **Droit constitutionnel, Montchrestien**, Paris (France), 2000.

.7 -Cotteret, Jean-Marie; Emeri, Claude, **Les systèmes électoraux**, Presses universitaires de France, Paris (France), 1985.

.8 -Demichel, André; Demichel, Francine; Piquemal, Marcel**, Institutions et pouvoirs en France**, Éditions sociales, Paris, 1975.

.9 -Denni, Bernard; Lecomte, Patrick, **Sociologie politique**, Presses universitaires de Grenoble, Grenoble (France), 1999.

10 -Diamond, Larry; Plattner, Marc F. (eds**.), Electoral Systems and Democracy**, Johns Hopkins University Press, 2006.

11-Duverger, Maurice, **Les partis politiques,** PUF, Paris (France), 1973.

12 -Humes, Samuel; Martin, Eileen, **The Structure of Local Government Through the World**, Library Binding, 2011 في ،www.onlinelibrary.wiley.com.

13-Lijphart, Arend, **Electoral Systems and Party Systems: A Study of Twenty-Seven Democracies**, Oxford University Press, 1945-1990.

14- --------- , --------- , **Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries**, 2nd ed., Yale University Press, London (UK), 2012.

15 -Norris, Pippa**, Electoral Engineering: Voting Rules and Political Behavior,** Cambridge University Press, 2004.

16 -Prélot, Marcel**, Institutions politiques et droit constitutionnel**, Dalloz, Paris (France), 1980.

17 -Reynolds, Andrew, **Electoral System Design: The New International IDEA Handbook**, International IDEA, Stockholm, 2007.

18 -Sartori, Giovanni, **Parties and Party Systems: A Framework for Analysis,** Cambridge University Press, Cambridge, 1976.

19 -Schwartzenberg, Roger-Gérard**, Sociologie politique**, 5e éd., Montchrestien, Paris, 1998.

20 -Winters, Jeffrey A**., Oligarchy**, Cambridge University Press, Cambridge, 2012.

B. Studies, articles, chapters and reports

1-Gougou, Florent, « **Le déploiement d'un nouvel ordre électoral ? Les élections françaises de 2024 dans la perspective des réalignements »,** Revue Française de Science Politique, Vol. 75, No. 3, 2025.

2 -Kotanidis, Silvia, **Understanding the D'Hondt Method: Allocation of Parliamentary Seats and Leadership Positions**, European Parliamentary Research Service (EPRS), Brussels, 2024.

3 -Laakso, Markku; Taagepera, Rein, « **"Effective" Number of Parties: A Measure with Application to West Europe »**, Comparative Political Studies, Vol. 12, No. 1, April 1979.

4 -LaPalombara, Joseph; Weiner, Myron, « **The Origin and Development of Political Parties »**, in: Political Parties and Political Development, Princeton University Press, 1966.

.5 -Medzihorsky, Juraj, « **Rethinking the D'Hondt Method** », Political Research Exchange, Vol. 1, Issue 1, 2019.

.6 -Reilly, Benjamin, « **Political Engineering in the Asia-Pacific »,** Journal of Democracy, Vol. 18, No. 1, January 2007.

. 7 -Sartori, Giovanni, **« Political Development and Political Engineering »**, Public Policy, Vol. 17, 1968.